



APA

الرابطة الدولية للخبراء والمحللين السياسيين
International Association For Experts & Political Analysts

مقتطف الصحف الصهيونية

الاثنين 26 حزيران 2023

أبرز عناوين الصحف

هآرتس:

- .الاتتلاف يجدد قوانين الانقلاب على الجهاز القضائي
- .عموس هرتيل: المشاغبون اليهود في الضفة يحصلون على دعم من وزراء اليمين وتجاهل نتنياهو
- .تحذير من اغتيال الفلسطينيين
- .سفارة الولايات المتحدة تقاطع بن غبير وسموتريتش
- .افتتاحية الصحيفة: سيد الإرهاب اليهودي – نتنياهو

معاريف:

- .نتنياهو قال للمتشين إن المستشار القومي للحكومة وافق على حصوله على الهدايا
- .الموساد: أحبطنا عملية ضد إسرائيليين في قبرص
- .المستشارة القانونية للحكومة تعارض حل نقابة المحامين
- .الاتحاد الأوروبي: يجب وضع علامة على بضائع المستوطنات

يديعوت احرونوت:

- .رجل الأعمال ميلتشين الذي قدم الهدايا غالية الثمن لعائلة نتنياهو يدلي بشهادته
- .ناحوم برنع: حكومة سموتريتش الذي سيخلي العرب فقط
- .المفتش العام للشرطة: لن أستطيع العمل سنة إضافية مع بن غفير

. عنف المستوطنين: شبان التلال على اتصال مباشر مع وزراء في حكومة نتنياهو
. تشكيل لجنة تحقيق رسمية لعملية صور الأولى عام 1982 والتي أدت إلى مقتل 76 رجل أمن وأنداك ادعت الحكومة أن
. سبب انهيار البناية تسرب الغاز لكن عمليا كانت عملية تفجير سيارة مفخخة
. فك الارتباط الأكاديمي: إدارة بايدن أمرت بوقف التعاون الأكاديمي- التكنولوجي مع إسرائيل خارج الخط الأخضر

تايمز أوف اسرائيل:

. بعد مؤامرة قبرص، إسرائيل تتعهد بإحباط الإرهاب الإيراني "أينما يظهر"
. مناقضا بن غفير، نتنياهو يقول إن الاستيلاء غير القانوني على الأراضي في الضفة الغربية 'غير مقبول'

* * *

عين على العدو الاثنين 2023-6-26

عين على العدو: نشرة يومية ترصد شؤون العدو من خلال متابعة المواقف والتصريحات الرسمية إلى جانب أهم الآراء
والتحليلات الصادرة.

ترجمة واعداد: شبكة الهدهد للشؤون الإسرائيلية

الشأن الفلسطيني:

- **القناة 14 العبرية:** معطيات أمنية: خلال الأسبوع الماضي تم تنفيذ 15 عملية إطلاق نار في الضفة والقدس، منها 13 ضد قوات الجيش و2 ضد مستوطنين، إلى جانب مئات عمليات الرشق بالحجارة – ومنذ بداية العام وحتى الآن تم تنفيذ 147 عملية منها 120 عملية إطلاق نار، وتشير المعطيات إلى قفزة كبيرة في عدد العمليات مقارنة بالسنوات السابقة، حيث تم في عام 2022 بأكمله تنفيذ ما مجموعه 202 عملية، منها 150 عملية إطلاق نار، وفي عام 2021 تم تنفيذ 117 عملية منها 60 عملية إطلاق نار.
- **يديعوت أحرونوت:** علمت صحيفة يديعوت أن الشبابك يحقق في قضية أمنية خطيرة بعد العثور على صاروخ خلال "مسيرة الأعلام" في حي بيت حنينا في القدس، ويجري التحقيق فيما إذا كانت هناك نية لإطلاقه، وفي إطار القضية اعتقل فلسطيني مشتبه به، تعلم صناعة المتفجرات والصواريخ من الإنترنت، لكنه فشل بسبب إخفاقات التصنيع.
- **قناة كان العبرية:** احتجاز 170 فلسطينياً أقاموا في الداخل خلافاً للقانون ضمن نشاط أمني نهاية الأسبوع.
- **حدشوت حموت:** نشاط غير معتاد لقوات الجيش في منطقة الخليل، على ما يبدو عمليات بحث عن أماكن تخزين وإنتاج السلاح، بعضها بيوت لشخصيات تتبع لحماس.

- قناة كان العبرية: "نتنياهو" يقول في جلسة مغلقة للجنة الخارجية والأمن: "على إسرائيل قطع الطريق على تطلعات الفلسطينيين بدولة مستقلة لهم، نحن نستعد لمرحلة ما بعد رئيس السلطة محمود عباس."
- المتحدث باسم جيش العدو: بناء على تقييم الوضع الأمني، تقرر تعزيز فرقة الضفة بكتيبتين إضافيتين بدءاً من اليوم الأحد، هذا بجانب التعزيزات السابقة.
- "هاليل روزين": ادعى مستوطن "سائق حافلة" أنه تعرض لمحاولة طعن عند مفترق حجابي.
- إذاعة جيش العدو: مستوطنون يضرمون النار في الأراضي الزراعية الفلسطينية بقرية "ترمسعيا" شمال رام الله، لم يبلغ عن وقوع اعتقالات أو إصابات.

الشأن الإقليمي والدولي:

- "مكتب نتنياهو": "ترحب إسرائيل بإحباط الهجوم الإيراني ضد أهداف إسرائيلية في قبرص، وستواصل العمل للقضاء على الإرهاب الإيراني أينما يرفع رأسه بما في ذلك على الأراضي الإيرانية."
- سفارة أوكرانيا في تل أبيب: "نأسف لأن حكومة نتنياهو اختارت طريق التعاون الوثيق مع روسيا، الشعب الأوكراني يتنفذ بفعل الهجمات الروسية، بينما القيادة الإسرائيلية تختبئ وراء الحياد المزعوم وتقيم علاقات مع روسيا، وعلى الأرض فإن الحياد هو موقف مؤيد لروسيا، إننا ندعو حكومة نتنياهو إلى تغيير موقفها ودعم أوكرانيا بأسلحة دفاعية."
- قناة كان العبرية: قال وزير الخارجية الأمريكي "أنتوني بلينكن" عن غزو قوة "فاغنر" لروسيا: "نرى المزيد والمزيد من التشققات في الجبهة الروسية."

الشأن الداخلي:

- استطلاع القناة 13: "كتلة نتنياهو" 52، كتلة المعارضة 64، الطيبي-وبديل عودة 4.
- معاريف: رئيس الوزراء يجتمع مع وزير القضاء "ليفين" لمناقشة المضي قدماً في خطة تعديل القضاء.
- "مكور ريشون": "رئيس الأركان" هرتسي هليفي "يستنكر الخطاب التحريضي اليميني ضد قائد "لواء بنيامين" رام الله "إلياف إلباز".
- قناة كان العبرية: يواصل "أرنون ميلتشين" اليوم أيضاً تقديم شهادته أمام القضاة بملف 1000 لـ "نتنياهو".
- القناة 12 العبرية: رئيس مجلس السامرة الإقليمي يشجب بيان الأجهزة الأمنية بشأن محاربة الإرهاب القومي اليهودي.
- القناة 12 العبرية: رئيس الوزراء "ينتقد الوزير" بن غفير "لدعوته المستوطنين إلى الاستيلاء على التلال واستيطانها.

عينة من الآراء على منصات التواصل:

- الوزير "يسرائيل كاتس" حول عنف المستوطنين في الضفة: "لا يوجد مقارنة بين فعلهم، وفعل الفلسطينيين الذين يدخلون مطعماً ويطلقون النار بشكل عشوائي على الجميع، هذا شيء يجب محاربتة وحياة المستوطنين بحاجة إلى الحماية، بمن فيهم المستوطنون الذين أفهم أنهم في حالة يرثى لها."
- "أفيغدور ليبيرمان": "شغب المستوطنين يمس أولاً بمشروع الاستيطان الذي يصارع على مكانه في العالم."
- عضو الكنيست "إياهو رابيفو" في رسالة إلى المستوطنين حول أعمال الشغب: "أدين بشدة سلوككم الذي يذكرنا بالسلوك الحيواني."
- "بيني غانتس": "لن تكون هناك مفاوضات حول تنفيذ الانقلاب على القضاء بالتقسيط، نحن نتغير من مجتمع ديمقراطي مفتوح إلى مجتمع تكون فيه الديمقراطية في خطر."
- "يائير لابيد": "من أجل منع الانهيار الداخلي لإسرائيل، يجب على نتنياهو أن يوقف العمليات التشريعية أحادية الجانب في اللجنة الدستورية قبل أن يخرجوا عن السيطرة، وأن يكمل عملية تشكيل لجنة اختيار القضاة، بعد ذلك نعود إلى بيت الرئيس ونواصل المفاوضات حتى نتوصل لاتفاقات تحفظ الديمقراطية وتمنع كارثة وطنية."

* * *

مقالات

تايمز أوف اسرائيل : مناقضا بن غفير، نتنياهو يقول إن الاستيلاء غير القانوني على الأراضي في الضفة الغربية 'غير مقبول'

قال رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو يوم الأحد إن الدعوات لمستوطني الضفة الغربية للاستيلاء على الأراضي بشكل غير قانوني غير مقبولة وتضر في النهاية بالمشروع الاستيطاني. جاءت تصريحاته بعد أن زار وزير الأمن القومي اليميني المتطرف إيتمار بن غفير موقعا استيطانيا غير قانوني الأسبوع الماضي وحث المستوطنين على "الركض إلى التلال" من أجل الاستيلاء على المزيد من الأراضي بدعم منه.

وقال نتنياهو في مستهل الجلسة الأسبوعية للحكومة إن "الدعوات للاستيلاء على الأراضي بشكل غير قانوني وأعمال الاستيلاء على الأراضي بشكل غير قانوني غير مقبولة بالنسبة لي. إنها تقوض القانون والنظام في يهودا والسامرة ويجب أن تتوقف على الفور"، مستخدما المصطلح التوراتي للضفة الغربية. "ليس أننا لن ندعم مثل هذه الأعمال فحسب، بل ستخذ حكومتنا أيضا إجراءات قوية ضدها." وقال نتنياهو: "هذه الدعوات والأفعال لا تعزز الاستيطان - بل على العكس، إنها تضر به"، مضيفاً أن "هذه الدعوات تضر بالمصالح الحيوية لدولة اسرائيل ويجب ان تتوقف فورا." وتابع نتنياهو، الذي تحدث بعد أربعة أيام من مقتل أربعة إسرائيليين في هجوم فلسطيني وقع في محطة للوقود بالقرب من مستوطنة عيالي بالضفة الغربية، قائلاً "منذ سنوات أقول إن الرد المناسب على الإرهاب هو محاربة الإرهابيين وفي نفس الوقت تعميق جذورنا في بلدنا." وأضاف: "في الواقع، نحن نستهدف عددا قياسيا من الإرهابيين ونبنى أيضا في بلدنا على نطاق واسع وفقا لخطط البناء المعتمدة. وأنا أؤكد - موافق عليه."

في تصريحاته العلنية، لم يذكر نتياهو الأيام الخمسة المتتالية لاعتداءات المستوطنين في البلدات والقرى الفلسطينية منذ هجوم عيالي. في أعقاب اعتداء آخر للمستوطنين يوم السبت، أصدر قادة الأمن بيانا مشتركا يدين العنف باعتباره "إرهابا قوميا بالمعنى الكامل للكلمة". (في بيان يوم الأربعاء، علق فيه أيضا على الاحتجاجات العنيفة لدرّوز الجولان، صرح نتياهو: "جميع مواطني إسرائيل ملزمون باحترام القانون. لن نقبل بأعمال شغب سواء في هضبة الجولان أو في يهودا والسامرة").

رد بن غفير على تعليقات نتياهو يوم الأحد في تغريدة كتب فيها أنه يحترم رئيس الوزراء بشكل كبير لكن "الحكومة اليمينية يجب أن تحقق رؤيتها، الاستيطان في... أراضي... [الضفة الغربية]... إلى جانب عدم التسامح مطلقا مع أولئك الذين يهددون بأنه إذا لم نوافق على مطالبهم فستندلع حرب"، مضيفا: "على إسرائيل ألا تضعف!"

يوم الجمعة، زار بن غفير - الذي يقود حزب "عوتسما يهوديت" القومي المتطرف - بؤرة إفياتار الاستيطانية غير القانونية، التي أعاد المستوطنون الاستيلاء عليها، ردا على الهجوم أيضا. وقال بن غفير "يجب أن تكون هناك مستوطنة كاملة هنا. ليس هنا فقط ولكن على قمم التلال المحيطة بنا"، كما دعا إلى حملة عسكرية واسعة في الضفة الغربية. وأضاف "نحن معكم. اركضوا إلى قمم التلال واستوطنوا فيها."

ردا على سؤال حول تصريحات بن غفير، قال المتحدث باسم مجلس الأمن القومي بالبيت الأبيض جون كيربي في مؤتمر صحفي يوم الجمعة إن واشنطن كانت "واضحة ومتسقة في أننا لا نؤيد أي نشاط استيطاني إضافي. سياستنا فيما يتعلق بالمستوطنات لم ولن تتغير. ولقد كنا ثابتين للغاية في نقل ذلك مباشرة إلى المسؤولين الحكوميين في إسرائيل."

أعرب مسؤولون أمريكيون لـ"تايمز أوف إسرائيل" الأسبوع الماضي عن قلقهم من أن بن غفير والمتشددون الآخرين هم من يوجهون سياسة الحكومة الإسرائيلية وليس نتياهو الأكثر براغماتية من الناحية السياسية.

وفي الأسبوع الماضي أيضا، شن الجيش الإسرائيلي للمرة الأولى منذ أكثر من 15 عاما غارة بطائرة مسيرة في الضفة الغربية ضد خلية مسلحين فلسطينيين الذين هاجموا قوات الأمن.

في اجتماع مجلس الوزراء يوم الأحد، قال نتياهو إن الضربة تمثل صيغة جديدة للتعامل مع الإرهاب. وقال إنه في جولات القتال الأخيرة مع قطاع غزة "قمنا بتغيير المعادلة"، حيث نجحت إسرائيل بإخضاع حركة "حماس" في عام 2021 ثم حركة "الجهاد الإسلامي" الفلسطينية في وقت سابق من هذا العام. وقال نتياهو "في الأسبوع الماضي، قمنا بتغيير المعادلة مرة أخرى، هذه المرة ضد الإرهابيين في يهودا والسامرة"، وأضاف أن "الجيش الإسرائيلي وقوات الأمن استخدموا طائرة مسيرة لاستهداف الإرهابيين في جنين وهذه علامة على ما هو آت". وأضاف: "نحن نتبنى سياسة صارمة تسمح للجيش الإسرائيلي باستخدام جميع الأدوات المتاحة لنا للدفاع عن أمن مواطني إسرائيل."

قتلت غارة الثلاثاء المسلحين الثلاثة جميعهم الذين كانوا فتحوا النار لتوهم على حاجز في شمال الضفة الغربية. كانت هذه أول عملية قتل مستهدف تحدث في الضفة الغربية منذ عام 2006، بحسب الجيش الإسرائيلي، وجاءت بعد استخدام مروحيات هجومية في عملية عسكرية في مدينة جنين بشمال الضفة الغربية في وقت سابق من الأسبوع نفسه، كذلك لأول مرة منذ نحو عقدين من الزمن.

ظهرت بوادر توتر بين حزب "عوتسما يهوديت" الذي يتزعمه بن غفير وأحزاب أخرى في الائتلاف. وفقاً للقناة 12، تم استبعاد بن غفير عمداً من تقييم أمني رفيع المستوى تم إجراؤه بعد هجوم عيالي، على الرغم من أن وزارة الأمن القومي تشمل الإشراف على الشرطة. ومن بين أولئك الذين حضروا المشاورات الأمنية يوم الثلاثاء مع نتنياهو وزير الدفاع يوآف غالانت، ووزير الشؤون الاستراتيجية رون ديرمر، وقائدي الجيش الإسرائيلي وجهاز الأمن العام (الشاباك). كما انتقد عضوان في الائتلاف لم يذكر اسميهما بن غفير بسبب مطالباته بشن عملية عسكرية واسعة النطاق في الضفة الغربية رداً على هجوم إطلاق النار، حسبما أفادت الشبكة التلفزيونية، وقال أحدهما إن بن غفير هو "الحلقة الضعيفة" في الحكومة.

* * *

تايماز أوف إسرائيل : الجيش الإسرائيلي يغير قواعد اللعب في الضفة

بقلم إيمانويل فابيان

يشير استخدام الجيش للقوة الجوية في الضفة الغربية مرتين، الأسبوع الماضي، بعد الامتناع لمدة عقدين من الزمن عن القيام بذلك، إلى أن إسرائيل تسعى إلى تغيير قواعد اللعب عندما يتعلق الأمر بمحاربة المسلحين الفلسطينيين. يبدو أن هذا التغيير جاء بعد أن غيرت الفصائل الفلسطينية المسلحة القواعد أولاً، من خلال تصعيد الهجمات، ومواجهة العمليات الإسرائيلية بشدة.

لطالما اعتبر الجيش الإسرائيلي شمال الضفة الغربية، وخاصة مدينة جنين ومحيطها "بؤر عنف"، أبرزتها سلسلة من الهجمات في أوائل العام 2022، نفذ العديد منها سكان من المنطقة. كما نُفذ العديد من الغارات الجوية الإسرائيلية في الضفة الغربية خلال الانتفاضة الفلسطينية الثانية في أوائل سنوات الألفين في جنين، كما حدث في إحدى المعارك الكبرى أثناء عملية "السور الواقي" في العام 2002. في حين أن جنين لم تُعتبر قط محظورة تماماً على العمليات العسكرية الإسرائيلية، فقد شهد الجيش مقاومة أكبر من قبل مسلحين فلسطينيين في المدينة على مر السنين، مع نيران أعنف بكثير مقارنة بمدن أخرى في الضفة الغربية، خاصة في الأشهر الأخيرة. أصبح هذا أكثر وضوحاً خلال عملية للجيش عندما تم تفجير عبوة ناسفة كبيرة على جانب الطريق بالقرب من قافلة من المركبات العسكرية.

ألحقت العبوة الناسفة أضراراً بالغة بناقلة جند مدرعة من طراز "بانثر" وتسببت في إصابة سبعة جنود بجروح ما بين الطفيفة والمتوسطة. أطلق مسلحون من حركة "الجهاد الإسلامي" الفلسطينية، وهي الحركة المهيمنة في جنين، النار على المركبة المعطلة بينما كان الجيش يعمل على نقل الجنود المصابين إلى المستشفيات. وقُتل سبعة فلسطينيين وأصيب قرابة 100 آخرين في اشتباكات لاحقة.

مثل هذه العبوات الناسفة ليست بمشهد غير مألوف في الضفة الغربية في الأشهر الأخيرة، لكن حجم الضرر الذي لحق بناقلة الجند وعدد الإصابات الكبير كان كذلك. للمساعدة في إجلاء الجنود المصابين تحت النار، أطلقت مروحية من طراز "أباتشي" صواريخ على مناطق مفتوحة بالقرب من موقع انفجار العبوة الناسفة لردع المسلحين. استخدام مروحية الأباتشي ليس أمراً معتاداً في مثل هذه العمليات. في أوائل سنوات الألفين، خلال الانتفاضة الثانية، استخدم الجيش الإسرائيلي مروحيات هجومية في الضفة الغربية، ولكن فقط في ظروف خاصة وليس كأمر روتيني.

ثم جاءت غارة الأربعاء بطائرة مسيرة على سيارة تقل ثلاثة مسلحين فلسطينيين من جنين - منهم اثنان من حركة "الجهاد الإسلامي" والثالث عضو في "كتائب شهداء الأقصى"، وهو تحالف من الفصائل المسلحة التابعة بشكل فضفاض لحركة "فتح". وكانت هذه أول غارة جوية فتاكة من هذا النوع ضد الفلسطينيين في الضفة الغربية منذ العام 2006، بحسب الجيش.

لم تكن الغارة، وفقاً لمسؤولين عسكريين، عملية قتل مستهدف مماثلة لتلك التي تنفذها إسرائيل في قطاع غزة، والمسلحون الثلاثة ليسوا من كبار القادة ولم يتم تعقبهم منذ شهور قبل الاغتيال. ولكن لسوء حظهم فلقد حاولوا تنفيذ هجوم في الوقت الذي كانت فيه إسرائيل تسعى لاستعادة قوة الردع في المنطقة بعد سلسلة من هجمات إطلاق النار. وتحقيقاً لهذه الغاية، حصل الجيش على موافقة وزير الدفاع، يوآف غالانت، لتنفيذ ضربة بطائرة مسيرة على خلايا مسلحة تنفذ هجمات إطلاق نار، إذا سمحت الظروف بذلك. سار الثلاثة في سياراتهم من جنين إلى حاجز الجلمة القريب وفتحوا النار. بعد لحظات من ذلك، ضربت طائرة مسيرة من طراز "إلبيت هرمس 450"، التي يقوم بتشغيلها سلاح المدفعية، مركبتهم، ما أسفر عن مقتلهم.

على مدار العام الأخير، استهدف مسلحون فلسطينيون بشكل متكرر القوات التي نفذت مدهامات واعتقالات، ومواقع عسكرية، ومستوطنات إسرائيلية، وإسرائيليين على الطرق، خاصة في شمال الضفة الغربية. وعموماً، فإن هؤلاء المسلحين إما يُقتلون على أيدي القوات البرية أثناء الهجوم أو يتم اعتقالهم أو قتلهم لاحقاً في عمليات للجيش.

في الأسابيع الأخيرة، بدا أن هناك تصعيداً في هجمات المسلحين في شمال الضفة الغربية، حيث قتل مئير تماري (32 عاماً) بالقرب من مستوطنة حرمش في 30 أيار، وأصيب إسرائيلي بالقرب من بلدة حوارة الفلسطينية في 6 حزيران، وقتل آخر وأربعة جنود إسرائيليين بالقرب من بلدة يعبد الفلسطينية في 13 حزيران؛ وقتل نعمان موردوف (17 عاماً)، وإليشع أتمان (17 عاماً)، وهرييل مسعود (21 عاماً)، وعوفر فايرمان (64 عاماً)، الثلاثة الماضي، بالقرب من مستوطنة عيلي.

يقول المسؤولون العسكريون إنهم أدركوا أن المسلحين الفلسطينيين يستخدمون بشكل متزايد الطرق السريعة في شمال الضفة الغربية لتنفيذ هجماتهم ثم يفرون إلى عمق المدن الفلسطينية، في كثير من الأحيان دون أن يتم القبض عليهم. تمكن أحد المسلحين التابعين لـ "حماس" اللذين نفذوا الهجوم بالقرب من عيلي من الفرار لمسافة 70 كيلومتراً في سيارة مسروقة قبل أن تقتله القوات الخاصة داخل بلدة فلسطينية. ونفذت غارة الطائرة المسيرة ليل الأربعاء لهذا السبب، بحسب مسؤولين عسكريين، من أجل منع المسلحين من الفرار وتنفيذ المزيد من الهجمات لاحقاً. المسلحون القتلى الثلاثة، بحسب الجيش وجهاز الأمن العام (الشاباك)، كانوا يقفون بالفعل وراء العديد من الهجمات المماثلة في شمال الضفة الغربية. إذا أصبحت ضربات الطائرات المسيرة على المسلحين أمراً معتاداً، فمن المحتمل أن تؤثر على الطريقة التي تعمل بها الفصائل المسلحة في المنطقة. يبقى أن نرى إذا ما كان تهديد القوة الجوية العسكرية سيجعل المنظمات تحد من عملياتها، على الأقل على المدى القصير، أو أن تحفزها بدلاً من ذلك على حلقة تصعيد أكثر شدة مع إسرائيل. على المدى الطويل، من المتوقع أن تستمر الفصائل المسلحة الفلسطينية بمواصلة تكييف التكتيكات ضد إسرائيل، وتغيير أسلوب عملها ومواصلة تحدي الجيش.

* * *

تايمز أوف اسرائيل : وزراء ينتقدون قادة الأجهزة الأمنية لوصفهم اعتداءات المستوطنين في الضفة الغربية بأنها "إرهاب"

رفض وزراء ونواب في ائتلاف رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو المتشدد الانتقادات الشديدة التي وجهها الجيش ومؤسسة الدفاع يوم السبت ضد "إرهاب" المستوطنين المتطرفين الذين هاجموا الفلسطينيين في الأيام الأخيرة. فقد اعتدى المئات من المستوطنين على قرى فلسطينية في أعقاب هجوم إطلاق نار دامي وقع بالقرب من مستوطنة عيلي بالضفة الغربية.

يوم السبت، أدان رئيس أركان الجيش الإسرائيلي ورئيس جهاز الأمن العام (الشاباك) والمفوض العام للشرطة كفي بيان مشترك اعتداءات المستوطنين المستمرة على الفلسطينيين في الضفة الغربية، ووصفوها بأنها "إرهاب قومي بالمعنى الكامل للكلمة". وحث وزير المالية بتسلئيل سموتريتش، رئيس حزب "الصهيونية المتدينة" اليميني المتطرف الشريك في الائتلاف، الجيش وقوات الأمن على رد أقوى على الهجمات الفلسطينية، وبدأ أنه يشير إلى أن سلطات تطبيق القانون تتعامل بصرامة أكبر مع المستوطنين مقارنة بمجتمعات أخرى.

وكتب سموتريتش على تويتر، "في محاولة لخلق تكافؤ بين الإرهاب العربي والإجراءات المضادة للمدنيين [الإسرائيليين]، مهما بلغت خطورتها، هي محاولة خاطئة من الناحية الأخلاقية وخطيرة على المستوى العملي". ينبغي على جيش الدفاع وقوات الأمن أن يتصرفوا بحزم أكبر بكثير ضد الإرهاب وأعمال الشغب من قبل العرب. لا يمكننا قبول وضع يشعر فيه المستوطنون وكأنهم أهداف سهلة على الطرقات وحول المستوطنات كل يوم ويحصون موتاهم."

واستنكر سموتريتش استخدام الاعتقال الإداري لمشتبهين يهود من اليمين المتطرف وادعى أن قوات الأمن تنفذ "عقابا جماعيا" في مستوطنة عطيرت في أعقاب هجوم وقع في وقت سابق يوم السبت في قرية أم صفا الفلسطينية، في إشارة إلى تقارير عن حواجز عند مدخل المستوطنة. وقال سموتريتش: "لكن حتى في هذا الوضع المعقد، فإن أخذ القانون باليد أمر سيء ومضر وقد يؤدي إلى فقدان السيطرة وفوضى خطيرة"، داعيا "الجميع إلى الامتناع عن الأعمال التي تضر بالاستيطان". وقال وزير الطاقة إسرائيل كاتس: "لا يمكن أن تكون هناك مقارنة؛ الإرهاب هو الإرهاب الذي يرتكبه الفلسطينيون ضد اليهود والجنود والأبرياء."

وزير الأمن القومي إيتمار بن غفير، الذي حث يوم الجمعة المستوطنين اليهود على "التوجه إلى قمم التلال" لإنشاء وتوسيع البؤر الاستيطانية غير القانونية ردا على الهجمات الفلسطينية، قال إنه "حتى في هذه الأوقات العصيبة، عندما يغلي الدم، لا ينبغي أخذ القانون باليد". وقال بن غفير إن سلطات إنفاذ القانون يجب أن تطبق السياسات بالتساوي بين المجتمعات وليس "انتقاء واختيار" مكان تطبيق القانون. وأضاف أنه من غير المقبول أن تستخدم الاعتقالات الإدارية، على سبيل المثال، "ضد المستوطنين فقط، وليس ضد [المجرمين] في المجتمع العربي."

بن غفير، الذي عمل في الدفاع عن متطرفين يهود قبل دخول عالم السياسة، كان مؤيدا قويا لاستخدام ممارسة الاعتقال الإداري المثيرة للجدل لمحاربة موجة الجريمة التي تجتاح المجتمع العربي في إسرائيل والتي أودت حتى الآن في عام 2023 بحياة أكثر من 100. والأداة، التي يستخدمها وزير الدفاع حاليا ضد المشتبهين بالإرهاب، تسمح باحتجاز الأفراد دون توجيه اتهامات

إلى أجل غير مسمى، قابلة للتجديد لمدة ستة أشهر، بينما بإمكان سلطات إنفاذ القانون أن تختار عدم الكشف عن الأدلة ضدهم.

يوم الأحد ، أمر بن غفير الشرطة بإجراء تحقيق في "عقاب جماعي" في مستوطنة عطيرت بالضفة الغربية. ففي بيان، قال بن غفير إنه طالب بتوضيحات بشأن إغلاق بوابة عطيرت، وإخضاع الداخلين إلى المستوطنة والخارجين منها لعمليات تفتيش. بالإضافة إلى ذلك، قال الوزير أنه على الشرطة تفسير استخدام القوات الخاصة لمسدس صاعق ضد رجل. وجاء في البيان أن "بن غفير أوضح الليلة الماضية في محادثة مع المفوض العام للشرطة [كوبي] شبتي والقائد الإقليمي أنه يعارض أي انتهاك للقانون. لكن في الوقت نفسه، يُحظر معاقبة مجتمع بأكمله."

في بيان، قالت قيادة عطيرت إن المتورطين في العنف لم يكونوا من سكانها، ولكن البعض فر إلى داخل المستوطنة بعد الهجوم على أم صفا، عندما وصلت الشرطة إلى المكان. وجاء في البيان وجاء في البيان "من أجل تحديد مكانهم ، قرر قادة الجيش فحص مدخل ومخرج المستوطنة من أجل التعرف على أكبر عدد ممكن منهم."

قالت المستوطنة إن الجيش لم يغلق بوابتها في الوقت الحالي، لكن "الأشخاص الذين جاءوا من خارج المستوطنة يغلقون الآن المخرج لمنع الجيش من أخذ المركبات التي كان يستخدمها أولئك الذين وصلوا يوم السبت."

حذرت الشرطة والشبابك من أنهما قد لا يكونان لديهما السلطة القانونية لاستخدام الأدوات المستخدمة ضد الفلسطينيين ضد المدنيين.

كما انتقد بن غفير سلطات تطبيق القانون على "الاستسلام للعنف" من قبل أفراد المجتمع الدرزي الذين اشتبكوا مع الشرطة هذا الأسبوع أثناء احتجاجهم على بناء توربينات رياح في مرتفعات الجولان. وأصيب أربعة دروز على الأقل بجروح خطيرة في اشتباكات عينية يوم الأربعاء أصيب خلالها أيضا 12 شرطي. واتخذ بن غفير نهجًا متشدداً تجاه الاحتجاجات الدرزية ضد مزرعة الرياح وتعمد بمواصلة أعمال البناء. وقال بن غفير يوم السبت إن قوات الأمن لا يمكنها "الاستسلام لعنف الدروز من ناحية واستخدام القبضة الحديدية ضد المستوطنين من ناحية أخرى."

قال الوزير عن الاحتجاجات العنيفة في الجولان يوم الأربعاء "عندما يتصرف بعض الدروز، الذين لا يمثلون المجتمع بأسره، بعنف صريح ضد أفراد الشرطة الإسرائيلية، الذين حصلوا على دعوى الكامل في الحادث ، تقرر أخيرا ضد موقفي الانسحاب." على طريق أيلون [الطريق السريع في تل أبيب]، أثار المئات أعمال شغب "والشرطة تعاملت معهم بتسامح، على حد قول الوزير اليميني المتطرف في إشارة إلى الاحتجاجات الأسبوعية التي نُظمت ليل السبت ضد خطط الحكومة لإصلاح النظام القضائي، في أسبوعها الخامس والعشرين. وقال "من ناحية أخرى، ضد المستوطنين، السكان الذين لديهم أعلى معدلات تجنيد للجيش والذين يساهمون أكثر من غيرهم في إسرائيل، يخضعون حاليا لعقاب جماعي شديد وهو أمر غير مقبول."

كما هاجمت عضو الكنيست من حزب "عوتسما يهوديت"، ليمور سون هار ميلخ المؤسسة الأمنية يوم السبت، وكتبت في تغريدة إن "تناول الحمص وتزويد السيارة بالوقود بأمن" كما فعل ضحايا هجوم يوم الثلاثاء، هو "حق أساس لكل مواطن."

وأضافت "إذا كانت المؤسسة الأمنية غير قادرة على توفير هذه الحماية الأساسية، فسنرى ظاهرة قيام المواطنين بأخذ زمام الأمور لحماية حياتهم." وقالت إن على المؤسسة الأمنية أن "تستثمر كل جهودها ومواردها للقضاء على الإرهاب وتوفير الأمن لسكان" مستوطنات الضفة الغربية والبيور الاستيطانية.

منذ يوم الثلاثاء، أضرمت مجموعات من المستوطنين النار في المركبات والمنازل في البلدات الفلسطينية، ومزقت كتباً في مسجد، وفي بعض الحالات، فتحت النار على الناس، في هجمات وصفها رئيس أركان الجيش هرتسي هليفي، ورئيس جهاز الأمن العام (الشاباك) رونين بار، والمفوض العام للشرطة كوبي شبتاي بأنها في بيان مشترك يوم السبت بأنها "إرهاب قومي بالمعنى الكامل للكلمة."

وتم اعتقال أربعة مشتبه بهم، من بينهم جندي خارج الخدمة، في الهجوم العنيف. ويوم الجمعة، أعلنت الشرطة عن اعتقال أربعة أشخاص على صلة بأعمال العنف في وقت سبق من الأسبوع الماضي، دون الخوض بمزيد من التفاصيل.

بعد ساعات من هجوم إطلاق نار نفذه مسلحان فلسطينيان بالقرب من مستوطنة عيلي حيث قُتل أربعة إسرائيليون، اعتدى عدد غير معروف من المستوطنين على عدد من البلدات الفلسطينية في شمال الضفة الغربية، من ضمنها حوارة، التي كانت مسرحاً لاعتداء دام آخر للمستوطنين في وقت سابق من هذا العام بعد هجوم فلسطيني. وفي اليوم التالي، قام مئات من المستوطنين أيضاً باقتحام بلدي ترمسعيا وعوريف الفلسطينيتين - بعد وقت قصير من دفن قتلى الهجوم - وأطلقوا النار على السكان، وأضرموا النيران في المنازل والسيارات والحقول، وأرهبوا السكان. وتم استجواب المشتبه بهم من قبل جهاز الأمن العام (الشاباك). وبحسب مجموعة المساعدة القانونية اليمينية "هونينو"، حُرم المشتبه بهم الأربعة الذين اعتُقلوا في وقت سابق من الأسبوع الماضي من الحصول على المشورة القانونية.

* * *

i24news: خاص: سفير إسرائيل الأسبق لدى روسيا يكشف عما يجب على بلاده فعله بعد "تمرد فاغنر"

اركادي ميلمان: بما أن "تمرد فاغنر" غير روسيا، فيجب على إسرائيل تغيير سياستها من روسيا، وعلى رأسها الحياد في أوكرانيا

دعا اركادي ميلمان، السفير الروسي الأسبق في إسرائيل، حكومة بلاده، إلى إعادة النظر في سياسة الحياد في أوكرانيا، بعد تمرد مجموعة فاغنر. إليكم اللقاء كاملاً، كما بُثَّ على شاشة i24NEWS AR، في نشرة أخبار الثامنة، مع الزميل أدهم حبيب الله .

س: هل التطورات الأخيرة في روسيا يجب ان تدفع بإسرائيل الى إعادة النظر في سياسة الحياد؟

ج: كل الوضع في روسيا تغير بعدما حدث في الامس. روسيا تدخل الى مرحلة من عدم الاستقرار الى مرحلة الصراعات الداخلية. وبما ان كل شيء تغير، فيجب على إسرائيل ان تفكر هي الاخرى الان، في تغيير السياسات، واتباع سياسات مختلفة، عن تلك التي اتبعتها حتى الآن، تجاه روسيا .

س: ماذا تقصد بأن على إسرائيل اتخاذ سياسة مغايرة تماما؟

ج: إسرائيل بحاجة الى حرية الحركة في السماء السوري، أمر تقوم به الآن بالتنسيق مع وحدات الجيش الروسي الموجودة على الأراضي السورية، تنشيط إسرائيل ضد إيران وضد شحنات الأسلحة التي تُستخدم في عمليات إرهابية واعمال عنف ضد اسرائيل. هذا التنسيق مطلوب لكنه لا يعني انه يجب الانقرف الى جانب الغرب والولايات المتحدة وان ندعم سياسة اميركا في الملف الاوكراني. بنهاية المطاف حينما سنحتاج الى دعم في مآزقنا فإن الدولة الوحيدة التي ستقوم بذلك هي اميركا ليست الصين ولا روسيا ولا أي دولة اخرى، هذا اثبت في الماضي وسيثبت بالمستقبل .

س: هل تعتقد بان ما حصل في الأيام الأخيرة يُجبر إسرائيل بالتفكير فعلا على اتخاذ سياسة مغايرة تماما؟

ج: بلا شك ما شهدناه بالأمس هو إشارة واضحة ملموسة تدل على انه توجد في روسيا مجموعات ضغط لديها مصالحها وهذه المجموعات تضع علامات استفهام على نظام الرئيس بوتين. مجموعة فاغنر وهي مجموعة من المرتزقة، هي مجموعة محظورة وفق القانون الروسي، لا يوجد قانون في روسيا يسمح بالمجموعات الخاصة. وهي مجموعة خاصة عسكرية مسلحة تنشيط اسمها فاغنر وهذه المجموعة اجتازت الحدود بين أوكرانيا وروسيا حيث حاربت في الأشهر الأخيرة ضد الجيش الاوكراني، هم قاموا بمحاصرة المقر القيادي العسكري الروسي في مدينة روستوف وهي مدينة كبيرة تعدادها أكثر من مليون نسمة. وهذا الجيش الخاص حاصر القيادة العسكرية التي تأوي القيادة الرئيسية الروسية في جنوب اوكرانيا، وبريغوجين جلس مع جنرالين مهمين الأول وزير الامن وثاني قائد اركان الجيش وتحديث معهم بشكل جعلهم يفهمون انه هو من يُملي القرارات. وصل الامر الى حد أنه طلب ان يحضر وزير الدفاع وقائد اركان الجيش الى هذا الاجتماع وإلا سيرسل جنوده الى موسكو. وعلى مدار ساعات أمس بين روستوف وموسكو خرج عناصر فاغنر ووصلوا الى مسافة 200 كيلو متر عن موسكو قبل ان يتم التوصل الى اتفاق. هذه مجموعة كان لديها 4000-5000 مقاتل وصلوا تقريبا بلا مقاومة الى تخوم موسكو، وهذا يعكس مدى عدم استقرار الوضع، وعدم قدرة النظام وقف مجموعات مثل مجموعة فاغنر، لذلك ما حصل بالأمس هو إشارة بالنسبة للوضع في روسيا .

س: ما تعقيبك على إدانة السفارة الأوكرانية في تل أبيب، للحياذ الإسرائيلي؟

ج: أوكرانيا موجودة في حرب بمواجهة روسيا، وواضح انها تعرب بان تدعمها كل دولة والا تكون في الصف الآخر. مشكلة إسرائيل ان لديها مصالح ومصالح الأمنية والقادة الإسرائيليين مجبرون على تأمين امن إسرائيل لذلك يتخذون الوضع الحياذي الذي يمكن ان يتغير وان نتجه أكثر باتجاه الموقف الاوكراني مع الحفاظ على علاقات مع روسيا تسمح لحركة سلاح الجو الإسرائيلي في السماء السوري، علينا ان نفهم ان المصلحة الإسرائيلية للنشاط في سوريا تتماشى مع المصلحة الروسية. لو لم يكن الروس معنيون بذلك لقاموا بمنع النشاط العسكري الإسرائيلي في سوريا. وهذا يجب ان نأخذه بالحسبان، لأن الروس غير معنيين بتوسع النفوذ الايراني في سوريا. لذلك هناك مصلحة مشتركة يجب تكريسها والحفاظ عليها. يجب أن يقلقنا التعاون العسكري بين روسيا وإيران، لأن تسرب أسلحة متقدمة روسية وعلى رأسها مقاتلات سوخوي 35 الى إيران

مقابل بيع المسيرات الإيرانية والصواريخ متوسطة المدى الى روسيا. لذلك جزء من تغيير السياسات يجب ان يأخذ بالحسبان هذا التعاون العسكري والاستراتيجي بين روسيا وإيران .

* * *

24news: بعد صراع مع وزير الأمن القومي: بن غفير يعلن تنحي المفوض العام للشرطة الإسرائيلية عن منصبه

قرر بن غفير عدم تمديد ولاية شبتاي لسنة إضافية، على خلفية الصدمات التي ولدها إصرار بن غفير على توسيع نطاق سيطرته على الشرطة على حساب صلاحيات مفوض الشرطة

أعلن وزير الأمن القومي الإسرائيلي إيتمار بن غفير، الأحد، أن مفوض الشرطة الإسرائيلية كوبي شبتاي سيتنحى عن منصبه. ففي رسالة فيديو قصيرة، أشار بن غفير إلى خلافه المستمر مع شبتاي، قائلاً "ليس سرّاً أننا لم نكن على اتفاق دائماً"، مضيفاً أن "شبتاي كان خادماً ممتازاً ومخلصاً لإسرائيل". وأكد شبتاي، الذي خدم في منصبه الحالي لمدة ثلاث سنوات وتحت ثلاث إدارات مختلفة، أنه لن يستمر في ظل المناخ السياسي الحالي.

يُعرف عن بن غفير قراره، منذ فترة طويلة، عدم تمديد ولاية شبتاي لسنة إضافية، على خلفية الصدمات التي ولدها إصرار الوزير بن غفير على توسيع نطاق سيطرته على الشرطة على حساب صلاحيات المفوض العام للشرطة وعلى نحو يقوض الهرمية التي جرى اتباعها حتى اللحظة. وتدهورت العلاقة بين المسؤولين على ضوء ملفات خلافية من بينها دعوة بن غفير لتجنيد جهاز الشاباك في مهمة مكافحة ارتفاع معدلات الجريمة في المجتمع العربي في إسرائيل.

* * *

i24NEWS: وزير الخارجية الإسرائيلي يؤكد أن إسرائيل "متفائلة جداً" بشأن التطبيع مع السعودية

قال وزير الخارجية الإسرائيلي، إيلي كوهين، أمس الأحد، إن هناك إمكانية كبيرة لإبرام اتفاق التطبيع بين إسرائيل والسعودية في الأشهر المقبلة. وفي إفادة للصحفيين، أكد كوهين أن "المحادثات بشأن مثل هذا الاتفاق مستمرة من خلال قنوات مختلفة، ولكن بشكل أساسي عبر واشنطن"، وأن "الحديث يدور عن اتفاق قابل للتحقيق، والذي سيتبعه اتفاقيات مع دول أخرى". وقال كوهين، "نحن متفائلون للغاية بشأن إمكانية تحقيق مثل هذا الاتفاق"، وأضاف أن السعوديين "مهتمون أيضاً بمثل هذه الاتفاقية" موضحاً أن "الحديث يدور عن اتفاق خاص سيكون جزءاً من الاتفاقيات الإبراهيمية، وسيشمل دولاً إضافية عدا السعودية".

وبحسب التقديرات الإسرائيلية، قال: "هناك فرصة حتى مارس/آذار 2024" لاتفاق مع الرياض"، لأنه بعد ذلك الجهاز السياسي الأمريكي سيركز جهوده في الانتخابات الرئاسية.

وانتشر الحديث عن صفقة محتملة بين إسرائيل والسعودية خلال الأشهر القليلة الماضية حيث كثفت إدارة بايدن جهودها للتوسط في اتفاق. في أوائل يونيو/حزيران، وحث وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكين السعوديين على التطبيع الدبلوماسي مع إسرائيل في زيارة إلى جدة والرياض. وبعد أيام، قال وزير الخارجية السعودي فيصل بن فرحان إن تطبيع العلاقات مع

إسرائيل سيحقق فوائد كبيرة للمنطقة، لكن هذه الفوائد ستكون محدودة بسبب عدم وجود حل الدولتين للصراع الإسرائيلي الفلسطيني.

* * *

i24news: تصريحات وزيرة عن 'الصهيونية المتدينة' تثير زوبعة بعد تشبيهها أركان الأمن في إسرائيل بقوة فاغنر

انتقدت وزيرة الاستيطان والمهمات الوطنية عن حزب الصهيونية المتدينة أوريت ستروك التصريحات التي أطلقها رئيس أركان الجيش هرتسي هليفي ورئيس الشاباك والمفوض العام للشرطة الإسرائيلية حول توصيف الهجمات التي نفذها المستوطنون ضد الفلسطينيين في الضفة الغربية بـ "الإرهاب القومي".

وتضمنت انتقادات ستروك هجوما غير مسبوق وخطير على القادة الأمنيين حيث أعملت شهما بينهم وبين يفعيني بريغوجين رئيس منظمة فاغنر العسكرية الذي قاد تمردا ضد بلاده انتهى بتراجعها. وقالت الوزيرة خلال حديث إذاعي صباح الإثنين: "أصدر رئيس الأركان والمفوض العام للشرطة ورئيس الشاباك بيانا مشتركا حول الإرهاب القومي اليهودي. من أنتم قوة فاغنر؟ من أنتم لتصدروا مثل هذه الرسالة تحت أنظار الحكومة؟ هل سيقدمون لنا وعظمت أخلاقية؟ أنا ضد هذه الأحداث، لكن من الشؤم والعار أن نسميها إرهابا قوميا." لكن الوزيرة سرعان ما تراجعت عن استخدامها التعبير "قوة فاغنر" وأعربت عن أسفها لذلك. وأفادت أن التعبير أقحم نفسه على لسانها بسبب تصدره الخطاب الإعلامي الرائج مؤخرا، لكنه ليس مناسباً على الإطلاق، أكدت ستروك، وطلب العذر والسماح. بيد أن وزيرة الصهيونية المتدينة أكدت على مضمون انتقاداتها وقالت إنها "لا تتراجع عن الانتقاد الموضوعي بخصوص رؤساء أجهزة الأمن، المخلصين والكفؤين مهما كانوا، فإنه لا يجدر بهم القيام بالوعظ الأخلاقي لنا بل إنتاج الأمان"، وفق تعبيرها.

وفي موعد سابق لاعتذار ستروك عن تشبيهها رؤساء الأمن في البلاد بقوة فاغنر كتب وزير الأمن السابق وعضو الكنيست الحالي بني غانتس تغريدة قال فيها: "المقارنة بين رؤساء الأذرع الأمنية وقوة فاغنر عيب أخلاقي ومس بأمن الدولة. على نتنياهو إقالة أوريت ستروك اليوم. كل دقيقة تواصل العمل فيها كوزيرة في الحكومة هي رسالة تدل على انعدام الأمن والنظام، إشارة إلى الفوضويين ومس بالجيش الإسرائيلي والشاباك وشرطة إسرائيل. وتابع غانتس: "يجب ألا نكتفي بالإدانات، يجب أن نترجم الرسالة إلى أفعال. حان الوقت لوضع حد للفوضى التي تخلقها الحكومة الإسرائيلية في أمن الدولة".

وبدوره ندد رئيس المعارضة ورئيس الحكومة السابق يائير لابيد بتصريحات الوزيرة اليمينية أيضا في تغريدة جا فيها: "حين تشبه وزيرة في إسرائيل رئيس أركان الجيش والمفوض العام للشرطة ورئيس الشاباك بالمرتزقة المتمردين فهي لا تستحق ولا يمكنها الجلوس في الحكومة الإسرائيلية. يجب على نتنياهو أن يوقف الجنون وأن يكبح جماح وزرائه المهلوسين غير المسؤولين. يدين مواطنو إسرائيل بحياتهم لهرتسي هليفي وكوبي شبتاي ورونين بار، أبطال إسرائيل وحراسها.

* * *

i24news: القوات الإسرائيلية ترصد صاروخا كان ينوي فلسطيني إطلاقه خلال مسيرة الأعلام في القدس

رصدت القوات الإسرائيلية صاروخا في منطقة مفتوحة بالقدس الشرقية خلال مسيرة الأعلام، التي وقعت في إطار "يوم القدس" في مايو/أيار الماضي. وأفاد موقع Ynet، الأحد، أن الصاروخ كان موجودا في حي بيت حنينا خلف السياج الأمني، لا تحتوي قاعدته على متفجرات. وأدت التحقيقات التي أجريت إلى اعتقال فلسطيني مشتبه به يعيش في الضفة الغربية اسمه عبد الحكيم محمد محمد، حيث اعترف أنه "تصرف بمفرده، وأنه كان ينوي صنع صاروخ باستخدام المعرفة التي اكتسبها على الإنترنت والتلغرام". لكنه فشل في إطلاق القذيفة بسبب العيوب في تصنيعها.

وكان الجيش الإسرائيلي قد عثر قبل شهر، أيضا على منصة إطلاق صواريخ وهمية في قرية نزلة زيد الفلسطينية في منطقة جنين، تم تسليمها لقوات الأمن. وتم العثور على القنبلة في أعقاب مقطع فيديو نشره صحفي فلسطيني، ادعى فيه فلسطينيون أنها قاذفة صواريخ قسام موجبة نحو بلدة "شاكيد اليهودية"، واتضح في النهاية أن الانفجار الذي ظهر في اللقطات كان ناجمًا عن جهاز ناري وليس صاروخًا حقيقيًا.

وبحسب مصدر أمني، فإن العبوة كانت شبيهة بصاروخ. كان يتألف من أنبوب حديدي برأس من الورق المقوى، والذي يحتوي على كمية معينة من مادة الألعاب النارية، والتي لم تسمح للصاروخ بالتحليق لأكثر من ثلاثة أمتار.

ونفت الجماعات المسلحة في المنطقة صنع العبوة. وزعموا أن "المقاومة في جنين لا علاقة لها بهذا الفيديو وربما كانت إسرائيلية هي التي نشرته من أجل تنفيذ عملية عسكرية كبيرة على المدينة والمخيم".

* * *

i24news: الجيش الإسرائيلي: "تفجيرات مقر القيادة العامة في صور بلبنان عام 1982 كان على الأرجح هجوما مسلحا"

أفاد بيان الجيش بأن لجنة التحقيق المكملة التي سيتم تكليفها من قبل رئيس الأركان، وبالتعاون مع الشاباك والشرطة، سيرأسها الميجر جنرال أمير أبو العافية

صدر بيان مشترك بين الجيش الإسرائيلي وجهاز الأمن العام (الشاباك) والشرطة الإسرائيلية، يؤكد ما يشتبه به الكثيرون في إسرائيل منذ فترة طويلة، وهو أن "الانفجار المميت الذي استهدف مبنى مقر قيادة الجيش في صور بلبنان عام 1982 يعد هجوماً مسلحاً وليس حادثاً ناتجاً عن تسرب غاز".

وأفاد بيان الجيش بأن لجنة التحقيق المكملة التي سيتم تكليفها من قبل رئيس الأركان، وبالتعاون مع الشاباك والشرطة، سيرأسها الجنرال أمير أبو العافية، حيث ستنظر في النتائج التي خلص إليها الفريق وغيرها من المواد، فيما سيتعين على اللجنة صياغة موقف نهائي من هذا الموضوع. وقال الجيش، إن "ذلك جاء بناء على توصية من لجنة أمنية إسرائيلية مشتركة، مكونة من الجيش والشاباك والشرطة، تشكلت في كانون الأول/ديسمبر الماضي، للنظر في كافة المعلومات المتوفرة إلى جانب جمع معلومات جديدة بشأن التفجير الذي أودى بحياة عشرات الجنود وعناصر الأمن الإسرائيليين.

وكانت مؤسسة الأمن الإسرائيلية قد أعلنت في العام الماضي، أنها تعيد فتح التحقيق في الحادث "احتراما للقتلى وسعيا وراء الحقيقة". وأسفر الانفجار عن مقتل 76 عسكريا إسرائيليا و 14 أسيرا لبنانيا. وأشار تحقيق رسمي للجيش الإسرائيلي في ذلك الوقت إلى أن "سبب حدوث تسرب للغاز هو الذي أدى إلى انفجار وانهيار المبنى".

* * *

i24news : نحو مائة سفارة في إسرائيل: فيجي تقرر فتح سفارة في البلاد وكوهين يئى

أعلنت حكومة جزر فيجي أنها تنوي السنة القادمة فتح سفارة لها في إسرائيل في خطوة غير مسبوقة على مستوى البلاد، لتصبح سفارة فيجي السفارة رقم 98 في إسرائيل . وجاء في البيان الرسمي أنه تم اتخاذ القرار بتأييد سياسي واسع وكاستمرارية للعلاقات الطيبة مع إسرائيل في مجالات حفظ السلام والأمن والزراعة.

ورحب وزير الزراعة بتلك الخطوة "أحيي حكومة فيجي على القرار المهم التي أثبتت على مدار السنوات الأخيرة أنها صديقة حقيقية لإسرائيل كذلك في الحلبة الدولية . وأضاف الوزير "فتح سفارة فيجي يقربنا خطوة إضافية من الهدف الذي وضعناه بتحقيق 100 سفارة في البلاد. زيادة السفارات في إسرائيل يؤكد قيمتها بالنسبة للعامل إضافة الى الرغبة بالحصول على مساعدتنا في مجالات الابتكار والاقتصاد والعلوم. أهني رافي هار باز نائب مدير آسيا والمحيط الهادئ في وزارة الخارجية، والسفير روعي روزنبليت اللذين عملا على تحقيق الأمر بشكل وثيق طيلة السنوات الماضية ما أوصلنا إلى هذه النتيجة".

وتتبادل جزيرة فيجي علاقات تعاون مع إسرائيل في مجالات عدة كالزراعة فضلا عن تصويت تلك الجزيرة إلى جانب إسرائيل في المحافل الدولية؛ وفيجي هي مجموعة جزر بركانية تقع جنوب المحيط الهادئ شرقي أستراليا ويبلغ عدد سكانها 950 ألف نسمة.

* * *

i24news : السجين من أصول يهودية الذي أصبح "طباخ بوتين": الشخصية التي تقف وراء التمرد في روسيا

من أين انبثقت تلك القوة العسكرية ومن أي دولة تنتمي ولماذا قرر قادتها فجأة التمرد على "الوطن الأم"؟

أولاً، يجب التأكيد على أن مجموعة فاغنر ليست جزءاً من الجيش الروسي، في الواقع تعرف نفسها على أنها "شركة عسكرية خاصة". وتتكون من عشرات الآلاف من المرتزقة الذين يقاتلون إلى جانب الجيش الروسي النظامي في الحرب في أوكرانيا - حيث لعبت دوراً مركزياً في الكفاح الطويل للاستيلاء على مدينة أحمات.

وبعد سنوات من الغموض، تبين أخيراً أن من يقود "فاغنر" هو أحد المقربين جداً من بوتين، المدعو يفغيني بريغوجين، والذي يوصف من طرف وسائل الإعلام الغربية بـ"طباخ" الرئيس الروسي، إذ أقر بنفسه أنه أسس "فاغنر" في 2014 للقتال في أوكرانيا، واعترف بانتشار عناصر منها في أفريقيا وأمريكا اللاتينية خصوصاً.

وولد بريغوجين في عام 1961 لعائلة يهودية في سانت بطرسبرغ. عملت والدته طبيبة وتوفي والده في سن مبكرة ، لذلك كان من قام بتربيته هو زوج والدته ، وهو يهودي أيضًا ، ويعمل مدرب تزلج. وبرز اسم بريغوجين، 61 عاما، في وسائل الإعلام الغربية خاصة في 2016 بعد أن فرضت عليه الولايات المتحدة عقوبات اقتصادية، لدور إحدى شركاته "وكالة الأبحاث على الإنترنت" في التأثير بالانتخابات الأمريكية التي أدت إلى وصول دونالد ترامب إلى البيت الأبيض.

تحول رئيس مجموعة "فاغنر" العسكرية الروسية الخاصة يفغيني بريغوجين، في الساعات الأخيرة، من أحد رجالات الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، إلى أكبر مصدر تهديد له ولحكومه. الرجل الذي يقف وراء النفوذ الروسي في أفريقيا، والذي اشتهر بلقب "طباخ بوتين"، تحول في الساعات الأخيرة إلى "خائن"، مع تفجر الخلافات بين المجموعة التي يقودها، والقيادة العسكرية الروسية، واتهامه بقيادة "تمرد مسلح".

* * *

إسرائيل اليوم: سباق التسلح في الشرق الأوسط: هكذا تبدو خريطة التهديدات الجديدة

بقلم شيريت افيتان كوهن

ترجمة: فاتن أيوب. مركز أطلس للدراسات الاسرائيلية

إن سباق التسلح العالمي لا يغيب عن الشرق الأوسط. حيث تبحث إيران، السعودية، سوريا ولبنان وحتى مصر عن تكنولوجيا عسكرية جديدة من أجل تعزيز قدراتها. من جانبها، تستعد إسرائيل للتهديدات الجديدة، مثل الصواريخ فرط صوتية، التي تدعي إيران تطويرها، وأيضًا للتكنولوجيا التي تعتبر تقريبًا "قديمة" - مثل الطائرات بدون طيار والصواريخ الدقيقة.

في الأسبوع الماضي، قدمت أنظمة رفائيل ردها على الصواريخ فرط صوتية التي أعلنت إيران أنها تقوم بتطويرها. في الواقع، نشرت طهران صورة للصواريخ، لكن إسرائيل لا تعتقد أن لديها تلك التكنولوجيا بالفعل، الأمر الذي لا يمنعها من تسليح نفسها بناء على ذلك. وفي الوقت نفسه، في منطقة الخليج العربي، تطلب المملكة العربية السعودية من الولايات المتحدة بالالتزام بصفقات السلاح، والسماح لها بتطوير أسلحة نووية مدنية، وكذلك ضمانات أمنية تجاه إيران. إن إظهار إيران لأمر تطوير الصواريخ والطائرات بدون طيار التي يتم تجربتها بالفعل في أوكرانيا، إلى جانب مطالب السعودية، يقود أيضًا قطر، الإمارات العربية المتحدة ومصر إلى التسلح لما يبدو أنه سباق تسلح على قدم وساق في الشرق الأوسط. النجوم هم: إيران وإسرائيل، لكن الدول المحيطة بهم أيضًا يستعدون لذلك اليوم.

إيران تسلح المنطقة:

قال الجنرال يوسي كوبرفاسر، رئيس شعبة البحث في أمان سابقًا وباحث في المركز البروشلي للشؤون العامة والدولة، لصحيفة إسرائيل اليوم أن "هناك سباق تسلح كبير في المنطقة، وأبرز من يقوده إيران، التي تنتج بنفسها معدات قتال على أساس التكنولوجيا التي حصلت عليها من جهاد خارجية. إنهم يبذلون جهدًا كبيرًا في مجال التسلح بالصواريخ المتطورة،

ولذلك فإن مدى الصواريخ التي يطورونها واسع للغاية، وهناك أيضاً اهتمام روسي بالتسلح بهذه الصواريخ. لقد أظهر الإيرانيون قدرة على إنتاج صواريخ كروز وحسنوا من مستوى الدقة مع الوقت - هذا تهديد لا يجب الاستهانة به".

إن التسلح الإيراني يمتد حتى حزب الله في الشمال، الذي بحوزته عشرات الآلاف من الصواريخ إيرانية الصنع، وأيضاً هناك محاولة حالية لجعلها أكثر دقة. إن الأنشطة التي تنسبها الجهات الأجنبية إلى إسرائيل في سوريا الهدف منها، من بين جملة أمور، إلى منع جهد التسلح هذا، والذي بحسب كوبرفاسر، يجب أن "يقلق إسرائيل كثيراً".

وأشار الباحث إلى أنه إلى جانب سباق التسلح الإيراني (ولم نذكر كلمة واحدة عن السلاح النووي بعد)، فإن الدول التي تعتبر براغماتية تعمل أيضاً في هذا الاتجاه: "السعودية، مصر، الإمارات وقطر". إنهم يبذلون جهود تسليح متسارعة غير موجهة ضدنا، ولكن بالنظر إلى أفق الاستقرار والتغيير المحتمل، يجدر بإسرائيل في هذه الحالة أن تُبدي قلقاً. كما حذر دكتور يهوشع كاليسكي، باحث في معهد دراسات الأمن القومي، من زيادة التسلح من حولنا: حيث قال "السعودية تمتلك اليوم طائرات استطلاع متطورة، وهي تطالب بالمزيد. يمكن لهذه القبائل أن تتشاجر فيما بينها، لكن ما يوحدتهم في النهاية هو كراهيتهم لإسرائيل". وقد قسّم دكتور كاليسكي جهود التسلح من حولنا إلى عدة مستويات: التقليدية، وشبه التقليدية وغير التقليدية - النووية.

التهديد الفرط صوتي:

بالنسبة للصواريخ فرط الصوتية، فقال دكتور كاليكسي أن "أي شخص يراقب ساحة القتال في أوكرانيا يرى أن هذا السلاح فعالاً وأن له ضرراً كبيراً وإمكانية تخويف كبيرة. هذا في الواقع صاروخ يمكن أن يصل إلى إسرائيل من إيران في 3-4 دقائق، إنه مرعب". اليوم فقط روسيا والصين لديهما مثل هذا الصاروخ بشكل مؤكد، أما بالنسبة لوجوده في أيدي إيران، فإن الآراء مختلفة. وذكر كوبرفاسر أنه بالنسبة للصواريخ فرط الصوتية - فإن الكونجرس الأمريكي يحاول فرض قيود دولية أو حتى معاهدة بخصوصها. أما بالنسبة لإيران، فمن الصور التي نُشرت حتى الآن فيبدو أنه هذه ليست صواريخ فرط صوتية، لكن يجب أن نبقى دائماً متيقظين ولا نستهن بهذا الأمر. حتى لو لم يكن ذلك حقيقياً، فالعدو لديه قدرات. إيران قوة صاروخية، وحتى إذا لم ينجح هذا الشيء في الوقت الحالي، يجب أن نتعامل مع هذا التهديد بشكل جدّي".

تسلح أم ردع؟

فيما يتعلق بمسألة الردع الإسرائيلي تجاه حزب الله، يقول كوبرفاسر أنه "في هذه المرحلة حزب الله مردوع عن شن هجوم عسكري واسع النطاق، لكن هل هو مردوع عن الإجراءات المقيدة مثل إمكانية السماح للفلسطينيين بالاستمرار في تسليح أنفسهم؟ نحن ندفع ثمن التردد الذي أظهرناه في اتفاقية الغاز مع لبنان. لقد كانت هذه خطوة عززت شعور حزب الله بالقوة. وأضاف أن "حزب الله يمتلك ما بين 120 و 150 ألف صاروخ، جزء كبير منها دقيق. هذا احتمال خطير. لبنان هو وكيل إيراني سيكون جاهزاً للتصرف عندما يُطلب منه ذلك. من ناحية أخرى، لا تُشكل سوريا تهديداً كبيراً لأنها مقسمة وجيشها غير مطور ومحدث".

أما بالنسبة للمعلومات الصاروخية الموجودة في غزة والضفة الغربية أيضًا، قال دكتور كاليبسكي أن "المعرفة الصاروخية في قطاع غزة هي معرفة إيرانية وصلت إلى هناك عن طريق التهريب والخبراء، ويتم إنتاجها في داخل مخارط". قد نرى بالتأكيد اتجاه صواريخ نحو العفولة والمستوطنات في الشمال. لم تكن تحدث مثل هذه الأشياء من قبل. ومن أبرز مجالات التسليح مجال الطائرات بدون طيار. فالإيرانيون يطورون أنواعًا متنوعة، تشتريها روسيا من أجل الحرب في أوكرانيا. وبحسب كوبرفارسر، "لقد أثبت الإيرانيون بالفعل قدراتهم في هذا المجال من خلال الهجمات على المنشآت النفطية السعودية في عام 2019. في هذا الموضوع لدينا إجابة جيدة - تطورات الليزر وآليات الاعتراض المتقدمة".

سيناريو واقعي:

وبحسب أرثيل كارو، نائب مدير التسويق وتطوير الأعمال في رفائيل، فإن التطورات الإسرائيلية مطلوبة من طرف الدول الأوروبية، التي ترى ساحة المعركة قريبة من أراضيها: "إن الحرب الروسية الأوكرانية أكدت أن سيناريو الحرب على الأراضي الأوروبية واقعي، وأن لديهم ثغرات عملية. إنهم بحاجة الميزة التكنولوجية التي تتمتع بها إسرائيل، وهناك زيادة كبيرة في الطلب عليها".

* * *

معاريف: المزيد من نفس الشيء

بقلم الجنرال (احتياط) عنات سوركيس

ترجمة: عبد الكريم أبو ربيع . مركز أطلس للدراسات الإسرائيلية

أحداث الأيام الأخيرة تحاول أن توصل إلينا رسالة مختلفة، جديدة، بأننا ما زلنا نجد صعوبة في الاستيعاب، مثل "البيضة والدجاجة" ينفجر في وجوهنا. وفي العموم، لم يكن من الممكن عدم الإدراك أن نتاج عملياتنا في الضفة الغربية سيؤدي في الفترة الأخيرة إلى التغيير، وإلى التصعيد، واشتعال المنطقة، وتأجيج المشاعر والاحتقان. هذا الأمر ينضم أيضًا إلى الوضع السيء جدًا في المناطق، والذي يتفاقم ويزداد خطورة. وهناك توافق بين خصائص عملياتنا العسكرية في المنطقة، وحجم التعقيد المتزايد لنشاطات العناصر "الإرهابية". كلما تطورت قدرتنا على جمع المعلومات وأساليب عملنا، كلما اتسعت دائرة "المخربين" وانضم إليهم جيل الشباب من صغار السن، المفعمين بالحماسة والعزيمة دونما خوف، والمستعدين للتضحية بحياتهم دون تردد.

الدعم، التشجيع، والاستنساخ، والمرافقة المهنية؛ كلها تأتي من عناصر حماس والجهاد الإسلامي، حزب الله، وإيران، ومن خلال الرغبة في قلقلة الضفة الغربية وحكم السلطة الفلسطينية، التي لا تحسن التصرف والأداء هي الأخرى، وجزءًا إلى صراع عنيد. أمر واحد غاية في الوضوح: لا ينبغي التصرف بعاطفية. الأحداث مؤلمة ومزلزلة، ويبدو أيضًا أنها تحشرنا في زاوية ما، لكن لا ينبغي لنا أن ننجر إلى هناك. كلما أوقعنا الميدان في المشكال وأصبح أكثر تعقيدًا وتحديًا؛ أصبح المطلوب منا أن

نفكر بطريقة أخرى، أن نبدع، ونبلور ونطور أساليب جديدة. ليس بالضرورة أن يكون الرد مباشرًا أو أن يكون عسكريًا محضًا.

واضح أن الحديث يدور عن دوامة تحوم فيها جميع الأطراف، هناك قوى نافذة تسحب وتضغط في سبيل توفير استجابة على هيئة تطهير الأرض. يجب أن نحلل مسبقًا، وبشكل جيد، انعكاسات مثل هذه الخطوة على كل ما يتضمنه هذا الأمر: إشعال ساحات أخرى، الانعكاسات أمام حماس والجهاد الإسلامي في القطاع، حزب الله وإيران، الولايات المتحدة والعالم برمته، ووضعنا أيضًا ليس مهترًا في مواجهتهم في الوقت الحالي أيضًا.

يجب أن نرتقي طبقة عن الانشغال بالمستوى التكتيكي - العملي (العمليات والاعتقالات على الأرض، وسحب تصاريح العمل، نسف منازل "المخربين" وما شابه - هذا كله من باب "المزيد من نفس الشيء") الذي سيكون موجودًا على الدوام، إلى التفكير وصياغة مبادئ وخطة عمل على المستوى الاستراتيجي، وعلى المدى البعيد. هذا الأمر يتطلب تفكيرًا خارج الصندوق، ويتطلب أيضًا التحرر من أنماط العمل التقليدية التي تراكمت على مر السنين. لقد تحسن مستوى الاستخبارات والانسجام بين مختلف الأجهزة الأمنية، وكذلك وسائل العمل، القوات والقدرات أصبحت دقيقة وفعالة، لكن ما يزال الحديث يدور عن نفس السيدة مع تغيير عباءتها.

المنظومة الأمنية عليها - وهي تعرف كيف تقوم بذلك - أن تأتي للحكومة بالزاوية الأخرى، وتقتنع وتضم المستوى السياسي إلى التغيير الواجب، رغم الصعوبة والتحدي. امنحوا المنظومة العسكرية الهدوء لكي تتمكن من القيادة. الضجيج السياسي، ليس فقط غير ضروري وغير مهني؛ بل إنه يعزز ويزيد من قوة الجهات "الإرهابية".

* * *

مركز دراسات الأمن القومي : الصراع يغير وجهه

بقلم يوحنا تسوريف

الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني أخذ في الأشهر الأخيرة يغير وجهه، العمليات ومحاولات إحداث التصعيد في أراضي الضفة الغربية تزايد، والرياح الصاعدة من مخيمات اللاجئين ومن المدن الكبرى في شمالي الضفة مشيعة بدوافع الكفاح والتطلع إلى الانتقام. الكثير من الإسرائيليين ممن يقيمون في الضفة يدفعون حياتهم ثمنًا لذلك، والعمليات المتطورة التي تنفذها المنظومة الأمنية، بكثافة عالية لكي تمنع تنظيم الصفوف والعمليات الإرهابية، تجدي فقط لفترات زمنية قصيرة.

على خلاف الواقع الذي شهدناه عشية عملية "الصور الواقي" عام 2002، حيث كان "الإرهاب" منظم الصفوف، وكان إلى حد كبير موجهاً أيضًا من قبل تنظيمات مثل فتح، التي كانت مرتبطة بسلطة عرفات الفلسطينية؛ فإن الحديث يدور هذه المرة عن اصطفاة محلي منظم يشكّل تحديًا للسلطة الفلسطينية بسبب تمسكها بالتنسيق الأمني ومعارضتها لأيّ مساس بإسرائيل أو الإسرائيليين، وهم بذلك يكسبون التعاطف، ويزيدون من غضب الفلسطينيين تجاه السلطة الفلسطينية

ويحظون بالإرشاد، والتشجيع والمساعدات من قبل تنظيمات المعارضة (حماس والجهاد الإسلامي)، التي تردد أصداء أعمالهم من بعيد، كجزء من الاستراتيجية الجديدة، وهي استنساخ المواجهة من قطاع غزة في الضفة الغربية.

في الخلفية، هناك فهم يتبلور في أوساط الفلسطينيين، يقول إن الوزراء المهيمنين بالكلية في الحكومة الإسرائيلية يسعون إلى حسم الصراع وليس إدارته، وإهارة السلطة الفلسطينية وليس التنسيق معها، والسيطرة على المناطق (C) ، بل وطردهم من أرضهم. ويتساءلون كيف أن السلطة الفلسطينية ما تزال متمسكة بسياسة التنسيق والتعاون، مع أن إسرائيل تتنصل منها علانية وبأبرز ما يكون التنصل؟! وهكذا، فهم يزيدون من ضعفها وفقدانها الواقعية.

وعليه، فإنهم يتعقبون كل قرار يتخذ في الشأن الفلسطيني من جانب حكومة إسرائيل، ويتتبعون كل تصريح للوزيرين سموتريتش وبن غفير، ويستعدون لعهد من "الصمود" (الموقف الصلب)، والذي أساسه مواجهة مشبعة بـ "الإرهاب والانتقام"، مع من يعرفونه بـ "النكبة الجديدة"، وهي محاولة إسرائيل طردهم من أرضهم.

* * *

إسرائيل اليوم: اليوم التالي للحملة القادمة

بقلم ايال زيسر

ترجمة: مركز اطلس للدراسات الإسرائيلية

حملة عسكرية في شمال السامرة هي على ما يبدو مسألة وقت، وليس بالذات بسبب اعتبارات عملياتية لمحافل الامن بل بسبب الضغط الجماهيري على الحكومة، التي يصعب عليها الوقوف في وجهه.

في اثناء مثل هذه الحملة سيسيطر الجيش الاسرائيلي على القرى وعلى البلدات في المجال بل وربما على مدينة جنين، سيلقي القبض على عدد كبير من المطلوبين، سيصفي نشطاء ارهاب بارزين في المنطقة وسيستولي على وسائل قتالية. لكن بغياب اهداف ومرام حقيقية، فان انجازات حملة كهذه ستكون محدودة وجزئية. اذ لا يدور الحديث عن غزة، حيث اقامت حماس بل وتستخدم جيشا حقيقيا وكذا عن مجال يوجد على اي حال تحت العيون المفتوحة لإسرائيل والتي ليس لمنظمات الارهاب فيه بنية تحتية من مخازن وقواعد التدريب.

ومثل بداية الحملة وسياقها، فان نهايتها ايضا معروفة مسبقا. بضغط قادة الجيش، غير المعنيين بالاحتكاك مع السكان المدنيين الفلسطينيين، مثلما ايضا بضغط الادارة الامريكية، سيسارع الجيش للخروج من المناطق التي سيطر عليها وفي غضون بضعة ايام او اسابيع قليلة ستتجدد اعمال الارهاب وهلمجرا.

روتين الارهاب والعمليات لا يمكن الموافقة عليه، ويجب مكافحته بلا هوادة وبلا توقف. لكن من الخطأ الافتراض بان بخطوة عسكرية، مهما كانت سلسلة وناجحة سيكون رد سحري للتحدي الذي تتصدى له اسرائيل منذ سيطر الجيش الاسرائيلي على المناطق في حرب الايام الستة، هذا الشهر قبل 56 سنة.

ان الحراك في موجات الارهاب يمكن دوماً أن نفسره بمثل هذا الحدث الموضوعي أو ذاك الذي أدى الى اثاره الخواطر وخلق دافعا لدى منفذي العمليات الذين بعضهم بعامة هم "منفذون افراد" - اي لا ينتمون الى اي تنظيم ارهابي ويعملون دون يد موجهة. كما يمكن أن نعلق هجمة الارهاب في الاشهر الاخيرة بالأجواء العامة السائدة في المنطقة - فقدان سيطرة السلطة الفلسطينية، الضعف الذي تبثه اسرائيل من الداخل غيره. لكن في نهاية الامر، الارهاب يرافقنا منذ بداية عهد المشروع الصهيوني، وهو مدماك في الصراع على البلاد؛ وبحملة عسكرية مهما كانت ناجحة لا يكفي لأجل انهاء هذا الصراع - وفي واقع الامر انهاء الحرب، التي سنواتها سنوات جيل.

اسرائيل - وعلى الاقل حكومتها- بدعم واسع من الجمهور الاسرائيلي، مثلما اثبتت الانتخابات الاخيرة - تسعى لان تضمن سيطرتها في يهودا والسامرة وتستوطن هذه الاقاليم، بينما يكافح الفلسطينيون لمنعنا من تحقيق هذه النوايا ويسعون من جهتهم لان يصبحوا ارباب البيت في الضفة وفي غزة، بحيث تكون هذه ربما بداية لصراع على السيطرة ايضا على باقي اجزاء بلاد اسرائيل.

يحتمل في المستقبل أن يأتي اليوم، ونحن لا نزال بعيدين عنه، الذي يرفع فيه الفلسطينيون الايدي، يتخلوا عن الكفاح بل وربما يصلوا الى استنتاج بان من الافضل لهم أن يسلموا باستمرار حكم اسرائيل في الضفة. ينبغي الافتراض بانه إذا ما عرض عليهم أن يضموا الى اراضي اسرائيل ويصبحوا مواطنيها، فان الكثيرين منهم سيقفزون على اللقمة كغنيمة كبرى. لكن طالما لم يكن هذا هو الوضع، فان الصراع سيستمر وسيشهد ارتفاعات وهبوطات، وعلينا أن نديره بضبط للنفس وتصميم، واساسا لان اسرائيل هي الجانب الجوي وهو الذي يكسب ايضا من استمرار الهدوء والاستقرار ويخسر من كل تدهور وفقدان للسيطرة. لكن المسألة ليست فقط ماذا سيكون في اليوم التالي للحملة العسكرية موضع الحديث، بل وايضا ماذا سيكون في اليوم التالي لأبو مازن ابن ال 87، الذي يفقد السيطرة في السلطة وفي الميدان. جهاز الامن لا يزال مقتنعا بأمن من الافضل الحفاظ على السلطة التي كانت على مدى السنين شريكا لإسرائيل في الجهد للحفاظ على الهدوء في المناطق التي تحت سيطرتها والاتحواول استبدالها وادخال الجيش الاسرائيلي ليقوم بأعمال الدولة في شوارع نابلس أو جنين. لكن ليس واضحا إذا كان من سيخلف ابو مازن سيرغب أو على الاطلاق سيستطيع أن يفرض حوكمة ويضمن الهدوء في مناطق السلطة. وفي مثل هذا الواقع، فان الصراع الاسرائيلي الفلسطيني سيستمر وعلينا أن نديره بتصميم لكن ايضا بصبر لا نهاية له، إذ من يواظب ويبيدي وحدة ومناعة - هو الذي سينتصر.

* * *

"نتنياهو": "التطلع الفلسطيني إلى دولة يجب أن يسحق"

ترجمة: شبكة المهدهد للشؤون الإسرائيلية

قال رئيس وزراء العدو "بنيامين نتنياهو" في نقاش مغلق نشرته للعلن القناة (11 كان) رداً على سؤال من أحد أعضاء الكنيست، من أعضاء لجنة الشؤون الخارجية والأمن: "نحن بحاجة للسلطة الفلسطينية، ولدينا مصلحة باستمرارها في العمل، ونحن مستعدون لمساعدتها مالياً." كما قال "نتنياهو" إن "التطلع الفلسطيني إلى دولة يجب أن يسحق!"

حسب القناة (11 كان): "تصريحات رئيس وزراء العدو "بنيامين نتنياهو" قيلت في جلسة مُغلقة للجنة الشؤون الخارجية والأمن في "الكنيست الإسرائيلي"، وأشارت إلى مستقبل الفلسطينيين وخاصة بعد أبي مازن، وقال إن: "إسرائيل تستعد لليوم التالي لرئيس السلطة الفلسطينية أبو مازن، لا يمكننا أن ندعها تنهار، نحن لا نريدها أن تنهار، نحن على استعداد لمساعدتها مالياً، لدينا مصلحة باستمرار السلطة في العمل، حيثما تمكنت من العمل، فإنها تقوم بالعمل نيابة عنا، ولأجلنا، وليس لدينا مصلحة في سقوطها."

فيما يتعلق بالطموحات الفلسطينية لدولة مستقلة، قال "نتنياهو" جملة واحدة حاسمة: "التطلع الفلسطيني إلى دولة يجب أن يسحق."

* * *

هآرتس: ما هي نتيجة تعزيز مكانة الأسد في الشرق الأوسط؟

بقلم تسبي هرثيل

يتواجد نحو 900 جندي أمريكي في معسكرات عسكرية في سوريا، ليست قوة كبيرة، لكنهم نجحوا جنباً إلى جنب مع القوات الكردية في كبح تمدد أنشطة داعش، وقبل كل شيء في ترسيخ الوجود العسكري الأمريكي في سوريا، ما يقوّض أيضاً تصور أن الولايات المتحدة تخلت عن الشرق الأوسط.

في ديسمبر 2018، وبعد نصف عام من الانسحاب من الاتفاق النووي، أعلن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب للعالم أننا "لقد انتصرنا في الحرب ضد داعش"، وفي مقطع فيديو نُشر على حسابه على تويتر، قال: "أبناؤنا شبابنا نساؤنا رجالنا، يعودون إلى الوطن، الجميع يعود"، لقد كان تصريحاً متسرعاً وخطيراً يتطابق مع طابع ترامب المتسرع، فقط الضغط الهائل من الكونجرس والجهود المقنعة للدول الأوروبية جعلته ينسحب من نيته الانسحاب الكامل وترك الجبهة "الصغيرة" على ما يبدو في سوريا لخليفته جو بايدن.

على مدى العامين الماضيين، أصبح من الواضح أكثر وأكثر أن الحملة ضد داعش في سوريا لا تنتهي فحسب، بل إنها تتوسع، وبحسب معطيات نشرها البنتاغون، نفذت الولايات المتحدة هذا العام 44 عملية هجومية كبرى ضد قواعد تنظيم الدولة الإسلامية، أي بزيادة نسبتها 15 في المئة عن العام الماضي، صحيح أنه في مناطق سيطرة القوات الكردية في سوريا وشمال العراق كانت هناك أحداث دراماتيكية، لكن في المناطق التي يسيطر عليها نظام الأسد، حوالي 60 في المئة من البلاد، تنجح داعش في بناء المزيد من القواعد، وزيادة قواتها في مدن حمص وحماة والرقعة ودير الزور، وهزيمة قوات النظام التي تعمل ضدها جنباً إلى جنب مع القوات الروسية، وأيضاً في السيطرة على مناطق كما فعل في عام 2014 عندما بدأ حملة السيطرة على مناطق.

الأمر لا يتعلق فقط بالآلاف من مقاتلي التنظيم المسلحين الذين يمتلكون أسلحة ثقيلة وينشطون في سوريا. في السجون المؤقتة التي أنشأها الأكراد في سوريا تم سجن حوالي 10.000 رجل و 50.000 امرأة وطفل آخرين كانوا على صلة بعناصر

تنظيم الدولة الإسلامية، سيكون لهذا الرقم عواقب وخيمة إذا انتقلت أراضي شمال شرق سوريا، في أي اتفاق يؤدي إلى انسحاب القوات الأمريكية وتسلم الأراضي من أيدي الأكراد إلى الرئيس السوري بشار الأسد، ما قد يؤدي إلى إطلاق سراحهم.

قبل نحو شهرين، في جلسة استماع للجنة الفرعية للشؤون الخارجية بمجلس النواب، حذر الخبراء من انسحاب آخر للقوات الأمريكية، لكنهم وجهوا سهامهم على وجه الخصوص ضد عدم وجود سياسة أمريكية، وعدم مبالاة تجاه ما يحدث في سوريا، ومؤخراً، ضد ما يبدو أنه تجاهل أمريكي تجاه التطبيع العربي مع الأسد.

في بداية شهر أيار / مايو، قبل نحو أسبوعين من انعقاد قمة الجامعة العربية التي ناقشت عودة سوريا إلى حضان الجامعة التي علقت عضويتها في عام 2011، اجتمع وزراء خارجية الدول الأعضاء في عمان لصياغة القرار الذي من شأنه أن إلغاء تعليق عضوية سوريا من الجامعة.

بعد الاجتماع، قال عضو بارز في مجلس الأمن القومي الأمريكي لموقع The National News، ومقره أبو ظبي، إنه "عندما يتعلق الأمر بأي اتصالات مع النظام السوري، أكدنا لشركائنا أن الخطوات ذات المصدقية لتحسين الوضع الإنساني والأمني للمواطنين السوريين" يجب أن تكون في طليعة أي نقاش من هذا القبيل ... يسعدنا أن نرى أن مثل هذه الإجراءات قد وردت بالفعل في البيان المشترك ونأمل بصدق أن يتم تنفيذ هذه الخطوات بالفعل".

في سوريا والدول العربية، فسّر هذا الإعلان على أنه يعطي الضوء الأخضر الأمريكي للمضي قدماً في عملية التطبيع مع سوريا، حاول المتحدثون باسم البيت الأبيض وبايدن لاحقاً التأكيد على أنهم يعارضون مثل هذا التطبيع، وأن القرار 2254، الذي أقره مجلس الأمن في عام 2015 والذي يدعو بشكل أساسي إلى انتخابات تمثيلية ونزهاء حتى يتمكن الشعب السوري من اتخاذ قراره بشأن مستقبل نظامه، هو الأساس الوحيد لأية مفاوضات بخصوص سوريا.

ومع ذلك، جاءت المعارضة الأمريكية لتعزيز علاقات السعودية، وقبلها دولة الإمارات والبحرين مع نظام الأسد، وكذلك جهود الإدارة للحد من استكشافات تركيا لتطبيع علاقاتها مع الأسد متأخرة وبدون ذخيرة. وأوضح اتفاق تجديد العلاقات بين السعودية وإيران، الذي تم توقيعه في آذار (مارس)، ودعوة الأسد لحضور قمة الجامعة العربية التي عقدت في جدة في أيار (مايو) الماضي لواشنطن أن معارضتها "سجلت" ووضعت على الرف، صحيح أن دول الخليج ليست في عجلة من أمرها بعد لإرسال المال الوفير والمساعدات الأخرى للأسد، وقد نُشر الأسبوع الماضي أن الأسد طلب قرضاً كبيراً من روسيا، أي أنه يتفهم أن المساعدات العربية الضخمة غير متوقعة في الوقت الحالي، لكنه حصل بالفعل على شرعيته العربية، رغماً عن أنف بايدن الذي تطلب منه الأمر أن يشرح لخصومه في الكونجرس كيف فشل في منع هذه الخطوة.

من وجهة نظر واشنطن، هذا ليس مجرد فشل دبلوماسي، والذي أعطى إيران وروسيا أيضاً مكاسب كبيرة، يوفر تجديد عضوية سوريا في جامعة الدول العربية دفعة قوية لجهود الأسد لاستكمال سيطرته على جميع أراضي البلاد وإخراج القوات الأجنبية، أي القوات التركية والأمريكية من البلاد، يمكن رؤية في شعور الأسد الجديد بالأمن والثقة في طريقة إدارته للمفاوضات مع تركيا، وطموح الرئيس رجب طيب أردوغان في تجديد علاقاته مع الأسد، الذي كان قبل اندلاع الحرب الأهلية هو أقرب زعيم له، أنه يقوم على الأهمية التي يوليها أردوغان لتحويل نحو أربعة ملايين لاجئ سوري تستضيفهم تركيا.

وكان أردوغان قد تعهد حتى قبل الانتخابات التي جرت في تركيا الشهر الماضي، بأنه سيبدأ بإعادة مليون لاجئ بل وسيبني لهم منازل في الأراضي السورية، في المناطق التي تسيطر عليها قواته جنباً إلى جنب مع الميليشيات المدعومة من تركيا، خلال الحملة الانتخابية الرئاسية وسع نطاق الوعد ليشمل جميع اللاجئين، رغم أن الظروف في سوريا بعيدة كل البعد عن أن تضمن لهؤلاء اللاجئين الأمن والقاعدة الاقتصادية التي يمكنهم الاعتماد عليها. ولكن الأسد الذي كان يقفز في المرات السابقة على العرض من أجل استعادة علاقاته مع تركيا والتمتع بالمكاسب الاقتصادية التي يمكن أن تجلبها له هذه العلاقات، يضع الآن شروطاً لا يمكن التغلب عليها.

ويطالب تركيا أولاً بسحب جميع قواتها من سوريا وقطع علاقاتها مع هيئة تحرير الشام (تنظيم نشأ من القاعدة وانشق عنها)، أكبر ميليشيا مسلحة في سوريا والتي بحسب التقديرات المتحفظة لديها حوالي 50 ألف مقاتل وتسيطر على معظم محافظة إدلب، بدون الدعم التركي، ستواجه هذه القوة صعوبة في مواجهة قوات الأسد، التي تهدف إلى احتلال المحافظة بأكملها، وبالتالي استكمال سيطرته على البلاد. يعتمد الأسد في مطالبه على الموقف الروسي الذي يشجع تركيا على تطبيع علاقاتها مع سوريا والوفاء بالتزامها بطرد هيئة أو منظمة تحرير الشام أو التخلي عنها، ومع ذلك، من الصعب حالياً العثور على علامات إيجابية تشير لنضج العملية.

عُقد اجتماع آخر هذا الأسبوع في أستانا عاصمة كازاخستان، وهو الاجتماع الـ 20 منذ بدء العملية الدبلوماسية التي بدأتها روسيا لإنهاء الحرب في سوريا في عام 2017. في هذا الاجتماع، الذي التقى فيه نواب وزراء خارجية روسيا وإيران وتركيا وممثلو النظام السوري والمعارضة، سعى المتجمعين للدفع بعودة العلاقات بين تركيا وسوريا لكن دون نجاح حقيقي. وعقب الاجتماع أعلنت روسيا أن هذا هو الاجتماع الأخير بالصيغة المقبولة وإن كانت العملية لم تنته بعد وستتم من الآن فصاعداً بطريقة مختلفة دون تحديد الزمان والمكان.

ليس عناد الأسد فقط هو الذي يؤخر تجديد العلاقات مع تركيا. الانسحاب من جميع الأراضي التي تسيطر عليها تركيا يعني التخلي عن أهم أصولها الاستراتيجية، والتي تكمن في وجودها العسكري في المناطق الكردية شمال سوريا، هذه السيطرة تسمح لها بشن حربها في الأراضي السورية ضد التنظيمات الكردية التي تُعرّف في تركيا على أنها منظمات إرهابية، وبالتالي توقف، وإن لم يكن كلياً امتداد هذه الحرب إلى أراضيها، القلق التركي الآخر هو أن فك الارتباط عن إدلب والتخلي عن هيئة تحرير الشام سيعنيان تدفقاً متجدداً للاجئين السوريين إلى الأراضي التركية هرباً من الإرهاب الذي ينتظرهم على يد نظام الأسد الذي سيطر على المحافظة. من الواضح لسوريا وتركيا أن الانسحاب التركي يعني أن على سوريا تحمل مسؤولية منع الاشتباكات بين القوات الكردية وتركيا. لكن تركيا ستواجه صعوبة في الوثوق بـ "المسؤولية" السورية. كما أن الانسحاب التركي من سوريا، إذا حدث يهدد واشنطن أيضاً، حيث ستضطر القوات الكردية التي تقاوت إلى جانبها والتي تعتبر القوة البرية الأكثر فاعلية ضد داعش، إلى التوصل إلى اتفاقات مع نظام الأسد بشأن حقوقها السياسية وتقاسم الإيرادات من حقول النفط التي يتواجد معظمها في المحافظات الكردية، وخاصة حول الانفصال عن الرعاية أو التبعية الأمريكية

بدون الأكراد، ستضطر واشنطن إلى اتخاذ قرار بشأن زيادة حجم قواتها في سوريا أو سحب جميع مقاتليها والاكتفاء بالعمليات الجوية ضد داعش - ليس فقط في شمال سوريا ولكن أيضاً في جنوب شرق البلاد في المناطق على الحدود مع

العراق، حيث تقع قاعدة التنف الاستراتيجية. وهنا يكمن احتمال نشوب صراع آخر، هذه المرة بين الولايات المتحدة وروسيا، فالحملة ضد داعش تعطي بالفعل شرعية دولية للولايات المتحدة لاستمرار وجودها ونشاطها في سوريا، لكن هذه الشرعية لا تثير إعجاب موسكو التي بدأت مؤخراً في بدء صراع غير عنيف في الوقت الحاضر ضد منافستها.

في مارس، أبلغ قائد القيادة الوسطى الأمريكية، الجنرال مايكل كوربلا، أعضاء مجلس الشيوخ أن طائرات روسية مسلحة تحلق فوق القواعد الأمريكية التي يوجد بشأنها اتفاق لحظر الطيران "بقصد الاستفزاز وهم يفعلون ذلك بطريقة خطيرة وغير مهنية".

في إيجاز صحفي في ذلك الشهر، قال قائد القوات المشتركة الجنرال مارك ميلي، إننا نشهد مؤخراً نمط عمل أكثر عدوانية من جانب الروس. لم ننته بعد من تحليلنا للتوصل إلى نتيجة لماذا يفعلون ذلك.

هذا الشهر، أكد قائد القوات الجوية الأمريكية في الشرق الأوسط، الجنرال أليكسوس جرينكويتز، أن الولايات المتحدة تشغل طائرات الشبح F-22 لأول مرة، من أجل "ردع الروس عن النشاط غير المني والاستفزازي". من غير الواضح ما إذا كان الروس يزيدون من نشاطهم كرسالة إلى الأمريكيين لوقف المساعدات التي يقدمونها لأوكرانيا أم أنهم قرروا زيادة جهودهم لإخراج الولايات المتحدة من سوريا خوفاً من أن تتطور الحرب ضد داعش إلى معركة بين القوى العظمى في منطقة ليس لها أهمية استراتيجية.

* * *

القناة 12: الأزمة الحالية بالعلاقات "الأمريكية - الإسرائيلية" تخفي المشكلة الحقيقية

بقلم تامير هايمان: مدير معهد دراسات الأمن القومي (INSS) والمدير السابق للاستخبارات العسكرية.

هناك خلافات شديدة نشأت حول التعديلات القضائية التي لا ترفضها الإدارة الأمريكية، خلافات عميقة في الرأي حول القضية الفلسطينية، التي حددها مؤخراً وزير الخارجية الأمريكية "أنتوني بلينكن" كقضية مركزية بالنسبة للأمريكيين؛ والخلاف حول الاستراتيجية المرجوة التي ستمنع إيران من امتلاك القدرة النووية، حيث تسعى الولايات المتحدة إلى حل دبلوماسي للحد من برنامجها النووي، بينما تواصل "إسرائيل" محاولة تعطيل هذه الجهود.

وبدون الاستخفاف بالاختلافات في الرأي المذكورة أعلاه، بالرغم من خطورتها النسبية، وقد شهدنا أزمات خطيرة في الماضي أيضاً، لكن الأزمة الحالية تخفي المشكلة الحقيقية والاستراتيجية على مستقبل العلاقة الخاصة مع الولايات المتحدة.

المشكلة الحقيقية أعمق وأكثر خطورة، ولكنها أقل إلحاحاً - وفي "الثقافة الاستراتيجية الإسرائيلية"، مثل هذه المشاكل، أي المشاكل الخطيرة غير الملحة، حلها يتم تأجيله حتى آخر لحظة ممكنة، حتى ولو جاء متأخراً.

لا يسعنا الوقت لتفصيل الأسباب التي تجعل العلاقة الخاصة مع الولايات المتحدة مهمة جداً لـ "إسرائيل"، لذلك سنشير في عناوين رئيسية فقط الأسباب الرئيسية الثلاثة التي تجعل من هذه العلاقات عنصراً أساسياً في مفهوم "الأمن القومي الإسرائيلي":

أولاً: تزويد "إسرائيل" بالأسلحة في إطار الحرب

إن ضمان الجسر الجوي في أوقات الحرب، ووضع الأسلحة مسبقاً في "إسرائيل"، يسمح لـ "إسرائيل" -بالعمق اللوجستي- الذي يميز القوى العظمى، بمعنى القدرة القتالية دون خوف من استنفاد الموارد.

ثانياً: المساعدة الأمنية تضمن التفوق النوعي لـ "إسرائيل" على جيرانها وأعدائها

الحديث هنا ليس فقط عن 3.7 مليارات دولار في العام، وهنا الأمر يعلق بالجودة، حيث يتم إمداد "إسرائيل" بأفضل الأسلحة في العالم (بشكل رئيسي في المجال الجوي) وعلى وجه التحديد لأن هذه ليست مساعدات اقتصادية، ولكنها في الواقع دعم غير مباشر تقدمه الحكومة الأمريكية للصناعات الأمنية الأمريكية، فإن المساعدات الأمنية تخلق علاقة قوية من المصلحة المتبادلة، الاقتصادية والاجتماعية.

ثالثاً: الدعم التلقائي لـ "إسرائيل" في مجلس الأمن

تصوت الولايات المتحدة دائماً ضد أي قرار يعرض "إسرائيل" للخطر، وبذلك فإنها لا تسمح باتخاذ مثل هذه القرارات، وتحاول أن تقلل الدافع إلى تقديم مقترحات ضد "إسرائيل" من البداية. والهيئة الدولية الوحيدة التي لديها "أنياب" هي مجلس الأمن، وكل ما تبقى من الهيئات تأثيرها رمزي للغاية، وهذا الأمر يُعتبر بوليصة تأمين استراتيجية لـ "إسرائيل".

الفرق بين "إسرائيل" كقوة إقليمية وكونها دولة صغيرة ذات قدرات محدودة

يمكن لـ "إسرائيل" أن تدبر أمورها بمفردها، هذا صحيح، ولكن في مثل هذه الحالة، التي لا تستفيد فيها من التغييرات المذكورة أعلاه، ستعود "إسرائيل" إلى أبعادها الجيوسياسية، -أي بلد صغير مع انتمان سياسي محدود للغاية في الساحة الدولية-، "إسرائيل" في مثل هذه الحالة لن تكون القوة الإقليمية التي نعرفها اليوم. ومع ذلك نحن بحاجة إلى الولايات المتحدة، إذا أردنا الحفاظ على قوتنا ونوعية حياتنا هنا، وفي الوقت نفسه، فإن الشعور السائد لدى الجمهور هو أن الدعم الأمريكي مضمون لنا إلى الأبد.

بعد كل شيء، الرئيس الأمريكي "جو بايدن" هو عاشق حقيقي لـ "إسرائيل"، وقبله عمل الرئيس "دونالد ترامب" على نطاق واسع من أجل "المصالح الإسرائيلية"، بما في ذلك التنازلات الأمريكية التاريخية التي قدمت لتأسيس "اتفاقيات إبراهيم" (على سبيل المثال، الاعتراف الأمريكي بالسيادة المغربية على الصحراء الغربية). وحتى لو تم انتخاب رئيس آخر في غضون عام، فإن جميع المرشحين يؤكدون في حملاتهم الانتخابية التزامهم بأمن "إسرائيل"، إذاً ما هي المشكلة؟ المشكلة هي أن هذا تفكير ساذج ومتفائل للغاية. تقوم العلاقة الخاصة مع الولايات المتحدة على المصالح التي هي قيم مشتركة، فالولايات المتحدة هي قوة عالمية تعمل فقط لمصلحتها الخاصة، وهي حالياً جزء من منافسة عالمية على الهيمنة العالمية وستبذل قصارى جهدها لضمان فوزها في هذه المنافسة.

تدور المنافسة بشكل أساسي حول مجالين:

• من سيتحكم في تكنولوجيا المستقبل؟

• ومن سيقود الهيمنة الأمنية الجيوسياسية في معظم أنحاء العالم؟ (أي من يملك السيطرة على الهيمنة على العالم).

إن أهمية "إسرائيل" بالنسبة للولايات المتحدة في كلا المجالين – التكنولوجيا والقوة الأمنية – لا تكون ذات صلة إلا إذا ظلت "إسرائيل" ملتزمة بالقيم المشتركة التي تحدد هذه العلاقة الخاصة. وإذا تغيرت "إسرائيل" وابتعدت عن القيم الديمقراطية للولايات المتحدة، فإن تقوية "إسرائيل" في هذين المجالين قد يتعارض مع المصالح الأمريكية.

كثيراً ما نقول إن العلاقة الخاصة مع الولايات المتحدة تقوم على المصالح المشتركة والقيم المشتركة، هذا ظاهرياً، هذان مجالان مُنفصلان، لكنهما في الممارسة العملية قضية واحدة – بنية تحتية معيارية موحدة.

ظاهرياً الولايات المتحدة قادرة على الحفاظ على علاقات واسعة حتى مع البلدان التي ليس لديها أي شيء مشترك معها فيما يتعلق بحقوق الإنسان والديمقراطية والليبرالية والاقتصاد الرأسمالي، ولكن هذا صحيح فقط عندما يكون لدى هذه البلدان موارد أو أصول حيوية للأمن القومي الأمريكي أو الاقتصاد الأمريكي (النفط في حالة دول الخليج، وطريق حيوي للحركة في حالة مصر، والعمالة الرخيصة في جنوب شرق آسيا، والمنطقة العازلة – كجزء من التحالف الدفاعي مع روسيا (في حالة بولندا والمجر وتركيا). لكن "إسرائيل" تملك موارد طبيعية شحيحة، وموقعها الجغرافي ليس حيويًا للولايات المتحدة، إنها ليست جزءاً من اتفاق دفاعي، ورأس مالها البشري التكنولوجي، بالرغم من أهميته ليس حكرًا على "إسرائيل" فقط.

إن الأصل الحيوي والفردي الوحيد في الشرق الأوسط الذي تمتلكه "إسرائيل" هو القيم المشتركة التي تتقاسمها مع الولايات المتحدة. وحقيقة أن "إسرائيل" هي عالم أمريكي مصغر في الشرق الأوسط، وأن العلاقات بين الشعوب قوية، وأن حوالي نصف الشعب اليهودي يعيش في الولايات المتحدة والنصف الآخر في "إسرائيل" – كل هذه هي أساس المصالح التي تجدها الولايات المتحدة في وجود "إسرائيل" وأمنها. وتشهد هذه البنية التحتية الأخلاقية تغييراً عميقاً، في كل من "إسرائيل" والولايات المتحدة، وفي اتجاهين متعاكسين، بحيث يتم خلق فجوة تجعل من الصعب الحفاظ على العلاقة الخاصة.

إذاً ما الذي يحدث بالفعل؟ ما هي العمليات التي تقوض الأساس الأخلاقي المشترك؟

"إسرائيل" تقرب من الدين – الولايات المتحدة تنأى بنفسها عنه، في حين أن "المجتمع الإسرائيلي" أصبح أكثر تحفظاً وأكثر تقليدية، أصبح المجتمع الأمريكي أقل تديناً وأكثر ليبرالية وأكثر تعددية.

وجد استطلاع أجره مركز "بيو" للأبحاث عام 1972 أن 90% من الأمريكيين عرفوا أنفسهم على أنهم مسيحيون، و5% فقط عرفوا أنفسهم على أنهم ليس لديهم دين. وفي استطلاع مماثل أجري في عام 2020، عرف 64% فقط أنفسهم على أنهم مسيحيون و30% ليس لديهم دين. ومن المتوقع أن يستمر هذا الاتجاه، ولكن بالمناسبة فالدين أيضاً في تراجع في المجتمع الإنجيلي الكبير، والذي يراه البعض دعماً لمستقبل العلاقات ودعماً لـ "إسرائيل".

تعزير الحركة التقدمية في الولايات المتحدة

يشير العدد المتزايد من التقدميين في الحزب الديمقراطي والجامعات إلى القوة المتنامية للحركة، هذه ليست مجرد "فرقة" (المصطلح الذي يطلق على سبعة أعضاء مناهضين لإسرائيل بشكل صارخ في الكونغرس)، ولكن العديد من النخبة القادمة في الولايات المتحدة تنتهي إلى هذا التيار.

أحد المكونات المركزية للنقد لـ "إسرائيل" هو استمرار اعتقال المدنيين الفلسطينيين في الضفة الغربية في ظل ما يعتبرونه احتلالاً. وبينما يصبح "المجتمع الإسرائيلي" أكثر قومية، وبما أنه لا يوجد حل للصراع "الإسرائيلي الفلسطيني" في الأفق، فإن هذا يقوض الأساس الأخلاقي المشترك في مجال حقوق الإنسان والحرية.

الانقسام في اليهودية

هناك تيارات من المؤسسة الدينية الحاخامية في "إسرائيل" لا تعتبر اليهود الأمريكيين إصلاحيين واليهود المحافظين.

إن الاختبارين اللذين يدعمان الشعب اليهودي كشعب واحد مشكوك فيهما:

• الاختبار الأول: اختبار الزواج (هل هم "متزوجون"؟)

• الاختبار الثاني: اختبار الاعتراف بالتحول.

قد نواجه انقساماً في الشعب اليهودي، وبما أن معظم اليهود الأمريكيين ينتمون إلى اليهودية الإصلاحية والمحافظية، فإننا نبعدهم عن "إسرائيل" على المستوى العاطفي.

لم تعد "إسرائيل" شيئاً مثيراً، علينا أن نقاتل من أجله، "إسرائيل" أصبحت مجرد دولة أخرى، وفي بعض الحالات "دولة يهودية"، أكثر راحة في انتقاد سياساتها، بينما يبتعد اليهود الأمريكيون عن "اليهود الإسرائيليين"، فإننا نقوض قوة اللوبي اليهودي المؤيد لـ "إسرائيل" في أروقة السلطة.

عمليات الانفصالية وإلغاء العولمة في الولايات المتحدة و"إسرائيل"

يميل المحافظون في "إسرائيل" والولايات المتحدة إلى تفضيل الاعتماد على الذات، هذا النهج في الولايات المتحدة يؤدي إلى انتقاد المساعدات الأمنية لـ "إسرائيل" والتدخل الأمريكي في الشرق الأوسط، كما أنه يشجع مظاهر معاداة اليهود.

يتم الكثيرون "إسرائيل" بالمشاركة المفرطة في السياسة الأمريكية، والتدخل الأمريكي في الشرق الأوسط.

في "إسرائيل"، يرى هذا النهج أن التدخل الأمريكي هو تدخل ونفوذ أجنبي يؤدي إلى تغلغل القيم المسيحية والأجنبية.

كيف يمكن لـ "إسرائيل" الحفاظ على علاقتها الخاصة مع الولايات المتحدة؟

لا يمكن لـ "إسرائيل" ولا ينبغي لها أن تؤثر على العمليات الداخلية في الولايات المتحدة، وكما أننا لا نريد تدخلًا أجنبياً في "إسرائيل"، فإن الولايات المتحدة تنظر إلى هذا الأمر بعين سلبية للغاية، لذلك، يجب أن نسأل أنفسنا ما إذا كانت جميع العمليات الاجتماعية في "إسرائيل" حتمية... والجواب هو، بالطبع، لا.

* * *

يديعوت أحروروت: لماذا عادوا للحديث عن تطوير حقل الغاز قبالة سواحل غزة؟

بقلم بيني شيفنيير، وإيلي ريتيج

أعلن مكتب رئيس وزراء العدو "بنيامين نتنياهو" أنه "في إطار الخطوات الجارية بين "إسرائيل" ومصر والسلطة الفلسطينية، مع التركيز على تنمية الاقتصاد الفلسطيني والحفاظ على الاستقرار الأمني في المنطقة، تقرر دفع تطوير حقل الغاز أمام غزة (غزة مارين). ويؤكد البيان أن الخطوات تخضع للحفاظ على المصالح الأمنية والسياسية لـ "إسرائيل"، بالرغم من أنه سيتم لاحقاً بذل محاولة لتقديم العملية على أنها خطوت بين السلطة الفلسطينية ومصر فقط، إلا أن "إسرائيل" ستشارك بشكل كامل في أي خطوة تتعلق بتطوير المنطقة البحرية قبالة غزة، وربما حماس أيضاً. ويعكس الإعلان الإسرائيلي "تغييراً هاماً في السياسة وهذا ليس بديهياً

تم اكتشاف حقل الغاز غرب غزة عام 1999، إنه حقل صغير نسبياً، وفقاً لتقديرات الخبراء، يحتوي على حوالي 30 مليار متر مكعب (BCM) بقيمة محتملة تصل إلى عشرات المليارات من الدولارات، وهذا يساوي حوالي عُشر كمية الغاز الطبيعي الموجودة في حقل "تمار" (حوالي 280 مليار متر مكعب)، على مر السنين أصبح من الواضح أن هناك حقول أخرى محتملة في المنطقة، لكن هذه لم يتم فحصها.

وفقاً لقواعد القانون الدولي والاتفاق البحري والاتفاقيات السياسية التي قادتها "إسرائيل" في التسعينيات، تتمتع السلطة الفلسطينية بالسيادة عندما يتعلق الأمر بالبحث عن حقول الغاز الطبيعي الموجودة في المنطقة البحرية لقطاع غزة وتطويرها ومع ذلك، تسيطر "إسرائيل" عملياً على المنطقة البحرية حيث يوجد الحقل، وأي نشاط فيها يتطلب في الواقع موافقتها.

لقد حاول جميع رؤساء الوزراء الإسرائيليين "خلال العقدين الماضيين تعزيز تطوير حقل الغاز وتنظيم طريقة استخدام الأرباح المتوقعة، بشرط ألا يتم استخدامها لصالح التنظيمات الفلسطينية ولكن فقط في رفاهية السكان. لكن كل هذه المحاولات تحطمت أمام الواقع الأمني والعلاقات غير المستقرة بين "إسرائيل" والفلسطينيين، فضلاً عن الافتقار إلى الجدوى الاقتصادية لدى القطاع الخاص لتطوير حقل صغير نسبياً في بيئة سياسية غير مستقرة.

سيطرة حماس على قطاع غزة في عام 2007 وجولات القتال مع "إسرائيل" جعلت تطوير حقل الغاز في باطن الأرض أكثر تعقيداً.

هناك فرضيات مختلفة حول سبب سماح "إسرائيل" بالانفراجة في الوقت الحاضر وما حصلت عليه في المقابل، وتتراوح التقديرات بين محاولة تهدئة الغضب الأمريكي المتوقع بسبب قرار "حكومة نتنياهو" تشجيع البناء في المستوطنات، فيما تقديم المساعدة لمصر في صياغة خطة التهدئة مع مختلف الفصائل الفلسطينية في قطاع غزة، دفع المفاوضات حول الأسرى والمفقودين، أو الترويج لاتفاقية تطبيع مع السعودية، أو الترويج لمشروع إقليمي لإنشاء بنى تحتية جديدة للغاز مع تركيا،

وافترض آخر هو أن مصر ستكون هي المستفيدة من الغاز الطبيعي قبالة سواحل غزة، ولهذا فقد أعطت رعايتها للاتفاقية الناشئة، لأنه لا يوجد مبرر اقتصادي لتطوير الحقل إذا كان الغاز سيوجه فقط إلى أسواق قطاع غزة والسلطة الفلسطينية.

دون تجاهل الفرضيات التي ذكرت أعلاه، يبدو لنا أن أحد الأسباب التي جعلت الاختراق أو التقدم ممكناً هو اتفاقية ترسيم الحدود البحرية مع لبنان التي تم توقيعها في أكتوبر الماضي بوساطة أميركية.

الحكومة الحالية ضد الاتفاق، وسلسلة التفاهات التي تم التوصل إليها مع لبنان وحزب الله خلقت سابقة قانونية ودبلوماسية لغزة أيضاً.

هناك ثلاث نقاط تشابه مهمة بين الحالتين:

- أولاً: في كلتا الحالتين، يحتاج السكان بشدة إلى مصادر دخل كبيرة لتحسين مستوى معيشتهم، وتعتقد "إسرائيل" أن هذا سيساعد أيضاً في تحقيق الهدوء الأمني.
 - ثانياً: في كلتا الحالتين، هناك احتياطات: حقول "غاز محتملة إضافية إلى جانب تلك التي تدور حولها الاتفاقية، والافتراض هو أن الاتفاق السياسي سيشجع شركات الطاقة الأجنبية على استثمار المبلغ الكبير من الأموال المطلوبة لتحديد مكانها.
 - ثالثاً: ولعلها السابقة الأهم: في كل من لبنان وقطاع غزة السيطرة الفعلية في أيدي المنظمات التي تخوض صراعاً مريباً ومستمرًا ضد "إسرائيل" ولا تعترف بوجودها، ما يخلق صعوبة في إجراء مفاوضات ومع ذلك.
- وبالرغم من الخطاب المحتدم، تم التوصل إلى اتفاق في لبنان يسمح بمحاولة حقيقية لتطوير المنطقة البحرية اللبنانية وتلميح لشركات الطاقة الأجنبية للبحث عن حقول غاز إضافية.
- يبدو أنه بناءً على التجربة اللبنانية، فإن دول المنطقة، وخاصة مصر والولايات المتحدة، تسعى الآن إلى الترويج للاتفاق في غزة، ولا يمكن تفسير "الموافقة الإسرائيلية" على تعزيز تطوير الحقل بأي طريقة أخرى سوى أن "إسرائيل" جادة في إجراء حوار، حتى ولو بشكل غير مباشر وغير علني مع حماس.

سواء أكان القرار الحالي سيؤدي إلى تطوير المنطقة البحرية قبالة غزة أم لا، فلا شك أن الساحة البحري والموارد الكامنة فيها تولد الكثير من الفرص الدبلوماسية الجديدة بالنسبة لـ "إسرائيل".

في العقد الماضي، أصبحت "إسرائيل" قوة غاز إقليمية بفضل اكتشافات حقول الغاز "تمار"، و"ليفياتان"، و"كريش"، و"نين"، ولا يزال الحبل على الجرار، إن الجمع بين احتياطات الغاز الكبيرة والقوة البحرية الفعالة التي تؤثر على المنطقة بأكملها يضع "إسرائيل" كأهم نقطة ارتكاز عندما يتعلق الأمر بتطوير المنطقة والموارد في شرق البحر المتوسط، وربطها المحتمل بالقارة الأوروبية.

الاتفاقيات بين "إسرائيل" ولبنان، و"إسرائيل" ومصر، و"إسرائيل" وقبرص، و"إسرائيل" والسلطة الفلسطينية، وربما أيضاً في المستقبل "إسرائيل" وتركيا، تنقل الاستقرار الإقليمي للمجتمع الدولي والقطاع الخاص، وأساساً قوياً ومناسباً للقيام بالأعمال العابرة للحدود بقيادة "إسرائيل"، بالرغم من الصراعات السياسية الداخلية.

كما هو مثبت في الحالة اللبنانية، فإن الساحة البحرية تسمح بالمرونة والإبداع لغرض بناء التفاهمات والارتباطات بين الأطراف المتنافسة التي تواجه صعوبة في الوصول إلى تفاهمات مماثلة على اليابسة.

يبدو أن عدم وجود حدود مادية في البحر، ويُعده عن أعين الجمهور، يمثلان مفتاحاً للحلول الممكنة التي قد تؤثر في المستقبل أيضاً على اليابسة. وليس من الممكن التكهن إلى أي مدى تنوي "إسرائيل" إحراز تقدم فيما يتعلق بتطوير حقل غزة البحري ومدى التوترات الداخلية التي ستسمح بالمرونة أمام مطالب حماس، وفي الوقت نفسه، فإن هذه عملية ضرورية لأن وقفها سيلحق الضرر بمصالح جميع الأطراف في المنطقة.

التحدي الكبير الذي ستواجهه "الحكومة الإسرائيلية" هو أن توضح للجمهور الحاجة إلى اتفاق يشبه في طبيعته الاتفاقية التي عارضتها في الماضي مع لبنان، وسيكشف الوقت ما إذا كانت الأطراف ستنجح بالفعل هذه المرة في اتخاذ خطوة إضافية كما حدث مع لبنان وفتح أفق جديد في كل ما يتعلق بالفضاء البحري.

* * *

احتجاجاً على العنصرية ضدهم..العشرات من الجنود الدرروز يحتجون أمام قاعدة لجيش العدو

تظاهر العشرات من الجنود الدرروز الذين يخدمون في صفوف جيش العدو احتجاجاً على التمييز العنصري الذي يتعرض له الدرروز في كيان العدو. وبحسب قناة كان، فإن الجنود الدرروز هددوا بمغادرة القاعدة العسكرية التي يخدمون بها لأنهم يشعرون بإهانة كبيرة وألم شديد لاعتقادهم بأن كيان العدو قد تخلى عنهم. تأتي التظاهرة بالتزامن مع الاحتجاجات الدرزية ضد ما يصفونه بالتمييز العنصري الشديد الذي تمارسه حكومة العدو ضدهم رغم أن جزء منهم يخدمون في "الجيش".

وقد عقد لقاء بين قادة الدرروز ووزير "الأمن القومي" في حكومة نتنياهو "بن غفير" يوم الخميس. اللقاء الذي حمل في طياته التهديدات من "بن غفير" للدرروز محذراً إياهم من إعاقة إقامة توربينات لمحطة توليد كهرباء بالرياح على أراضيهم ضارباً عرض الحائط بالاحتجاجات والمطالب الدرزية. وقال بن غفير: "الأعمال في الجولان ستستمر حتى عشية عيد الأضحى، وستتوقف في العيد، وستستمر بعد ذلك مباشرة".

ويعد قرار "بن غفير"، رفضاً صريحاً لمطالب توجه بها قادة الدرروز بعد اجتماع طارئ لـ"نتنياهو". وقد بعث قادة الدرروز برسالة لرئيس حكومة العدو "بنيامين نتنياهو"، طالبوه فيها بوقف أعمال بناء التوربينات في قرى شمال الجولان المحتل على الفور، وسحب قوات "الشرطة" من هناك، حتى نهاية عيد الأضحى، على أن يتم تشكيل لجنة لبحث المسألة بعد العيد.

* * *

موقع والا: ماذا عن الحرب في أوكرانيا؟..هل تشكل مجموعة "فاغنر" تهديداً لبوتين؟

اتسعت المعارك بين الجيش الروسي وميليشيات "فاغنر"، اليوم السبت، فيما يشق مقاتلو التنظيم طريقهم إلى موسكو العاصمة من جنوب غرب البلاد، من هي مليشيات "فاغنر"، وما هو التهديد الحقيقي لبوتين؟ وكيف ستؤثر المعارك الداخلية على الحرب ضد أوكرانيا؟ موقع والا! ينظم كل ما تحتاج لمعرفته حول الدراما التي تتكشف في أوروبا.

من هي مجموعة "فاغنر"؟

تم تحديد مجموعة "فاغنر" لأول مرة في عام 2014، عندما دعمت القوات الانفصالية الموالية لروسيا في شرق أوكرانيا، واعتمدت في بداية مسيرتها على قدامى المحاربين في القوات الخاصة للجيش الروسي وانتشرت في سوريا وليبيا والسودان ودول أخرى في إفريقيا. ومع بداية الحرب في أوكرانيا، جندت عشرات الآلاف من المقاتلين من السجون في ظل نقص القوى البشرية في القوات المسلحة، وفي يناير، قدرت بريطانيا أن لدى المنظمة حوالي 50 ألف مقاتل على خط المواجهة، وقدرت الولايات المتحدة أن حوالي 80 في المئة منهم كانوا سجناء.

من هو القائد "يفغيني بريغوزين"؟

يُطلق على "يفغيني بريغوزين"، 62 عامًا، لقب "طاهي بوتين" لعقود من الزمن بسبب خدمات تقديم الطعام التي تقدمها شركته إلى الكرملين، من غير الواضح مدى قرابه من بوتين، لكنهما يعرفان بعضهما بعضا وولدا ونشأ في سان بطرسبرغ. وبعد أن قضى عقوبة سجن طويلة في الثمانينيات، بدأ "بريغوزين" بيع النقانق في مسقط رأسه، وسرعان ما بدأ يشق طريقه من خلال إدارة سلسلة "سوبر ماركت" وافتتح في النهاية مطعمه الخاص وشركته للتموين، واكتسب مطعمه سمعة طيبة بسبب طعامه الجيد وسرعان ما استضاف كبار الشخصيات في المدينة، بما في ذلك نائب رئيس البلدية آنذاك بوتين. ومنذ ذلك الحين، بدأت شركته للتموين "كونكورد" في الفوز بعقود التوريد الحكومية، ووسعت أنشطتها بشكل كبير، بما في ذلك في المجال العسكري.

ما هو هدف "بريغوزين"؟

أعلن بريغوزين أن وجهة قواته، وليس من الواضح عدد المقاتلين هناك، هي موسكو، العاصمة التي اتخذت إجراءات طارئة منذ عبورهم الحدود من أوكرانيا ليلاً واستولوا على منشآت عسكرية في جنوب البلاد. وبعد خطاب بوتين القوي ضده، والذي اتهمه فيه بالخيانة، قال قائد مجموعة "فاغنر" إن له هدفاً آخر هو تخليص روسيا من "الأكاذيب والفساد والبيروقراطية"، وهي مزاعم أثارها منتقدو النظام في روسيا. ويأمل أن يضم إليه المزيد من الجنود من صفوف الجيش الروسي، رغم أن درجة التأييد له غير واضحة، في هذه المرحلة، ظل جميع كبار مسؤولي النظام موالين لبوتين وعلى رأسهم زعيم الشيشان "رمضان قديروف"، الذي تنتشر قواته أيضاً في أوكرانيا والرئيس السابق "دميتري ميدفيديف" أحد العناصر الأكثر تشدداً في موسكو.

ما مدى خطورة التهديد على بوتين؟

واجه الرئيس الروسي احتجاجات حاشدة طوال فترة حكمه، لكن تمرد مجموعة "فاغنر" هو أكبر تهديد لحكمه منذ مطلع الألفية. لقد تراجعت مكانة بوتين منذ بداية الحرب في أوكرانيا، بسبب ارتفاع عدد الضحايا والإخفاقات في ساحة المعركة.

التمرد الحالي، حتى لو لم ينجح، قد يقوض حكم أقوى رجل في روسيا خلال ربع القرن الماضي.

هل تستطيع مجموعة "فاغنر" الوصول إلى موسكو؟

يحاول مرتزقة "بريغوزين" التقدم بسرعة على الطريق الرئيسي المؤدي إلى موسكو، مستغلين حقيقة أن قوات كبيرة من الجيش الروسي تعمل على الجبهة عبر الحدود في "أوكرانيا". ويتمتع الجيش الروسي بتفوق جوي واضح، وقد هاجمت طائرات الهليكوبتر الحربية قوات "فاغنر" في محاولة لتأخير تقدمها. وإلى جانب ذلك، دخلت موسكو في حالة طوارئ، وألغيت جميع الفعاليات العامة فيها حتى إشعار آخر، مع انتشار القوات العسكرية في شوارعها ومدخلها.

كيف سيؤثر التمرد على الحرب في أوكرانيا؟

بالنسبة إلى "كريف"، هذه أخبار جيدة جدًا، أي تحويل للقوات الروسية وإلهاها سيضعف قدرتها على مقاومة الهجوم المضاد، الذي يتقدم ببطء أكثر مما هو مخطط له. بالإضافة إلى ذلك، فإن الصراع الداخلي بين القوات الروسية قد يضر بمعنويات المقاتلين في الجبهة، وهي ليست عالية بشكل خاص على أي حال.

* * *

هجرة "الأغيار" .. قلق من تدني نسبة اليهود في إسرائيل

ترجمة: عكا للشؤون الإسرائيلية

قال موقع 0404 العبري، اليوم الإثنين، إن معظم الجمهور في إسرائيل يشعر بالقلق إزاء هجرة الأغيار (غير اليهود) إلى إسرائيل ويخشى انخفاض نسبة اليهود في البلاد نتيجة هجرة غير اليهود إلى إسرائيل. وأشار الموقع العبري إلى أن البيانات أجراها ذلك منظمة "حوتام" و"معهد الجغرافيا" برئاسة البروفيسور آفي داغني والدكتورة رينا داغني.

وبحسب الموقع العبري تظهر نتائج الاستطلاع أن 59 في المئة من الجمهور في إسرائيل يؤيدون تعديل قانون العودة حتى لا يحق لغير اليهود الهجرة إلى إسرائيل والحصول على الجنسية، مقابل 41 في المئة يعارضون التعديل. وتابع الموقع العبري يظهر استطلاع آخر أيضًا أن 63 في المئة من الجمهور قلقون من انخفاض نسبة السكان اليهود في الدولة بعد هجرة غير اليهود إلى إسرائيل مقارنة بـ 37 في المئة غير معنيين.

ويشير رقم آخر من الاستطلاع إلى أن غالبية الجمهور في إسرائيل - 62 في المئة لا يهتمهم وجود خطر على وجود دولة إسرائيل كدولة يهودية، مقارنة بـ 38 في المئة لا يوافقون على وجود مثل هذا الخطر. ولفت العبري إلى أنه على المستوى الديموغرافي خسرت الأغلبية اليهودية في البلاد 10 في المئة في العقود الماضية، وهي اليوم تبلغ 74 في المئة فقط بخلاف فترة الخمسينيات من القرن الماضي فقد بلغت 89 في المئة. وأضاف الموقع أن الحفاظ على الأغلبية اليهودية هو أيضا أساس للحفاظ على الهوية اليهودية، وبالتالي فإن قانون العودة كما يظهر في الاتفاقات الائتلافية يحتاج إلى التعامل معه في أقرب وقت ممكن.

* * *

كان: النشاط المسلح شمال الضفة أضعف سيطرة الجيش في باقي المناطق

كشفت قناة كان العبرية مساء يوم الأحد النقاب عن التأثير السلبي للنشاط المسلح شمال الضفة الغربية على قدرات الجيش الإسرائيلي في باقي المناطق. ووفقاً للقناة العبرية، فقد أعلن الجيش الإسرائيلي إنه غير قادر على السيطرة على أعمال الشغب والاعتداءات التي يقوم بها المستوطنين في القرى الفلسطينية بسبب النقص في القوى البشرية. وبحسب الجيش فإن السبب الرئيس في نقص القوى البشرية هو النشاط العسكري المستمر لمواجهة موجة العمليات الفلسطينية في شمال الضفة.

وتشهد مناطق الضفة الغربية حالة من التوترات المستمرة في ظل تزايد هجمات المستوطنين على القرى الفلسطينية، فيما يرد الفلسطينيون بعمليات مسلحة ضد المصالح والأهداف الإسرائيلية.

* * *

هآرتس: للعالم الذي يغض بصره عن مذابح إسرائيل: في جنين مقاومون لا يطلبون مساعدتكم

بقلم جدعون ليفي

ترجمة: صحيفة القدس العربي

لا يوجد في العالم الكثير من المجموعات السكانية العاجزة مثل الفلسطينيين الذين يعيشون في بلادهم. لا أحد يدافع عن حياتهم وعن ممتلكاتهم. ليس هناك ما يتحدث عنه وعن كرامتهم، بل لا أحد ينوي فعل ذلك. هؤلاء أناس تركوا مصيرهم تماماً. باتت ممتلكاتهم مباحة، مسموح إحراق بيوتهم وسياراتهم وحقولهم، وبالطبع إطلاق النار عليهم دون أي رحمة، وقتل الشيوخ والأطفال. لا قوة للحماية تقف إلى جانبهم، لا شرطة ولا جيش ولا أي جهة. وإذا أقاموا قوة دفاع بمبادرة منهم، تقوم إسرائيل بالتمييز ضدها على الفور، ويعتبر المقاتلون فيها "مخربين" وتعتبر نشاطاتهم "إرهاباً". أما ومصيرهم فمعلوم، إما التصفية أو الاعتقال.

في كل جنون الأنظمة الذي خلقه الاحتلال، يعد منع الفلسطينيين من الدفاع عن أنفسهم أحد القواعد الأكثر هستيرية، معيار مفهوم ضمناً ولا أحد يناقشه. لماذا بريكيم، محظور على الفلسطينيين الدفاع عن أنفسهم؟ من الذي سيفعل ذلك بدلاً منهم؟ عندما يدور الحديث عن "الأمن" يكون الحديث دائماً عن أمن إسرائيل، رغم أن الفلسطينيين هم الضحية الأكبر للاعتداءات وسفك الدماء والمذابح وأعمال العنف، ولا توجد لديهم أي وسيلة للدفاع عن أنفسهم.. لماذا؟

خلال ثلاثة أيام في الأسبوع الماضي، قام المستوطنون تقريباً بـ 35 مذبحه. وقتل جنود الجيش منذ بداية السنة نحو 160 فلسطينياً، غالبيتهم الساحقة لم يقتلوا لضرورة ملحة. وبشكل عام، كان قتلهم عملاً إجرامياً، بدءاً بالطفل محمد التميمي وانتهاء بالعجوز عمر أسعد. فلسطينيون أبرياء قتلوا عبثاً، ولا أحد يستطيع وقف الجنود الذين أطلقوا النار بدون تمييز، ولا الوقوف أمام القناصة ومطلق النار. ليست هناك سلطة إسرائيلية خطر ببالها وقف مئات المشاغبين المستوطنين. في إخفاقاته وفي أعماله، كان الجيش الإسرائيلي شريكاً كاملاً في هذه المذابح، وشرطة إسرائيل أيضاً. الفلسطينيون تركوا مصيرهم.

في الوقت الذي تركوا فيه لمصيرهم، وقف السكان وشاهدوا المستوطنين الحقيرين وهم يحرقون بيوتهم وحقولهم وسياراتهم. حاولوا تخيل ذلك: مئات الزعران الحقيرين يقفون أمام بيتكم ويحرقون ويدمرون كل شيء ثم لا يمكنكم إلا انتظار مغادرتهم، وتأملون ألا يدخلوا بيوتكم كي لا يمسوا بالأطفال. لا جهة يتصلون معها هاتفياً، سواء الشرطة أو السلطات. ولا مساعدة يمكن استدعاؤها. ومع ذلك، أي خطوة يقومون بها للدفاع عن أنفسهم ستعتبرها إسرائيل إرهاباً. تخيلوا ذلك!

عندما يحاول المقاومون الشجعان من مخيم جنين للاجئين – الشجعان أكثر بكثير من جنود الجيش الإسرائيلي المحميين، بل وأكثر عدالة منهم أيضاً- إيقاف اقتحام الجيش للمخيم بالسلح البدائي الذي لديهم ستعتبرهم إسرائيل إرهابيين، حكمهم واحد. المعتدي أصبح هو الشرعي، في حين من يحاول الدفاع عن نفسه وعن ممتلكاته هو الإرهابي. معايير أخلاقية وإجراءات قانونية لا يمكن تصديق مستوى عبثيتها. أي قتل للمقاومين الفلسطينيين بات عادلاً، بما في ذلك قتل الفتاة اللاجئة سديل ابنة 15 سنة، في حين أن أي إطلاق نار على جندي إسرائيلي معتد للدفاع عن النفس يعتبر عملاً لإرهابيين متعطشين للدماء.

في واقع آخر على الأقل، كان من المسموح الحلم بقوة حماية يهودية إسرائيلية تتجدد للدفاع عن الفلسطينيين العاجزين. مثلما كان هناك بيض فريدون، من بينهم يهود مثاليون، هبوا لمساعدة السود في جنوب إفريقيا وحاربوا معهم وأصيبوا واعتقلوا معهم لسنوات كثيرة، كان يمكن الحلم بيسار إسرائيلي دفاعي، يتجدد لمساعدة الضحية. مرافقة الطلاب إلى المدارس عمل نبيل، لكنه غير كاف. في كل سنوات الاحتلال لم تتحقق هذه الفكرة باستثناء محاولة أو محاولتين أحبطتهما إسرائيل على الفور. تصعب إدانة اليسار في إسرائيل بذلك، ولكن لا بد من طرح أفكار محزنة بشأن أفعاله.

في هذا الأسبوع، سيتم مرة أخرى قتل فلسطينيين بدون ذنب، وستدمر ممتلكاتهم. أطفال سيتبولون أثناء النوم من شدة الخوف عند سماع أي صوت في الساحة، وهم يعرفون أن والدهم لا يمكنهم فعل أي شيء للدفاع عنهم. وسيبقى الفلسطينيون عاجزين مرة أخرى.

* * *

هآرتس : بعلم الحكومة: "اهرعوا إلى التلال" .. بن غفير للمستوطنين ضارباً عرض الحائط ببيان 20 دولة

بقلم هاجر شيزاف وآخرون

عدد من البؤر الاستيطانية والمباني غير القانونية أقيمت في أرجاء الضفة الغربية في الأيام الثلاثة الأخيرة بمعرفة من المستوى السياسي. هذا على خلفية العنف المتزايد للمستوطنين: عشرات المستوطنين قاموا بأعمال الشغب أمس في قرية أم صفا في وسط الضفة الغربية، وأصابوا عدداً من الفلسطينيين بإصابات طفيفة وأحرقوا بيتين وعدة سيارات، ورشقوا الحجارة على سيارة إسعاف كانت تسافر في شمال رام الله وأصابوا سائقها إصابة طفيفة. ووفقاً لمصدر في جهاز الأمن، فإن أحد المشاعبين في أم صفا اعتقل على يد قوات حرس الحدود. ووفق أقوال هذا المصدر، فإن قوة من الجيش الإسرائيلي استخدمت وسائل تفريق المظاهرات لإبعاد المشاعبين. وحسب طواقم الإنقاذ الفلسطينية، فإن 8 أشخاص من أبناء عائلة واحدة تم إنقاذهم من أحد البيوت التي اشتعلت فيها النار وهم مصابون بإصابات طفيفة نتيجة استنشاق الدخان.

نشر رئيس الأركان هرتسي هليفي ورئيس "الشاباك" رونين بار والمفتش العام للشرطة كوبي شبتاي، بياناً مشتركاً عبروا فيه عن معارضتهم لأعمال الشغب التي يقوم بها المستوطنون في الضفة، وسموها إرهاباً قومياً متطرفاً. "مؤخراً، يتم تنفيذ اعتداءات عنيفة في "يهودا والسامرة" على يد إسرائيليين ضد فلسطينيين أبرياء. هذا العنف يزيد الإرهاب الفلسطيني ويضر بالدولة وبشرعية قوات الأمن في محاربة الإرهاب الفلسطيني"، كتب في البيان.

أشار كل من هليفي وبار وشبتاي إلى أن الهجمات تجبر جهاز الأمن على تخصيص قوات للعمل ضد الإرهاب الفلسطيني لمنع أحداث مشابهة. وحسب البيان، سيوسع الشاباك "نشاطات اعتقاله للمشاعبين اليهود"، بما في ذلك استخدام الاعتقال الإداري للمشاركين في أعمال الشغب في القرى الفلسطينية.

يتطرق البيان بشكل غير مباشر لرسائل نقلتها مؤخراً الولايات المتحدة والدول الأوروبية، والتي عبر فيها حلفاء إسرائيل عن صدمة مشتركة من أعمال العنف في الضفة. والبيان المشترك الذي نشره ممثلو نحو 20 دولة، منها الولايات المتحدة وبريطانيا وألمانيا وفرنسا والسويد، كتب أنه "مؤخراً، أدى عنف المستوطنين إلى موت فلسطيني وإصابة أكثر من عشرة أشخاص". وكتب الدبلوماسيون بأن إسرائيل بصفتها القوة المحتلة في الضفة، فعليها حماية السكان المدنيين ومعاقبة منفذي أعمال العنف. في بيان وزارة الخارجية الأمريكية، كتب: "يجب الحرص على إقامة العدل مع من يمسّون بالأبرياء في حالات العنف من قبل المتطرفين. معاقبة المنفذين أمر مطلوب في إطار سلطة القانون".

وتطرقت هذه الدول أيضاً إلى إقامة عدة بؤر استيطانية والمباني غير القانونية في الضفة الغربية منذ عملية إطلاق النار في "عيلي" في الأسبوع الماضي. أقيمت بؤرة استيطانية قرب قرية سنجل القريبة من مكان العملية. إضافة إلى ذلك، بدأت أعمال لإقامة مزرعة قرب مستوطنة "عمانويل". وحسب مصدر في جهاز الأمن، تم وضع كرفانات جديدة وراء البؤرة الاستيطانية "جفعات هروآه" والبدء بإقامة مزرعة أخرى في منطقة تقوع. ولم يتم حتى الآن القيام بأي نشاط لإنفاذ القانون ضد البناء غير القانوني.

الجمعة الماضي، زار وزير الأمن الوطني إيتمار بن غفير، البؤرة الاستيطانية "أفيتار"، حيث عشرات المستوطنين. لم تمنع قوات الأمن دخولهم إلى المنطقة التي تم إخلاؤها قبل سنتين وبات الدخول إليها منذ ذلك الحين محظوراً حسب أمر عسكري. وطلب المستوى السياسي من رجال الأمن غض النظر عن ذلك. "اركضوا إلى التلال، يجب أن تكون هنا مستوطنة كاملة. ليس فقط هنا، بل في جميع التلال التي حولنا"، قال بن غفير، وأضاف: "في موازاة توطين البلاد، يجب شن عملية عسكرية وتدمير مبان وتصفية مخربين، لأننا في نهاية المطاف سنسيطر وسنعزز السيطرة ونعيد الأمن للسكان".

في ليلة الأربعاء - الخميس، أقام المستوطنون بؤرة استيطانية تتكون من خمسة مبان متنقلة قرب مستوطنة "معاليه لبونه" قرب مستوطنة "عيلي"، وهي تقع في مجالها القانوني، لكن خارج المستوطنة نفسها. ورغم أن الجيش عرف عن البؤرة الاستيطانية منذ الخميس، لم يصدر المستوى السياسي أي مصادقة، أي أن الوزير في وزارة الدفاع بتسلييل سموتريتش، لم يصدر أمراً بإخلائها. ولم توزع الإدارة المدنية الأوامر التي تأمر بوقف أعمال البناء.

خلافاً للبور الاستيطانية التي تقيمها "شبيبة التلال" التي تبنى مبدئياً من الألواح الخشبية، فالحديث عن البؤرة الاستيطانية الجديدة قرب "معاليه لبيونه" يدور عن بناء بسيط وإعداد لتمهيد الأرض التي يبدو أنها استثمرت فيها أموال كثيرة. في هذه البؤرة الاستيطانية تم وضع أعمدة للكهرباء ومعدات ثقيلة مهدت لطريق تؤدي إليها.

رئيس المعارضة، يثير لبيد، أدان عنف المستوطنين وقال: "عنف المستوطنين يتجاوز كل الحدود، إحراق البيوت والسيارات لأبرياء أمر غير إنساني، وبالتأكيد غير يهودي. يجب على نتنياهو إدانة هذه الإهانة، هذا أمر معيب أخلاقياً وتهديد أمني"، غرد لبيد في "تويتر". ودعا أيضاً رؤساء المستوطنين إلى إدانة الذين ينفذون أعمال الشغب.

* * *

معاريف: لـ "حكومة الإرياقات ووزراء الفيسبوك والشتائم": لم ينتخبكم الإسرايليون لهذا

بقلم عيدان ماراش

منذ قيام حكومة اليمين برئاسة بنيامين نتنياهو ونحن نشهد معارك وحظوة زائدة لسياسيين من المعسكر الوطني. ونعم، حتى من الليكود. وقد بدأ معمران بالمفاوضات الائتلافية الطويلة والابتزازية قبل إقامة الحكومة، وبعد احتفال بن غفير و"قوة يهودية" (ولا يزال يتواصل)، تواصل التمرد من داخل الليكود من جانب النائبياهو رفيفو، ثم بلغت معركة الشتائم بين الوزيرتين جمليئيل وديستل اتربران ذروتها مع تصرف الائتلاف وتالي غوتليف في مسألة انتخابات لجنة تعيين القضاة.

أنظر إلى كل هذه الفترة وبخاصة في الأسبوع الأخير وأجدني ملزماً بالاعتراف أني خائب الأمل وأفقد الثقة بمنتهي رويداً رويداً. إيران تهددنا، والإرهاب "يحتفل"، وغلاء المعيشة في السماء، وبماذا ينشغل السياسيون؟ شتائم، سباب، اتهامات متبادلة وخلق عناوين في الأستوديوهات. ينبغي قول الحقيقة: من يوم نشوئها، الحكومة، التي صوت لها وأمن بها كثيرون بمن فيهم أنا، وهي تخلق لنفسها إرياقات داخلية تقدم سبباً للمعارضين للاحتجاج ولمؤيديها فقدان الثقة بها.

سلوك النائبة غوتليف الأسبوع الماضي مخجل وعديم الاحترام للكنيست ولليكود ولدولة إسرائيل. هي جديدة في المشهد السياسي، ويبدو أنها لم تفهم بعد بأنه مع المكانة والمنصب ثمة مسؤولية وعلى المرء ألا يفعل كل ما يريد. من الأفضل لها أن تتعلم كيف يتصرف الإنسان الذي انتخبه الجمهور قبل أن تخلق العناوين.

"مسرحية الصراخ" للوزيرتين جمليئيل وديستر اتربران في جلسة الحكومة هي دليل آخر نظري على أن زعماءنا يرفضون عن وعي فهم حجم المسؤولية الملقاة عليهم. تتبوا ديستل اتربران منصب وزيرة الإعلام في إسرائيل. وبودي أن أوجه لها سؤالاً مفتوحاً: كيف تريد أن تشرحي للعالم حين تشتمين وزراء في حكومة أنت عضو فيها. ما كنت أريد لمن هو مؤتمن على إعلام الدولة أن يتصرف بشكل حقير كهذا. لم ننتخبكم لهذا.

إن المعارك والاتهامات في إطار "احتفال بن غفير" الذي يشكل وزير أمن الفيسبوك والعناوين أكثر مما هو وزير الأمن القومي خاصتي، تعظم إحساس الغضب لدي على الحكومة وأفعالها.

الحقيقة أن نتياهاو فقد السيطرة على الحكومة، ولا يبدو أن هذا يهيمه. أقول هذا بخيبة أمل كبرى، لكن الليكود بخاصة ومعسكر اليمين بعامه في ضوء الأسابيع الأخيرة غير جديرين بأن يكونا في الحكم. كفوا عن هذه الألعاب المحرجة وأديروا الدولة كما ينبغي، فكل ما يحصل هنا هو في ورديتكم الآن.

* * *

هآرتس: من "تسميم عقرباً" حتى ترمسعيا.. الصحافة لإسرائيل: الجيش والمستوطنون يهدف واحد.. "ضم الضفة"

بقلم نوعا لنداو

كشف عوفر ادبرت في "هآرتس" الجمعة الماضي عن الوثائق الرسمية التي تثبت بأن الجيش الإسرائيلي قام عام 1972 بتسميم أراضي قرية عقرباً لإقامة مستوطنة غيتيت في غور الأردن. وهي وثائق كشفت بفضل مشروع مركز "تاوب" بجامعة نيويورك، الذي كشف أرشيفات مشروع الاستيطان. حسب أقوال الدكتور يعقوب لازوفيك، مسؤول أرشيف الدولة السابق ورئيس المشروع الآن، فإن ما ظهر بوضوح في الأرشيفات هو الدور الرئيسي لجميع حكومات إسرائيل، بالدفع قدماً بمشروع الاستيطان.

بعد مرور 25 سنة على التسميم المأسوس بغرض تهويد الغور، وقف في الأسبوع الماضي للنقاش في الكنيست ممثل "الشاباك" من أجل تأييد قانون لتهويد الجليل. في مشهد غريب، تم وضع رجل "الشاباك" خلف الستارة كي يستطيع أن يفصل، دون معرفة هويته، لماذا يعد خلق حضور جسدي في المنطقة بواسطة الاستيطان حجر أساس في تحقيق السيادة والسيطرة على منطقة الجليل مثلما في الضفة. في موازاة ذلك، في الأسبوع نفسه، وجد معظم الإسرائيليين صعوبة كبيرة في فهم لماذا يشكك "أخوتهم" الدروز في التوربينات التي تريد الدولة وضعها على أراضيهم.

في المقابل، مشروع التهويد الواضح كما يبدو في المناطق المحتلة، الذي ينعكس الآن بالعنف الجسدي المتزايد ضد الفلسطينيين وإقامة البؤر الاستيطانية غير القانونية، استقبلته المعارضة بالإدانة من الجميع، لأن الأسهل دائماً اتهام "المستوطنين العنيفين" الذين يتطاولون وكأنهم ينفذون المذابح في "المناطق" على مسؤوليتهم، وليس على المؤسسة وعلى السياسة التي تجندت لتمكينهم من فعل ذلك.

صحيح أنه من السهل اتهام حكومة الهراءات الحالية، لأنها بدعوتها "اهرعوا إلى التلال" إنما تتبول من فوق خشبة القفز. من السهل اتهام بتسلئيل سموتريتش بما حدث في حوارة وترمسعيا. ولكن الجيش؟ الذي يحتضنه معارضو الانقلاب؟ في أعمال الشغب في حوارة سارع كثيرون لنشر صورة لجندي وهو يساعد عجوزاً فلسطينية، وضباط اقتبسوا كمن "يشعرون بالخجل"، ولكن ثمة دلائل جمعتها "هآرتس" و"سي.ان.ان" بعد ذلك تثبت بأن الجيش هو الذي مكن من حدوث هذا الرعب.

وفي هذا الأسبوع أيضاً، بعد أعمال الشغب في ترمسعيا، تم اقتباس شخصيات رفيعة في جهاز الأمن، بأنهم حذروا المستوى السياسي من أن "عنف المستوطنين سيؤدي إلى الفوضى". ولكن لا أحد منع "جهاز الأمن" من منع الفوضى بدلاً من البكاء بأثر رجعي.

الصعوبة العاطفية لكثير من الإسرائيليين في اتهام أجهزة الدولة وعلى رأسها الجيش بدلاً من التركيز فقط على مبعوثهم المستوطنين وعلى الحكومة، هي الصعوبة نفسها التي تمنع الانشغال بالنكبة أو التسميم في عقربا: الخوف من الاتهام الذاتي. من السهل اتهام الآخر الذي يسمى "مستوطن". تتمثل هذه الصعوبة أيضاً في تجاهل ساحق لهدف الحكومة الحقيقي، وهو محو الخط الأخضر وتهويد كل الفضاء، من البحر حتى النهر.

إن ما يحدث في "المناطق" [الضفة الغربية] الآن هو تفرع طبيعي لسياسة حكومة سموتريتش - بن غفير التي تسعى بشكل علني إلى خلق تفوق لليهود على جانبي الخط الأخضر: تعزيز قانون القومية ولجان القبول والتنكيل بطالبي اللجوء ليست سوى أمثلة فردية. لا يمر يوم بدون مبادرة لتحسين مكانة اليهود على حساب غير اليهود. ودعوة "اركضوا إلى التلال"، ليست سوى جزء من لوحة الفسيفساء الكبيرة. كان يجب على المعارضة أن تهب ضد هذه الأيديولوجيا.

* * *

هآرتس : لتضمينه فلسطينيين.. جهاز التعليم الإسرائيلي يمنع "مخيماً صيفياً" ينظمه "منتدى العائلات الثكلى"

على خلفية حكومة عنصرية تدق طبول الحرب وتهدد بانقلاب نظامي؛ في وقت ينقسم فيه المجتمع وتصبح الجريمة في ذروتها وممارسة الاعتداءات وأعمال الإرهاب اليهودي أمراً اعتيادياً في المناطق المحتلة وتهدد بالاشتعال في كل لحظة؛ في واقع كهذا يمسي وجود منتدى العائلات الثكلى الإسرائيلي الفلسطيني نوعاً من المعجزة. لما كان الأمل عدو اليمين المتطرف، فإن الزعران الذين ينتمون له وضعوا لأنفسهم هدفاً في السنوات الأخيرة لتفجير أي نشاط للمنتدى. للأسف، لهم شركاء في وزارة التعليم.

في الأسبوع الماضي، طالبت المسؤولة عن المناهج الخارجية في وزارة التعليم من منتدى العائلات الثكلى أن يرد على بضعة ادعاءات من محافل اليمين. ووفقاً لكتاب المسؤولة، فبعد أن يرد المنتدى على الادعاءات، تفحصها لجنة العطاءات وتقرر إذا كان ممكناً إدراجه في لائحة الهيئات التي يحق لها العمل في مؤسسات التعليم.

لم يفوت وزير التعليم يوآف كيش، فرصة اعتلاء موجة شعبية على ظهر الثكلى: فقد أضيف للعطاء الجديد بند "يمنع مشاركة منظمات تسمح بالتمسك بالجيش الإسرائيلي أو احتقار جنود الجيش والتمسك بضحايا الأعمال العدائية"، تباهى ظل الرجل الذي ادعى بأنه ليكودي جديد، "وزارة التعليم بقيادةي لن تسمح بالتمسك بقوات الأمن وبأعمال من هذا النوع في أي مؤسسة تعليمية".

تستند لائحة الاتهام التي صاغها موظفو وزارة التعليم إلى ادعاءات من مطارح منظمات اليمين التي ترفض أي محاولة للاطلاع على قصص شخصية لعائلات ثكلى من الطرفين ممن فضلوا المصالحة على الثأر. العنف الذي يستخدمه كيش لا يختلف كثيراً عن التهديدات الصريحة التي أطلقها نواب من الائتلاف ضد قرية الشبيبة "بن شيمين" التي تؤجر فضاء لمنتدى العائلات الثكلى في صالح مخيم صيفي لأطفال إسرائيليين وفلسطينيين. وهدد النائب حانوخ ميلبتسكي (الليكود) المدير العام للقرية بأنها إذا لم تلغ المخيم الصيفي "سنحرص جداً على فحص الأموال العامة التي تصل إليكم"، والنائب المونغ كوهن (قوة يهودية) أعلن أن في نيته "أن آتي وأفجر مخيمكم الصيفي وأغلقه بمعونة الرب".

إن الزعرنة ضد منتدى العائلات الثكلى ليست جديدة، لكنها في هذه الحكومة تهدد بتسجيل أرقام قياسية. قرار وزارة التعليم البدء بإجراء استماع للمنظمة يجسد مدى تشوش الفرق بين وزارة التعليم ومن يقف على رأسها وبين مسكتي اليمين. هدفهم واحد، وهو العنف الجسدي، أو بلغة مغسولة: كم الأفواه ومنع أي طريق لضعضعة أسوار الكراهية حتى ولو لبضع لحظات. ثمة محاولات إسكات سابقة تقدم درساً مهماً: على النواب من المعارضة وعلى منظمات مدنية أخرى الوقوف إلى يمين منتدى العائلات الذي يتعرض للاعتداء وتوفير شبكة حماية له.

* * *

هآرتس : مع "غزوه" كيبف و انقلاب فاغنز عليه.. هل باستطاعة بوتين الإمساك بطرفي العصا؟

بقلم انشل بابر

اللحظة التي اضطر فيها الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، إلى إبلاغ مواطني الدولة عن "ضربة لروسيا ولشعبنا" في إعلان مسجل صباح السبت، كانت الأضعب منذ أمر بغزو أوكرانيا قبل 16 شهراً. بوجه متكدر، اضطر بوتين للاعتراف بأنه فقد السيطرة على قادة الجيش. خلال عشرين سنة، تعهد بوتين يفيغيني بريغوجين، الأزعر العنيف الذي يبيع النقانق ولديه عدة مطاعم، تعهده كمقاول لمهمات قدرة في أرجاء العالم، وكافأه بمناقصة كبيرة وهي تزويد الجيش بالغذاء، وسمح له بإقامة جيش خاص، "قوات فاغنز"، وهي شركة المرتزقة الأكبر في العالم. وقف بوتين معارضاً في الأشهر الأخيرة عندما أدار بريغوجين حرب شتائم علنية مع الشخص الآخر الذي تعهده، وزير الدفاع سيرجي شويغو، على الطريقة التي جرت فيها الحرب في أوكرانيا.

منذ صعوده إلى الحكم، ارتكزت قوة بوتين على قدرته على توزيع السيطرة على الأجهزة الفيدرالية في روسيا، بين مجموعة الأوليغاركيين الذين يكافئونه بالإخلاص المطلق والتمويل. وعندما خرج بريغوجين مساء الجمعة بسلسلة أفلام كشف فيها الحقيقة حسب رأيه، عن سبب الحرب الزائدة، وبدأ في قيادة رجاله لحملة مسلحة ضد قادة الجيش الروسي، لم يهتم بوتين بشكل مباشر. وكما هو التقليد الروسي، أرسل بريغوجين رسالة جاء فيها: "القيصر جيد، لكن المستشارين يضللونهم". ولكن بوتين، الذي أخطأ في الاعتقاد بأنه يمكنه مواصلة الإمساك بالطرفين أدرك، بتأخير كبير، أن عليه اختيار أحد الطرفين.

بعد يوم تقريباً، ألغى بريغوجين التهديد بالخروج على رأس "مسيرة الحرية" في موسكو. وقد توصل إلى استنتاج، كما يبدو، بأن احتمالية وصوله على قيد الحياة إلى وزارة الدفاع وإجراء محاكمة صورية لشويغو، ضعيفة. ومثلما في كل دولة ديكتاتورية، ففي روسيا قوات هي الأقوى والأكثر إخلاصاً للنظام تم وضعها حول العاصمة. لكن حتى لو لم تكن لبريغوجين خطة منظمة للسيطرة على موسكو، فإنه تسبب بضرر كبير لبوتين في مدينة روستوف، وهي المدينة التي يعيش فيها مليون نسمة جنوبي روسيا، والتي احتلها مقاتلو فاغنز خلال بضع ساعات، وهم يتوقفون خلال ذلك لشراء القهوة من المطاعم المحلية. لا يجب أن يكون هذا مفاجئاً. فروستوف هي المركز العسكري – اللوجستي الأساسي لقوات الغزو الروسي في أوكرانيا. تمر فيها وحدات فاغنز بشكل دائم كجزء من تشكيلة القوات الروسية التي أرسلت إلى الجبهة وكمزودين لغذاء الجيش. سكان المدينة يعتبرونهم جنوداً روساً بالضبط. وكثير من جنود الجيش وبعض الضباط الكبار في القيادة المحلية لديهم صداقة معهم.

إن سيطرة بريغوجين على القيادة في روستوف أوجدت معضلة كبيرة أمام بوتين وقادة الجيش. أي هجوم جوي أو بري أو محاصرة القاعدة في المدينة، سيؤدي بالضرورة إلى شلل الجهود العسكرية لصد هجوم أوكرانيا الكبير الذي يستمر منذ أسابيع. بريغوجين منع خروج الجنود من القاعدة ووعد بالسماح لهم بإدارة القتال من هناك. لا يمكن إقامة قيادة بديلة. وما دام بريغوجين هناك هناك سيبقى محصناً. من غير الواضح حتى الآن إذا كان ينوي الخروج من هناك وتعريض نفسه للاغتيال. وحتى الآن في كل فيلم نشره في قناة التلغرام التابعة له، فتح ثغرة عميقة أخرى في رواية "العملية العسكرية الخاصة" التي بناها الكرملين منذ بداية الغزو، وبذلك فقد قوض سيطرة بوتين على الحكم.

خلال أشهر يصعد بريغوجين اتهاماته ضد شويغو لأنه يدير الحرب بشكل غبي ويمنع التموين والتسليح عن مقاتلي فاغرن الذين يقومون، حسب قوله، بمعظم العمل الصعب في الجبهة. في الأسبوع الماضي انتقل إلى اتهامه بأنه أمر الجيش الروسي بمهاجمة رجاله. والجمعة، حطم كل البدهيات عندما قال إن "وزارة الدفاع تحاول تضليل الشعب والرئيس. كان هناك هجوم هستيري من جهة أوكرانيا، وأنها خططت لمهاجمتنا مع حلف الناتو. العملية العسكرية الخاصة التي بدأت في 24 شباط الماضي كانت لأسباب مختلفة تماماً"، قال. وقال بريغوجين إن طائفة الأوليغاركيين هم الذين بادروا إلى الحرب في أوكرانيا من أجل سرقتها وتوزيع مواردها فيما بينهم. وقال إن ادعاء هدف العملية لـ"منع نازية" أوكرانيا، هو "رواية محببة".

إذا كانت هذه هي الحال، يمكن التساؤل: لماذا شارك بريغوجين نفسه في الحرب، وقام بعملية تجنيد سجناء للجبهة في سجون روسيا وأرسل عشرات آلاف المقاتلين ليموتوا في ساحة الحرب. هو يتهم الجنرالات الفاشلين بأنهم رموا 100 ألف شاب روسي في "مفرمة اللحم"، لكنه لم يدس يده في الصحن. لكن السؤال الأكبر هو: من الذي سيصدق الروس الآن؟ بريغوجين لا يعارض نظام شخص في المنفى مثل أليكسي نافالني. هو معروض منذ بداية الحرب ويتم تفخييمه في دعاية الكرملين كوطني روسي شجاع، ومستعد للتضحية بكل شيء في ساحة الحرب. حتى قبل أن يتضح إذا كانت لبريغوجين والفاغرن قوة وقدرة على السيطرة على مناطق أخرى في روسيا، قام بتوجيه ضربة شديدة لجهاز دعاية بوتين. سيستمر في ذلك ما دام على قيد الحياة ولديه هاتف ذكي.

في الوقت الذي تشخص فيه أنظار العالم نحو ما كان يبدو خلال ساعات كحرب أهلية في روسيا، ما زالت الحرب في أوكرانيا مستمرة. وحدات قوة فاغرن في الحقيقة لم تشكل سوى جزء صغير من المنظومة الروسية في الجبهة. ولكنهم يعتبرون جنوداً مميزين. والآن تم حذفهم من تشكيلة القوات. في الوقت نفسه، ليس واضحاً كيف سيواصل جهاز تموين الجيش الروسي إطعام جنوده بدون خدمات هذه الشركة، ومتى ستعود القيادة في روستوف التي هي الآن تحت سيطرة بريغوجين إلى يد الكرملين. ربما يتسع هجوم أوكرانيا، الذي كان حتى الآن بطيئاً وبالتدرج، ويصبح هجوماً شكلت أوكرانيا من أجله فرق مدرعات جديدة مع دبابات غربية. وخلال أيام، قد يجد بوتين نفسه يواجه في الوقت نفسه سقوطاً في جهة أوكرانيا، وإمكانية تجدد حرب أهلية. العملية العسكرية الخاصة التي كان يجب أن تؤدي إلى احتلال كييف خلال ثلاثة أيام تترد الآن إلى بيته.

* * *

موقع N12: قبل أن تغرق إسرائيل في "الوحل الفلسطيني" ..

بقلم عاموس يدلين وأودي أفنطال

ترجمة: صحيفة الأيام الفلسطينية

جاءت العملية الدامية في عيالي بينما كانت الحكومة الإسرائيلية والمؤسسة الأمنية في حالة من التردد بشأن القيام بعملية عسكرية واسعة ضد مراكز "الإرهاب" في الضفة، وبصورة خاصة في محافظتي جنين ونابلس، الهدف الأساسي منها منح مواطني إسرائيل الأمان. وتركز النقاش، وخصوصاً في الإعلام، على الأبعاد العملية، وهو نقاش ضروري في ظل المطالبات بـ"سور وافي 2"، لكن في نهاية المطاف تبدو السياسة الإسرائيلية في الضفة مسألة أوسع بكثير، ولها انعكاسات استراتيجية من الدرجة الأولى. وتختلف الظروف العملية والاستراتيجية التي سادت خلال عملية "السور وافي" كلياً عن الوضع الحالي، فمن المهم جداً دراسة الهدف الاستراتيجي لعملية كهذه، أولاً من ناحية الإنجازات المتوقعة، ومن ناحية الأثمان ثانياً. بمّ ستساهم العملية مع طريقة العمل المتبعة حالياً؟ وكيف يمكن دفع الوضع إلى الاستقرار من بعدها؟ هل عبر سيطرة عملياتية مباشرة لقوات الجيش المعززة في الميدان؟ أم العودة إلى روتين "كاسر الأمواج" والاعتقالات؟ أم عودة أجهزة الأمن التابعة للسلطة للسيطرة بالتدرج على الميدان، وبضمنها التنسيق الأمني الفعّال؟ من أجل قيادة سليمة لقطار الأمن القومي، على المستوى السياسي أن يصغي جيداً لتوصيات الجيش و"الشاباك"، وأن لا يتخذ قراراته على أساس حسابات وحجج سياسية، أو من أجل خدمة الأجنحة المسيانية للمستوطنين المتطرفين في الحكومة، الذين يسعون لتفكيك السلطة الفلسطينية، والسيطرة العسكرية من جديد على كامل أراضي الضفة وضمها. اتجاهات التصعيد والتحذير من الاشتعال

العملية في عيالي وما سبقها من حادث مؤلم جزاء تفجير عبوة ناسفة ضد جنود الجيش في جنين هما جزء من اتجاه نحو التصعيد في مناطق الضفة، وخصوصاً في شمالها. ينعكس هذا الاتجاه من خلال ارتفاع وتيرة "الإرهاب" وقدرته على القتل، وفي العمليات على المحاور، ومحاولات اقتحام المستوطنات، وإطلاق النار على البلدات في إسرائيل، والاحتكاك المتصاعد بين مسلحين وقوات الجيش، وتصنيع عبوات ذكية أكثر وغيرها. وجزء كبير من هذه العمليات ينقذ على يد شبّان في إطار تنظيمات محلية أو على يد أفراد، وبعضهم يتم توجيهه من جانب "منظّمات إرهابية". وتبذل إيران جهوداً لإيصال الأموال والسلاح إلى الميدان، وزيادة ضغط "الإرهاب" على إسرائيل.

قبل عدة أعوام، وضعت شعبة الاستخبارات العسكرية على طاولة المستوى السياسي تحذيراً استراتيجياً من انفجار واسع في الضفة، سيترجم عبر تصعيد واسع لـ "الإرهاب" على مستوى الحجم، والمساحة الجغرافية، والمشاركة الشعبية والوقت. ويبدو أن هذا التحذير لا يزال قائماً اليوم، حتى لو لم يتحقق كاملاً. فظروف الانفجار قائمة: جيل لم يعرف الانتفاضة وأثمانها الكبيرة، واستمرار الاحتلال من دون أمل أو أفق سياسي/ وتراجع مكانة السلطة الفلسطينية كمنظومة حكم في نهايات حكم عباس، وضعف أجهزتها الأمنية الفاعلة في ظل فجوات في السيادة والشريعة، ومنطقة مليئة بالسلاح، بالإضافة إلى تشجيع "الإرهاب" من جانب إيران و"حماس" و"الجهاد الإسلامي" وجهات أخرى.

لماذا تُعتبر العملية العسكرية الواسعة مسألة استراتيجية؟

أولاً. لأنه من الضروري تعريف أهدافها السياسية، والإنجازات العسكرية المطلوب تحقيقها، وما هي تداعيات العملية على سلم الأولويات القومي، كأهداف إسرائيل في مقابل إيران، و"حزب الله" وقطاع غزة، وعلى علاقاتها مع دول المنطقة والساحة

الدولية.

ثانياً. لأنه يمكن أن تكون لكل عملية عسكرية تداعيات غير مرغوب فيها، كأن لا تسير العملية العسكرية كما خطط لها، أو أن تلحق ضرراً كبيراً بالأبرياء، أو تدفع قواتنا إلى داخل البلدات ومخيمات اللجوء، وتلحق الضرر بروتين حياة المواطنين، وتوسيع دائرة المشاركين في "الإرهاب" وهو ما يؤدي عملياً إلى جعل الواقع أسوأ، بما معناه تحقق التحذير الاستراتيجي، وهو ما يمكن أن يرافقه ضرر كبير في مكانة إسرائيل الدولية واقتصادها.

في هذه المرحلة، لا يزال الجيش يوصي بعمليات محدودة ضد جهات "إرهابية"، مع الإبقاء على الفصل بين المجتمع المدني و"الإرهاب" على أساس معلومات استخباراتية دقيقة، لكنه من دون شك يبحث في البدائل الأخرى - وعلى رأسها طريقة العمل العملياتية - الاستخباراتية المختلفة في شمال الضفة - مع التشديد على ألا ينزلق الوضع هناك إلى مناطق أخرى لا تزال تسيطر عليها أجهزة الأمن التابعة للسلطة.

ثالثاً. كما تعلمنا من الأحداث الأمنية خلال العامين الماضيين، فإن التصعيد الحاد في ساحة يمكن أن يشكل "عدوى" تنتقل إلى ساحات إضافية كغزة والقدس والمدن المختلطة وحتى الساحة الشمالية، وهذا من شأنه أن يوسع دائرة المواجهة، وأن يزيد حدة التوتر في مواجهة "حزب الله" الذي انفتحت شهيته على تحدي إسرائيل. بالإضافة إلى أنه من الواضح أن تخصيص قوات إضافية للضفة سيكون على حساب جاهزيتهم للحرب ضد "حزب الله"، التهديد الأكبر على حدودنا. وعلى الرغم من ذلك، يجب على المجلس الوزاري المصغر أن يبحث في سياسته تجاه "حماس" في قطاع غزة، التي توجه "الإرهاب" في الضفة وتتمتع بالهدوء والمال في غزة.

رابعاً. إن تصعيداً واسعاً ومستمر في الضفة، وخصوصاً في سيناريو متعدد الجهات، سيؤثر في الواقع السياسي - الأمني الاستراتيجي لإسرائيل، ويلحق الضرر بشكل كبير بقدرة إسرائيل على التعامل مع التطورات المركبة في مجال الملف النووي الإيراني، ويستنزف الفرصة غير المؤكدة بشأن التطبيع مع السعودية. أما الإدارة الأميركية، التي تزعت علاقاتنا معها أصلاً، فإنها تحذر منذ الآن من أن الأحداث في الساحة الفلسطينية يمكنها أن تلحق الضرر بجهود التطبيع، وأيضاً بالسياسة تجاه الملف النووي الإيراني والاستراتيجية الإسرائيلية التي تستند في نهاية المطاف إلى الولايات المتحدة وإدارة بايدن. سلم الأولويات الوطني

في ظل أوضاع كهذه، وبالتزامن مع مواجهة الجهات "الإرهابية" والجهود المركزة لإعادة الأمن لكل مواطني إسرائيل، يجب عدم اتخاذ خطوات تصعيدية متسارعة تؤدي إلى تراجع الوضع الاقتصادي في الضفة وغزة، وتغيير السياسة التي تفصل بين المجتمع الفلسطيني و"الإرهاب"، والتدخل السياسي الفج بشأن تفعيل قوات الأمن، وخطوات الضم، وتشريع البؤر والبناء غير المسيطر عليه في المستوطنات، وهو ما يعزز الإدانات على نطاق عالمي ويجعل علاقاتنا مع واشنطن أسوأ؛ هجمات الإرهاب اليهودية ضد الفلسطينيين؛ إضعاف إضافي للسلطة الفلسطينية وأجهزتها الأمنية (التي تعتقد جميع الجهات الأمنية أنها لا تزال تؤدي وظيفة مهمة في الحفاظ على الاستقرار)، والأهم من هذا كله أحداث في المسجد الأقصى تفسر على أنها تغيير للوضع القائم هناك.

في نهاية المطاف، على الحكومة الإسرائيلية أن تجد الرد اللازم تجاه "الإرهاب" المتصاعد، لكن عليها أيضاً أن تقرر إن كانت غايتها الإبقاء على الأهداف الاستراتيجية التي وضعتها، أي وقف مسار تحول إيران إلى نووية وعلاقات مع السعودية، أم الغرق

في "الوحل الفلسطيني" الذي يريد المتطرفون وإيران أن يدفعوا إسرائيل إليه. يجب أن تكون طريقة العمل العمليتي واضحة وذكية من حيث الزمان والمكان، وأن تسمح بتحسين الوضع الأمني، من دون أن تسيطر الساحة الفلسطينية كلياً على سلم الأولويات الوطني، وتسحب الجيش إلى داخل المدن الفلسطينية في الضفة استجابة لرغبات أعداء إسرائيل، فيصبح مستقبلها كدولة يهودية و"ديمقراطية" بخطر. ختاماً، من الواضح أن الواقع الأمني المركب يرتبط مباشرة بالأزمة التي دخلتها إسرائيل نتيجة الانقلاب القضائي. فالمواجهة الداخلية بهذا الشأن، كما أزمة جنود الاحتياط، والعلاقات المتزعزعة بين وزير الأمن والأجهزة الأمنية من جهة ورئيس الحكومة من جهة ثانية، كما الفجوة مع واشنطن - جميعها أمور تثبت الضعف. هذا هو الوقت المناسب للامتناع عن الخطوة المضرة والتركيز على التحديات الاستراتيجية الكبيرة أمامنا التي توجب وحدة وطنية وقدرة على الصمود وقيادة.

* * *

يديعوت: التصعيد في الضفة يفتح الباب أمام "نقاش وجودي" حول مستقبل الشعبين

بقلم د. ميخائيل ميلتشن
يثير التصعيد الحالي في "المناطق" صدى واسعاً في إسرائيل، وخير أن هكذا. ومع ذلك، فإن النقاش في المسألة يتم من زاوية ضيقة، أمنية في أساسها. وهو يتركز على التهديدات الناشئة (مثل العبوات وتجارب الصواريخ في شمال "السامرة")، وعلى أساليب العمل التي تتخذها إسرائيل، وبالطبع على الرد القاطع، وفي مركزه الدعوة لحملة على هذا النطاق أو ذلك، بما في ذلك "السور الواقي 2".
يكاد النقاش الإسرائيلي لا يلمس التحديات الاستراتيجية التي تقف من خلف التهديدات الجارية، وعلى رأسها الضعف المتزايد للسلطة إلى جانب تعزز قوة "حماس"، التي تعمل بقوة استراتيجية مرتبة، وتفحص كيف ومتى يكون من الصواب تثبيت سيطرتها في "المناطق". فأقول السلطة من شأنه أن يخلق فراغاً سلطوياً يضع إسرائيل أمام خيارين سيئين: ملأه من قبل "حماس" أو انجذاب ذاتي معناه أخذ المسؤولية عن 2.85 مليون فلسطيني في الضفة. إن عدم الاعتراف والاهتمام الإسرائيليين بالموضوع الفلسطيني ينبع من خليط من التركيز على الأزمة الداخلية، والاعتقاد على التوتّر الدائم، وهروب معظم السياسيين من الاهتمام بالمسألة التي تفترض أقوالاً واضحة وهروباً عاماً يسود في صفوف الجمهور.
عندما تطل التهديدات الأمنية يكون معظم النقاش هو على حلول عسكرية، وعند الهدوء يدفع إلى الأمام بالسلام الاقتصادي "التوأم التكتيكي" للرد العسكري المعد هو أيضاً للسماح برد عديم النظرة بعيد المدى، ولو كان ينفذ ليتم من خلال "المبادرات الطبية" المدنية التي تدمج بشكل متصاعد بين إسرائيل والضفة وتعزيز حكم "حماس" في غزة. لقد اختارت إسرائيل عملياً ألا تجري النقاش الوجودي على مستقبل العلاقات بينها وبين الفلسطينيين، وبدلاً من هذا أن تنتهج انتظاراً عديم التخطيط أو المبادرات.

وفي الوسط يتغير الواقع في ضوء توسيع الاستيطان في الضفة وتعميق صهر البنى التحتية، القضائية والإدارية بين المنطقتين. كل ذلك دون أن يجري تحليل إلى أين في واقع الأمر تريد إسرائيل أن تصل: حفظ الوضع القائم سيناريو تتضاءل احتمالاته، إلى جانب وجود السلطة، وحفظ خيار الانفصال (الذي هو أيضاً أخذ في الذوبان)؛ أم ربما دولة واحدة - فكرة

يخيل أنها باتت واقعاً حتى دون إرادة أو وعي من أغلبية الجمهور، ويحتمل أن يكون مفضلاً من أجزاء في الحكومة تكفر بوجود شعب فلسطيني.

التصعيد في شمال "السامرة" يجب أن يشكل إشارة إيقاظ للجمهور لنقاش ثاقب حول المستقبل. وهذا ليس فقط بسبب تعاضم "الإرهاب" الذي يثير القلق من تكرار مشاهد الانتفاضة الثانية، بل بالذات بسبب الصور الجديدة لتعاضم الاحتكاكات العنيفة بين المستوطنين اليهود والفلسطينيين والتي ستصبح عادة يومية إذا ما تشكلت دولة واحدة. بعد ثلاثة أشهر ستحل الذكرى الثلاثون لاتفاق أوسلو، الذي تشوش في سياق الطريق، وأصبح واقعاً معقداً ومتوتراً. هذه فرصة طيبة، سواء للقيادة أم للجمهور بإجراء تمرين خيالي جماعي موجه حول المستقبل الذي لا يرتبط بالمعركة القضائية أو النووي الإيراني.

كيف سيكون الواقع الإسرائيلي - الفلسطيني دون السلطة أو حين تكون هذه قائمة ولا تؤدي مهامها؟ وكيف ستكون الحياة دون فاصل مادي بين الجماعتين السكانييتين؟ وهل يحتمل تعايش بين مجتمعين معادين الواحد للآخر، يحملان أحلاماً، أهدافاً وروايات متضاربة. وإذا كان لا - فما هي البدائل.

هذا الحوار الوجودي يجب أن يتم انطلاقاً من الإحساس بأن الزمن ضيق، إلى جانب الفهم بأن "القرار بعدم القرار" - كما وصف يغثال ألون سياسة إسرائيل في الموضوع الفلسطيني منذ 1967 - لا يمكنه أن يستمر إلى الأبد، وسينتهي بأفضل الأحوال بأزمة، وبمصيبة وطنية.

* * *

هآرتس: "تطهير عرقي": هكذا سمّم الجيش الإسرائيلي أراضي عقربا في العام 1972

بقلم عوفر اديرت

حتى بعد نصف قرن فإن قراءة بروتوكولات قيادة منطقة "يهودا" و"السامرة" تترك شعوراً قاسياً. مرحلة تلو الأخرى، من التخطيط وحتى التنفيذ، يتم فيها توثيق إنشاء مستوطنة جديدة. في البداية تم تجريد سكان القرية الفلسطينية المجاورة من أراضيهم بذريعة كاذبة وهي إقامة مناطق تدريب للجيش الإسرائيلي. وبعد إصرار الفلسطينيين على فلاحه الأرض خرب الجنود أدوات عملهم. بعد ذلك تلقى الجنود أمراً بسحق المحاصيل بالسيارات لتدميرها. وعندما لم ينفع ذلك وجدوا حلاً أكثر تطرفاً وقسوة. قامت طائرة بالتحليق في الجو ورشت مادة كيميائية سامة على الأرض، مادة قاتلة للحيوانات، وخطيرة على الإنسان. وجدت هذه القصة صدى لفترة قصيرة عندما كشفت في وسائل الإعلام الأجنبية في العام 1972. ولكنها لم تمنع في النهاية من إقامة مستوطنة "غيتيت" في غور الأردن على أراضي قرية عقربا الفلسطينية، التي تم تسميمها على يد الجيش الإسرائيلي.

فقط الآن، بعد 51 سنة، يتم كشف التفاصيل الكاملة. تحقق هذا الأمر بفضل مشروع جديد لمركز "تاوب" في جامعة نيويورك. يجمع هذا المشروع ويصنف كل المادة التاريخية التي تتناول مشروع الاستيطان، التي يمكن من الآن فصاعداً الاطلاع عليها. بفضل هذا المشروع فتحت أمام الجمهور آلاف الملفات المغلقة في أرشيف الدولة وأرشيفات أخرى تسلط الضوء على أحد المشاريع المهمة في تاريخ الدولة.

الملف، الذي يوثق تسميم الأراضي في عقربا، محفوظ في ملفات الجيش الإسرائيلي. الوثيقة الأولى فيه هي بتاريخ كانون الثاني

1972. أمرت قيادة المنطقة الوسطى في حينه لواء الغور بالتأكد من "عدم فلاحه الأراضي في المنطقة، بما في ذلك القضاء على المحاصيل الموجودة عن طريق دوسها بالسيارات". وثيقة أخرى تعود لشهر آذار تظهر أن هذه المهمة لم تستكمل بنجاح. "فالمسؤول عن الأملاك المتروكة والحكومية" في "يهودا" و"السامرة" طلب استدعاء المختارين ورؤساء العائلات وذكرهم بأن "لا يتجاوزوا الأوامر المذكورة أعلاه" وإلا فإن "مزروعاتهم ستدمر ويتوقع تقديمهم للمحاكمة بسبب الدخول إلى منطقة مغلقة بدون تصريح".

في نيسان، صعدوا درجة في الجيش الإسرائيلي. عُقدت جلسة في قيادة المنطقة الوسطى بمشاركة ضباط من الجيش وممثل عن قسم الاستيطان في الوكالة اليهودية، مسؤول عن الممتلكات المتروكة والحكومية، حملت عنوان "رش المناطق المستثناة في منطقة (تل طال)". هذه الاسم كان الاسم الأصلي للمستوطنة التي أقيمت هناك، وبعد ذلك أصبح اسمها "غيغيت". هدف الجلسة كما جاء في الوثيقة كان تحديد "الصلاحيات ووضع جدول زمني لتنفيذ عملية الرش". ضمن أمور أخرى كتب في الوثيقة أنه بعد عملية الرش سيحظر على الأشخاص الدخول إلى المناطق التي تم رشها لمدة ثلاثة أيام "خوفا من تسمم المعدة". سيكون محظوراً على الحيوانات، كما كتب، الدخول إلى هذه المناطق لمدة أسبوع آخر. ضابط ركن القيادة، المسؤول عن الأضرار في الجيش الإسرائيلي، قدر الضرر المتوقع للفلسطينيين نتيجة عملية الرش وقال، إنه سيكون بين 12 - 14 ألف ليرة (ما يساوي، اليوم، 85 ألف شيكل). مهمة استدعاء طائفة الرش تم إلقاؤها على الوكالة اليهودية. وقد تم تكليف ممثلها بـ"تنسيق الترتيبات مع شركة (كيما افير)"، التي كانت شركة رش للمزروعات من الجو والتي كانت بملكية كيبوتسات وموشافات وتمت إدارتها من قبل المركز الزراعي كجمعية تعاونية. في وقت لاحق من الشهر ذاته، تم عقد جلسة أخرى. "لا توجد أي معارضة من قبل هذه القيادة لتنفيذ عملية الرش كما هو مخطط له"، كتب. وبعد ذلك تم تفصيل العملية: "سيهتم المسؤول عن الممتلكات المتروكة والحكومية بترسيم حدود المنطقة بشكل دقيق وسيوجه الطائرة التي ستقوم بالرش وفقاً لذلك". بعد ذلك، كما كتب، سيتم دفع تعويضات للفلسطينيين "في حالة تقديم دعاوى".

في وثائق أخرى في الملف، يتبين أن عملية الرش، التي استهدفت "إبادة المحاصيل" نفذت في 17 نيسان بعد المصادقة على عملية الرش شفوياً من منسق أعمال الحكومة في "المناطق". وقد شملت نحو 500 دونم. ويتبين من الوثائق أيضاً بأنهم في الجيش خصصوا مبلغ 14 ألف ليرة لدفع تعويض عن الأضرار لمرة واحدة، لأصحاب المحاصيل التي تضررت من عملية الرش. ولكن "دفع التعويضات تم تأجيله... على فرض أن الأمر سيساعد في المفاوضات التي تواصلت...". سُمع صوت الفلسطينيين أيضاً من وراء ملف الأرشيف. ففي 14 أيار 1972 ارسل رئيس مجلس عقربا رسالة لوزير الدفاع. في الملف ظهرت بخط اليد باللغة العبرية. ربما أن الأمر يتعلق بترجمة قام بها الجيش الإسرائيلي. "عدد سكان القرية هو 4 آلاف نسمة، وهم يعتاشون من 145 ألف دونم من الأراضي الزراعية"، كتب في الرسالة. بعد ذلك ادعى بأن "السلطات" قامت بإحراق القمح وصادرت أراضي السكان، وتركت لهم 25 ألف دونم فقط. "الأضرار أكبر من أن تحتل. ماذا الذي سنفعله بال 25 ألف دونم التي بقيت لنا وكيف سنستطيع العيش؟ نحن نعيش في دولة ديمقراطية لا يوجد فيها تمييز عنصري، نحن نريد إلغاء الاستيطان في أراضينا والسماح لنا بالاستمرار في العيش على الزراعة في أراضينا حسب القانون والعدالة"، كتب في الرسالة.

في أيار، تفرغوا في الجيش لاستكمال السيطرة بالكامل على الأرض التي تم تسميمها. في الوثائق من تلك الفترة تم الحديث عن إقامة "البؤرة الاستيطانية" وبعد ذلك "مستوطنة دائمة" على هذه الأراضي. وكتب في إحداها، "نطلب المصادقة على احتلال الأرض لغرض إقامة مستوطنة". في آب، أقام قائد المنطقة الوسطى في حينه، رحبعام زئيفي، البؤرة الاستيطانية، للناحل "غيتيت"، على الأرض على اسم آلة موسيقية قديمة يذكر شكلها بشكل الغور الذي يشاهد في المكان. في البداية سكن هناك جنود الناحل في الخيام وبعد ذلك في المباني. في كانون الثاني 1973 تحولت البؤرة إلى نقطة استيطان ثابتة، وفي 1975 أقيم موشاف في المكان.
من أجل الوطن

ترأس الدكتور يعقوب لازوفيك، المسؤول السابق عن أرشيف الدولة، مشروع مركز "تاوب". يقول لازوفيك، أدرك إلى أي درجة كانت حكومات إسرائيل مركزية في مشروع الاستيطان. "الحكومة هي المحرك، وكل شيء يمر عبرها"، قال. أضاف المؤرخ البروفيسور رون تسفايغ، رئيس مركز "تاوب" السابق، إن "الاطلاع على المادة يمكن من الفهم بشكل أفضل بأن هذا المشروع الوطني الضخم هو نتيجة مبادرات حكومات إسرائيل المتعاقبة، وليس فقط اليمين، بل جميعها". مع ذلك حسب قوله، "من هذه النقطة نحن نسمح للباحثين بالغوص في أعماق المادة. نحن لا نسوق أي أجندة، بل البحث فقط."

تشمل قاعدة البيانات هذه أكثر من 11 ألف ملف في الأرشيف وتتكون من 1.5 مليون صفحة. جمعها أعضاء المركز بجهود كبيرة خلال خمس سنوات تقريبا من مصادر مختلفة، على رأسها أرشيف الدولة وأرشيف الكنيست وقواعد بيانات قضائية. الباحثون الذين تم توظيفهم في المشروع بصورة صدفية تماما كانوا في معظمهم من سكان المستوطنات، في الحاضر أو في الماضي. "لقد قمنا ببناء أداة جديدة للبحث تمكن الجمهور الواسع للمرة الأولى من التحقيق بشكل معمق وجذري في مشروع الاستيطان. الملفات مرت بالتصنيف ويمكن البحث فيها مثلما لم يكن هذا متاحا حتى الآن"، قال لازوفيك. الاطلاع على قاعدة البيانات الجديدة يسمح بالتحقيق في مشروع الاستيطان من كل الزوايا الممكنة: السياسية والاجتماعية والاقتصادية والجغرافية والاستراتيجية والتكتيكية وغيرها.

إحدى الوثائق المحفوظة فيه هي جلسة الحكومة التي عقدت في 19 كانون الثاني 1971. رئيسة الحكومة في حينه، غولدا مائير، وجهت في بداية أقوالها طلباً خاصاً للوزراء "قبل البدء في النقاش أريد الطلب. كان مقبولاً علينا أن كل ما يتعلق بالمستوطنات والبؤر الاستيطانية والمصادرة وما شابه نفعله ولا نتحدث عنه، على فرض أن الأهمية هي الفعل وليس القول. على أي حال، الأهمية الكبرى هي الفعل"، قالت غولدا. أقوالها هذه تظهر تحت عنوان "تصريحات وبيانات في شؤون المستوطنات والبؤر الاستيطانية"، في محاضر الجلسة. بعد ذلك، طلبت غولدا مائير بشكل حاسم من الوزراء الامتناع عن الظهور في وسائل الإعلام أثناء زيارتهم للمستوطنات. "لم نتعود على ظهور الوزراء في البؤر الاستيطانية أثناء الاحتفالات وعلى إجراء مقابلات مع الصحف. أطلب استمرار ذلك فيما بعد"، قالت. وخلال ولاية غولدا أقيمت "كريات أربع".

مخلصاً للروح التي رسمتها غولدا، طلب الوزير الإسرائيلي غليلي في نيسان 1972 "التوقف عن معالجة الموضوع في الصحف؛ لأن هذا الأمر يمكن أن يتسبب بالضرر". على الأجندة كانت في حينه إقامة "معاليه أدوميم" التي اعتبرها "موضوعاً مهماً ويثير الحماس". في ملف في الأرشيف كرس جميعه للمستوطنة تم فيه توثيق جهود الحكومة وجهات أخرى لإقامتها. في 1974، حتى قبل قرار الحكومة في هذا الشأن، ضغط مثير زورع، رئيس إدارة أراضي إسرائيل والجنرال السابق في الجيش وعضو

الكنيست، على أمين صندوق الوكالة اليهودية، آريه دولتشن، من اجل نقل الميزانية لإقامتها. "الضخ للمستوطنة والحصول على التغطية بعد ذلك عندما أقوم بالمصادقة على الميزانية"، قال في النقاش. في ملاحظة داخلية كتبت في محضر المحادثة قال، "لقد تشاورت مع غليلي وقد نصحتني بأن أقول لدولتشن، في الهاتف وليس خطيا، بأن يستمر في الاتفاق." غضب وزير الإسكان في حينه، يهوشع راينوفيتش، من ذلك في جلسة الحكومة وقال، "لا توجد لهذا الأمر ميزانية، يا سادة. وأنا لا اعرف كيف بدؤوا العمل قبل الجلوس معنا". حاول رئيس الحكومة في حينه، اسحق راين، تهدئته وقال، "من اجل ذلك نحن نجلس الآن". ولكن راينوفيتش صمم: "لا، يا سيدي، سيطلبون منك تفسيراً. كيف يحدث أنه في الوقت الذي لا توجد فيه ميزانية يذهبون إلى المنطقة ويقولون إن الموضوع معقد في الاستثمارات والتعهدات المتعلقة بأموال كثيرة. من الذي سمح بفعل ذلك؟". اتفق راين معه في الرأي، ولكن أجمل، "ربما توجد إمكانية لفحص هذا الموضوع، لكني لا اقترح الدخول في هذا اليوم. أعرف انه ربما لا يتوافق هذا مع التعريفات المنظمة جدا، لكني مع تنفيذ أعمال البنى التحتية هذه." بعد ذلك دفع غليلي وزورع قدما باعتبار المستوطنة "منطقة بتصنيف أ"، هكذا ستحصل على تسهيلات اكبر من الدولة. وقد اعترفا بأنه توجد "مشكلة كبيرة" حيث إن "معاليه أدوميم" توجد خلف الخط الأخضر ولذلك من غير المؤكد أن تستطيع أن تكون مشمولة في هذا التصنيف. في نهاية المطاف، هدأه غليلي وقال، إن حاييم بارليف، وزير الصناعة والتجارة (رئيس الأركان السابق) قد "رتب ذلك". "أستغرب كيف لا تفهمون بأن كل هذا الموضوع كان احد الوسائل الابداعية لتهدئة عملية يمكن أن تكون خطيرة جدا من ناحية داخلية في البلاد"، اقتبس غليلي في إحدى الوثائق. "أقول لكم، إذا لم يكن هناك أي تقدم في (معاليه أدوميم) فستكون لدينا هناك سبسطية بنسخة شعبية وعامة، مع ترسبات كبيرة جدا في المرارة" أضاف في تطرقه إلى "قضية سبسطية" التي أدت في 1975 إلى إقامة المستوطنات في "السامرة".

دولة فوضى

ملف آخر في الأرشيف وثق الطريقة التي تصرف فيها حكومة راين الأولى أمام المستوطنين الذين استوطنوا في سبسطية حتى قبل أن تأخذ الحكومة القرار حول موقفها بخصوص إقامة المستوطنات في "السامرة". بعض الوزراء في الحكومة قاموا بتشبيه الوضع بالوضع الذي وجدوا انفسهم فيه في أحداث "التلينا" عندما خاف رئيس الحكومة في حينه، بن غوريون، من أن "ايتسل" تنوي التمرد على الدولة الفتية، وأمر بقصف السفينة. "هذه محاولة تمرد... هذه التلينا وينقصنا كما يبدو بن غوريون"، قال وزير الصحة، فيكتور شمطوف. وأضاف وزير التعليم، أهارون يادلين، إن الأمر يتعلق باختبار قوة حكومة إسرائيل واختبار للدولة كدولة قانون ودولة أم دولة فوضى." في نهاية المطاف، فاز المستوطنون. وحسب التسوية التي قاموا ببلورتها مع الحكومة، انتقلوا إلى موقع عسكري قريب، وبعد ذلك أقاموا مستوطنة ثابتة – "كدوميم"، التي أقيمت في فترة حكومة مناحيم بيغن، وهي تتفاخر بأنها رائدة الاستيطان في "يهودا" و"السامرة". وتشمل قاعدة البيانات، الآن، محاضر جلسات الحكومة فقط حتى صيف 1977، وجلسات اللجان الوزارية للاستيطان فقط حتى 1985. وجميع الجلسات التي تم عقدها خلال عشرات السنين منذ ذلك الحين لم يتم الكشف عنها. إضافة إلى ذلك غير متاح للجماهير أيضا الاطلاع على أغلبية المواد المحفوظة في أرشيف الجيش، والتي تتعلق بالمستوطنات. أيضا ملفات أرشيف الوكالة اليهودية المتعلقة بالمستوطنات ما زالت مغلقة أمام الجمهور.

* * *

يديعوت: الجيش يصل إلى استنتاج "بشع": لا يوجد حل لمعضلة الضفة

بقلم ناحوم برنياع

مرت سنتان وشهر ونصف الشهر على عملية "حارس الأسوار". افترضوا في الجيش بأن موجة "الإرهاب، التي تعاضمت في أيار 2021، ستجبي الثمن المرتقب من الطرفين وتهدأ. فهذه هي طبيعة الأمواج. فهي ترتفع وتنخفض. وللتصدي لجيوب "الإرهاب" أعطوا اسما متفانلا: "كاسر الأمواج". الموجة ستصطدم بالحائط الذي بناه الجيش، فتنكسر.

حصل شيء ما لم يحصل في الماضي، في الـ 56 سنة من حكم إسرائيل في "المناطق": أصبح المرض عضالاً، وعديم العلاج. "الإرهاب" هو الوضع السائد لدى الفلسطينيين، وكذا في الهوامش لدى اليهود. منات الحملات الناجحة، الإحباطات، الاعتقالات، التصفيات، سجلت على مدى الفترة. ثمة نجاحات تكتيكية، وسقوط استراتيجي. اجتزنا فترات "إرهاب" أكثر قسوة، أثناء "إرهاب الانتحاريين" في التسعينيات وفي الانتفاضة الثانية. الفرق هو في الإيمان بالحل.

الإسرائيليون شعب يركز على حل. عندما لا يكون حل، يخترعونه. منذ سنتين يبحثون في الجيش عن جواب على "الإرهاب" الحالي، ويجرون مداورات، ويتشاورون مع خبراء، وينتظرون تعليمات حكومة وحكومة أخرى. ولا توجد بشرى في الأفق.

لست أنا من يقول، إن المرض عضال. مسؤولون كبار في الجهاز يقولون، إن المرض عضال. وهذا تشخيصهم.

في المداورات الداخلية في الجيش، يذكرون أربعة تطورات تشرح "الإرهاب" وتواصله. الأول، الكمية الهائلة من الأسلحة التي هربت في السنوات الأخيرة من الأردن. الثاني، جيل شاب يتصدر الأمر وليس له أمل في المستقبل. الثالث، انعدام الحوكمة. هذه هي الأيام الأخيرة لحكم أبو مازن. ينتظر مسؤولو السلطة الفلسطينية الصراع على الخلافة. وهم يتركون السيطرة في مخيمات اللاجئين وفي القصبات لمصيرها. الرابع، المال الذي مصدره "حماس"، "الجهاد الإسلامي"، وإيران. شاب فلسطيني يطلق النار من بعيد على مركبة للجيش الإسرائيلي أو لمستوطن. ينشر الصورة في "التك توك" ويتلقى بالمقابل ألف شيكل نقداً. الخطر صغير. المال كبير. يمكنه أن يخاطر أكثر وان يطلق النار على اليهود عن كثب. التعرفة ترتفع بموجب ذلك.

رسمياً، التنسيق الأمني أوقف، بأمر من أبو مازن. في الميدان، يوجد تنسيق ما، لا مفر منه، لكن الأيام التي أدارت فيها إسرائيل والسلطة صراعاً مشتركاً، بلا هوادة، ضد "حماس" و"الجهاد" مرت ولم تعد.

ظاهراً، يوجد حل: تعزز إسرائيل السلطة الفلسطينية وأجهزتها، وهم يعيدون الحوكمة إلى جيوب "الإرهاب" في جنين وفي نابلس وفي قرى "السامرة"، فتهدأ البلاد. لشدة الأسف، هذا حل وهمي، جملة مريحة للمتداولين في استديوهات التلفزيون.

لأجل إحياء السلطة، مطلوب زعامة أخرى في رام الله وأخرى في القدس. ليس فقط الرؤوس يجب أن تتغير، بل وأيضا السياسة والمزاج في الشارع. إلى أن يحصل هذا، إذا حصل، سيقتل غير قليل من الناس الأبرياء في الجانبين.

يوجد حل، يعلن وزير الأمن القومي، إيتمار بن غفير، بسيط وسهل. "سور واقي - 2". يحتل الجيش الإسرائيلي من جديد المناطق الفلسطينية، يطهرها من "المخربين"، ومن السلاح، ويفرض فيها النظام والحوكمة.

تشويش عقل، يقولون في الجيش الإسرائيلي. حتى حملة "السور الواقي" كان محظورا فيها على الجيش الدخول إلى المناطق "أ". كان هذا هو التغيير الأكبر. اليوم، يمكن للجيش أن يدخل إلى كل مكان في الضفة، بما فيها إلى قسبة نابلس، بلاطة، ومخيم جنين. من الأفضل مرابطة القوات خارج نابلس والدخول إليها بشكل مبادر إليه.

لنفترض أن كل ألوية المشاة، الإلزامي والاحتياط، تدخل وتحتل: ماذا سيحصل عندها؟ هل ستنجح في جمع كل السلاح؟ هل

نجح بن غفير حتى الآن في أن يجمع السلاح في الطيبة؟ في جلاجوليا؟ في الناصرة؟ ماذا حصل تحت مسؤوليته؟ ما يريده بن غفير وسموتريتش حقا هو الضم، عمليا، ربما أيضا فعليا، للضفة كلها. "الإرهاب" هو الوسيلة لتحقيق الرؤيا، وليس مشكلة أمنية تتطلب حلا. سيطرة عسكرية أولا؛ بعد ذلك الضم؛ وفي النهاية الطرد.

أريحا يمكنها أن تجسد للقارئ حجم "الإرهاب". تعد أريحا على مدى السنين جزيرة هدوء: منفصلة عن قلب الضفة، محوطة بحركة يهودية، وهي عطشى للسياح. في السنة الماضية، فتح الجيش أريحا للسياح: سمح للباصات بالدخول، بدون حراسة. بعد يوم من الأحداث في حوارة وصل "مخربون" حتى مدخل مطعم في أريحا ورشوا الرواد فيه بالنار. بأعجوبة لم يقتل احد. طلب الجيش الإسرائيلي من السلطة أن تفعل شيئا ما. السلطة لم تفعل شيئا. سائح أميركي قتل قرب المدينة على الطريق إلى إيلات. وبشكل لا مفر منه، فتح الجيش سلسلة حملات في أريحا.

في الجيش الإسرائيلي يفهمون أن الإنجازات في إحباط العمليات لا تهم العائلات التي فقدت أعضائها. كما أنها لا تهم الرأي العام. فما يحز في الذاكرة هو خط الدم الذي تخلفه وراءها العمليات التي نجحت. خيبة الأمل تجسدها جملة قالها لي مصدر أمني، قبل أيام، "عندما ننجح في تصفية مخربين، تولد عملية أخرى، على سبيل الثأر، وعندما ينجحون في قتل إسرائيليين، تولد عملية أخرى، على سبيل الإلهام. كل حدث يزيد الاحتمال لحدث إرهابي جديد". دائرة سحرية، دائرة شريرة. ما يعيدنا إلى السؤال، كيف أصبح "الإرهاب" الفلسطيني مصدر إلهام للإرهاب اليهودي.

* * *

هآرتس: الطائفة الدرزية: "طنجرة الضغط" تغلي منذ وقت طويل

بقلم جاكى خوري

احتجاج الطائفة الدرزية ضد مشروع التوربينات الهوائية، الذي تطوّر في الأيام الأخيرة في هضبة الجولان وتمدد إلى مناطق أخرى في الشمال وفي الكرمل، ليس حدثاً عرضياً ومحدوداً، بل هو ثمرة تراكم الغضب وخبية الأمل. وقد تجلى هذان الشعوران في المواجهات العنيفة، وفي قطع محاور الطرق الأساسية وتعطيل حياة مئات الآلاف من السكان في الشمال. أول من أمس وجد رئيس الحكومة وقتاً بين انشغالاته ليلتقي، فوراً، الزعيم الروحي للطائفة الدرزية، الشيخ موفق طريف، من أجل البحث في الأزمة. وفعل ذلك إلى جانب رئيس "الشاباك"، رونين بار، ومن دون وزير الأمن القومي، إيتمار بن غفير. وهذا يدل على أن نتنياهو أدرك خطورة اندلاع العنف، ليس فقط على المستوى المباشر وزعزعة الأمن، بل لأنه رأى فيما يجري قضية أمن قومي، سيكون لها تداعياتها على منظومة العلاقات الخاصة بين الدولة والطائفة الدرزية.

إن نضال الطائفة الدرزية في إسرائيل من أجل المساواة والحقوق الكاملة والتطلع إلى الاندماج على قاعدة المساواة يختلف عن وجهة نظر الدروز الذين يعيشون في هضبة الجولان، والذين ما زال كثير من منهم يعتبرون أنفسهم سوريين - بصرف النظر عن مدى تعاطفهم مع النظام الحالي في دمشق، أو مدى اعتقادهم أنهم سيعودون إلى حضن سورية في أي تسوية سياسية مستقبلية. مع ذلك، ففي قضايا مبدئية مثل النضال دفاعاً عن الأرض، وعن الكرامة، وعن هويتهم كأبناء الطائفة، الخط الأخضر يختفي، وتوجد تعبئة وتعاطف كاملان.

برزت هذه النظرة طوال أعوام، وأيضاً خلال الأزمات السابقة، وأحداث أمنية وسياسية، بما فيها الحرب الأهلية في سورية - التي ساعد خلالها أبناء الطائفة الدرزية في الجولان إخوتهم في جبل الدروز، أو من خلال مساعدة أبناء الطائفة في لبنان.

الاعتقاد أن المواجهات التي جرت في هضبة الجولان واعتقال شبان وشيوخ سيمر بهدوء في الجليل والكرمل هو تفكير ساذج. كل صورة خرجت، أول من أمس، من الجولان تركت أصداء بعيدة، وأخرجت الكثيرين إلى الشوارع في دالية الكرمل، وفي برقا، وفي جوليس. مع ذلك، يجب فحص أحداث أول من أمس على مستويين: مستوى محلي يتعلق بالدروز من سكان الجولان، ومستوى عام أكثر، يتعلق بوضع الطائفة الدرزية في إسرائيل.

الصراع ضد التوربينات في هضبة الجولان بدأ قبل أعوام. وهذا المشروع، الذي اعتُبر في البداية مدنياً - اقتصادياً، لاستئجار الأرض من أجل إنتاج طاقة خضراء، تمت مواجهته بمعارضة كثيفة. وأسباب هذه المعارضة تأثير المشروع في الأراضي الزراعية لسكان القرى، والتخوف من المسّ بالطابع الريفي للمنطقة، وهناك أيضاً الناحية القومية - السياسية للمشروع الذي اعتُبر تعاوناً اقتصادياً مع شركة إسرائيلية على أراضٍ سورية.

في المقابل، تحذّر الطائفة الدرزية في إسرائيل منذ عدة أشهر من انفجار الغضب، على خلفية الأزمة في مجال التخطيط للبناء. وسبق للشيخ طريف ومنتدى رؤساء السلطات الدرزية أن أرسلوا قبل بضعة أشهر رسالة إلى الحكومة الإسرائيلية، حذروا فيها من انفجار الضغط بسبب الغرامات الكثيرة المفروضة على أبناء الطائفة جرّاء البناء من دون رخصة، ووفقاً لقانون كمينيتس [قانون صدر في سنة 2017 وفرض غرامات كبيرة على البناء غير القانوني]. وحذروا من عدم الدفع قدماً بخطط هيكلية، وعدم توسيع مخططات البناء في البلدات الدرزية، ما يسرّع البناء غير القانوني. وجرى التعبير عن هذا التحذير عبر إلغاء الاستقبال التقليدي السنوي الذي يقام في ضريح النبي شعيب في يوم الذكرى، بعد المطالبة بعدم استقبال وزراء الحكومة.

تجاهل نتنياهو في تصريحه هذه المطالب، وأوضح أن "دولة إسرائيل هي دولة قانون"، وأن "على جميع مواطني إسرائيل احترام القانون". لكن نتنياهو نسي أن دولة القانون هذه هي التي شرّعت قانون القومية وقانون كمينيتس، وبوساطة هذين القانونين يجري التمييز بين اليهودي وغير اليهودي، حتى لو كان درزياً و"أخوة في الدم". عند الاختبار، يجب أن يكون لعبارة "إخوة في الدم" مغزى حقيقي. لكن لسبب ما، يتضح مرة في كل شهر أنه تحريف.

* * *

معاريف: نحتاج زعيماً

بقلم: جلعاد كاتس

العملية في مستوطنة عيلي مأساة شخصية ونزيف وطني. كل إسرائيلي مرتبط بشعبه وبلاده شعر بألم شخصي حين سمع عن العملية. يرتفع الدم إلى الرأس، ويبرق الغضب من العيون. انعدام الوسيلة يرافقنا في ساعات ما بعد مثل هذه العمليات. وعندها، بدلاً من الصمت الصاخب نتلقى الطقوس الدائمة والمهينة لسلسلة من السياسيين، من اليمين ومن اليسار، ممن يصرون على أن يشرحوا أن في أيديهم الحل الكامل. للأسفي هذه المرة أيضاً تعرضنا لهذه المسرحية المعيبة. بعض المتحدثين هم أصدقاء شخصيون لي، أناس ممتازون، صهاينة مخلصون، أناس الحقيقة، لكنهم أخطؤوا.

الفرق بين الطيار التلقائي والطيار الحقيقي ليس في الأوقات العادية. حين يكون الواقع عادياً ومريحاً فإن الطيار التلقائي يقوم بعمل لا يقل جودة عن الطيار من لحم ودم. لكن عندما تبدأ الأمور بالتعقد، وتكون حالة الطقس عاصفة وتكون

حاجة للهبوط في ظروف صعبة، يُطفأ الطيار التلقائي ويدخل الطيار من لحم ودم إلى العمل. هذا هو أيضاً الفرق بين الزعيم والسياسي. لا حاجة ليكون المرء خبيراً كبيراً كي يفهم أنه لا يمكن الاكتفاء برد موضعي على عملية بهذه الشدة. فالقبض على الخلية أو تصفيتيها ليس النهاية، بل المقدمة فقط. وفي هذه النقطة من الرد الصهيوني المناسب يتميز الزعيم عن السياسي. فكلنا نفهم أن أفق السياسي هو طرف أنفه أو بالحد الأقصى نشرات الأخبار في الثامنة مساءً.

بضع جمل قاطعة، ووقفات "صحيحة"، وهيا إلى الديار إلى أن تكون - لا سمح الله - المرة القادمة. نجمة صغيرة فقط تبقى تحوم في الفضاء - حماسة اللحظة هي نسخ لحماسة الماضي وتوقع لحماسة المستقبل. لا يوجد تناول للواقع المرتب، يوجد تجاهل تام لما يمكن عمله وما لا يمكن عمله، ويوجد استخفاف تام بلاعبين آخرين يؤثرون على "المباراة". النموذج الأفضل والأحدث جاء عندما أعلن وزير المالية، بتسلييل سموتريتش، رجل ذكي وسياسي كفؤ، فور قتل الأخوين ياغيل في حوارة أنه يجب محو قرية حوارة عن وجه الأرض. كلنا نتذكر الرد السياسي والنقد القاسي وإلغاء اللقاءات مع الوزير، وكلنا نتذكر كيف اعتذر وتراجع عن الأقوال.

الحل الارتجالي ليس حلاً وهو ليس قرص تخفيف آلام أو مهدئ خواطر. هذه مجرد قشة أخرى لشعلة النار بهدف إعطاء الإحساس بأنك موجود. الزعيم ملزم بأن يكون متوازناً وذا فكر مرتب. وأن يعرف ما يمكن عمله وما لا يمكن عمله. أن يعرف كيف يشرك الأسرة الدولية في صالحنا وكيف يدفعها ألا تعمل ضدنا، وأن يكون ذا مزايا تساهم في اتخاذ القرار الصحيح. وبالذات كرجل يمين يؤمن بحقنا على البلاد، ويعرف بأن الحق معنا، فادعائي أنه لا يوجد حل مطلق في المستقبل المنظور للنزاع الإسرائيلي - الفلسطيني.

وعليه فمن المهم العودة لطرح الخطوات المناسبة التي يمكن عملها في هذا الواقع المعقد والتي ستحسن وضعنا وتمس بأعدائنا. هذا ليس حلاً سحرياً مطلقاً أو لا لبس فيه. وكما أسلفنا، فإن موقف الانطلاق هو أنه لا يوجد حل. وعليه، بدلاً من أن نكذب على أنفسنا كي نشعر بالراحة، يجدر بنا أن نعود إلى أرض الواقع. الحد الأقصى الذي يمكن أن نحققه في الظروف الحالية هو إدارة الأزمة. ويجب ألا يكون الأمر سهلاً في نظرهم. إدارة الأزمة ليست تنازلاً مسبقاً لـ "الإرهاب"، تماماً لا، بل سعي لأهداف واقعية من التهدئة القصوى في الظروف الأفضل بالنسبة لنا: ضرب منظمات "الإرهاب" وفرض عقوبات على فلسطينيين كبار مشاركين في تصدير عمليات "الإرهاب"، وطرد "مخربين" وأبناء عائلاتهم، وما شابه.

الهدف ليس حلاً وهمياً وغير قابل للتنفيذ بل ردع، ردع ومرة أخرى ردع. على العدو أن يفهم أن إسرائيل ستجبي ثمناً باهظاً على كل محاولة عملية، وستتسبب بضغط داخلي في الشارع الفلسطيني. ليس من شأننا أن نقرر عنهم، هذا تماماً في ملعهم. بالتوازي، يعمل الزعيم في الملعب السياسي أيضاً. نضغط على كل زر يمكنه أن يحقق مصالحنا - نقاش في مجلس الأمن في الأمم المتحدة وشجب الفلسطينيين، ودعاوى ضد مسؤولين في السلطة على "جرائم حرب"، ومقاصبة أموال، وكل شيء يمكنه أن يلعب في صالحنا. أو كما ألمح نتنياهو: "كل الخيارات مفتوحة". سيكون هناك من سيقول إن هذا لا يكفي، أو إن هذا ليس حلاً. هذا صحيح، لكن في الواقع الحالي العدو الأفضل هو الأفضل. هذه السياسة أثبتت نفسها في الماضي. في العقد الماضي حظينا بسنوات هدوء أكثر وأكثر أماناً. في حينه أيضاً كانت هناك عمليات وضحايا لكننا نجحنا في أن نخفض العدد إلى

مستوى متدن جداً، إذ في نهاية المطاف مهمة الزعيم هي أن يختار الطريق الأفضل حتى لو لم يكن هو المطلق. تعبنا من السياسيين، حان الوقت للزعماء.

* * *

يديعوت: لهذه الأسباب يريد نتنياهو تطوير حقل الغاز قبالة غزة

ترجمة: عدنان أبو عامر . موقع عربي 21

لا تزال أوساط الاحتلال، تبحث تبعات قرار رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، تطوير حقل غزة مارين في البحر المتوسط، قبالة سواحل غزة، بشكل يؤكد أن القرار سيناقش أولاً الحفاظ على المصالح الأمنية والسياسية للاحتلال، والذي سيتدخل في أي خطوة تتعلق بالمجال البحري.

بيني شافنييه الباحث بمركز السياسة البحرية بجامعة حيفا، وإيلي راتيغ الباحث بمركز بيغن-السادات بجامعة بار إيلان، ذكرا أن "الإعلان الإسرائيلي يعكس أهمية كبيرة في تغيير السياسة تجاه غزة، فقد تم اكتشاف حقل الغاز في 1999، رغم أنه صغير نسبياً ويحتوي على 30 مليار م3 بقيمة محتملة تصل إلى عشرات مليارات الدولارات، أي إنها تمثل عُشر كمية الغاز الطبيعي في حقل "تمار" المقدرة بـ280 مليار م3، ووفقاً لقواعد القانون الدولي، واتفاقية البحار، فإن السلطة الفلسطينية لها حق السيادة حين يتعلق الأمر بالبحث عن المحميات الطبيعية الموجودة في المنطقة البحرية لقطاع غزة وتطويرها." وأضاف في مقال نشرته صحيفة يديعوت أحرورتائه "من الناحية العملية، تسيطر إسرائيل على المجال البحري للقطاع حيث يوجد الحقل، وأي نشاط فيه يتطلب موافقتها، وقد حاول جميع رؤساء الوزراء في العقدين الماضيين تعزيز تطويره، وتنظيم الطريقة التي يتم بها استخدام الأرباح المتوقعة بشرط ألا يتم استخدامها للمقاومة المسلحة، لكن كل هذه المحاولات تحطمت في مواجهة الواقع الأمني، والعلاقات غير المستقرة مع الفلسطينيين، فضلاً عن الافتقار للجدوى الاقتصادية للقطاع الخاص لتطوير مجال صغير نسبياً في بيئة سياسية غير مستقرة."

وأشارا إلى أن "سيطرة حماس على غزة منذ 2007، وجولات القتال مع إسرائيل، جعلت تطوير الحقل أكثر تعقيداً، وبقي الغاز في أحشاء الأرض، وهناك فرضيات مختلفة حول سبب سماحها بتحقيق اختراق في هذا الوقت بالذات، وتراوح التقديرات بين محاولة تهدئة الغضب الأمريكي المتوقع بسبب قرار الحكومة تشجيع البناء في المستوطنات، وتقديم المساعدة لمصر في صياغة خطة الهدنة بين مختلف الفصائل الفلسطينية، ودفع المفاوضات حول الأسرى الإسرائيليين في غزة، أو الترويج لاتفاقية تطبيع مع السعودية، ومشروع إقليمي لإنشاء بنى تحتية جديدة للغاز مع تركيا، وافترض آخر أن مصر ستكون المستفيدة من الغاز الطبيعي." وأوضحا أنه "لا يوجد مبرر اقتصادي لتطوير الحقل إذا كان الغاز سيوجه فقط لأسواق غزة والسلطة الفلسطينية، ودون تجاهل الفرضيات المذكورة أعلاه، فإن أحد العوامل التي جعلت الاختراق ممكناً هي اتفاقية ترسيم الحدود البحرية مع لبنان في تشرين أول/ أكتوبر 2022 بوساطة أمريكية، ورغم الانتقادات الشديدة التي وجهها أعضاء في الحكومة الحالية للاتفاق، فإن التفاهات التي تم التوصل إليها مع لبنان وحزب الله خلقت سابقة قانونية ودبلوماسية لغزة أيضاً."

وأكدوا أن "هناك ثلاث نقاط تشابه مهمة بين الحالتين، لبنان وغزة، أولها أنه في كلا الحالتين يحتاج السكان بشدة لمصادر

دخل كبيرة لتحسين مستوى معيشتهم، وتعتقد إسرائيل أن هذا سيساعد في تحقيق الهدوء الأمني، وثانها في كلتا الحالتين أن هناك احتياطات غاز محتملة إضافية بجانب التي تدور عليها الاتفاقية، والافتراض أن الاتفاق السياسي سيدفع شركات الطاقة الأجنبية على استثمار المبلغ الكبير من الأموال المطلوبة لتحديد مكانها، وثالثها أنه في لبنان وغزة فإن السيطرة الفعلية في أيدي المنظمات الملحة التي تخوض صراعاً مريراً ومستمرّاً ضد إسرائيل، ولا تعترف بوجودها، ما يخلق صعوبة في إدارتها." وأشار إلى أنه "رغم الخطاب المحتدم، فقد تم التوصل إلى اتفاق في لبنان يسمح بمحاولة حقيقية لتطوير المجال البحري اللبناني، والإشارة إلى شركات الطاقة الأجنبية للبحث عن احتياطات إضافية. وبناءً على التجربة اللبنانية، فإن دول المنطقة، خاصة مصر والولايات المتحدة، تسعى الآن لدفع الاتفاقية في غزة إلى الأمام، ويبدو أن لإسرائيل الحق في إجراء حوار، حتى لو كان بشكل غير مباشر، وليس علناً، مع حماس، وسواء كان القرار الحالي سيؤدي لتطوير المجال أمام غزة أم لا، فلاشك أن الفضاء البحري والموارد الكامنة فيه تخلق الكثير من الفرص الدبلوماسية الجديدة لإسرائيل." وأوضح أنه "في العقد الماضي أصبحت إسرائيل قوة غازية إقليمية بفضل اكتشافات خزانات "تمار، ليفيathan، كاريش، وتانين"، من خلال الجمع بين احتياطات الغاز الكبيرة والقوة البحرية الفعالة، ولعل التوجه الإسرائيلي يذهب نحو إبرام الاتفاق مع السلطة الفلسطينية ومصر وتركيا، لأنه في الحالة اللبنانية، ورغم الصراعات السياسية الداخلية، فقد تم إنجاز الاتفاق البحري، وربما لعدم وجود حدود مادية في البحر، وبُعدّه عن أعين الجمهور، يمثلان مفتاحاً للحلول الممكنة التي قد تأتي في المستقبل على اليابسة."

وليس من السهل التكهن لأي مدى ينوي الاحتلال إحراز تقدم في ما يتعلق بتطوير حقل غزة البحري، وإلى أي مدى ستسمح التوترات في الداخل الإسرائيلي بالمرونة في مواجهة مطالب حماس، رغم أن الاحتلال يزعم أن مسألة تطوير حقل الغاز عملية ضرورية، لأن وقفها سيلحق الضرر بمصالح جميع الأطراف في المنطقة، رغم أن التحدي الكبير الذي ستواجهه الحكومة الإسرائيلية أن توضح للجمهور الحاجة لاتفاق يشبه اتفاقاً عارضته سابقاً مع لبنان، لكن الوقت وحده كفيل بمعرفة ما إذا كانت الأطراف المختلفة ستكرر ما حدث مع لبنان.

* * *

اعتراف إسرائيلي بتغيير الفلسطينيين قواعد اللعبة في الضفة الغربية

شكل انتقال المقاومة الفلسطينية في الضفة الغربية، إلى استخدام العبوات الناسفة، وإقامة بنية تحتية نحو أسلحة أكثر فاعلية، مفاجأة لجيش الاحتلال، الذي وقع في إخفاق استخباراتي، نتيجة فشله في تقييم ما تقوم به المقاومة. يوني بن مناحيم الضابط الإسرائيلي السابق في جهاز الاستخبارات العسكرية - أمان، أكد أن "قوات الاحتلال لم تكن مستعدة لهذا الاحتمال، ففي الأسابيع الأخيرة، دخلت المقاومة المسلحة في حرب باستخدام عبوات ناسفة متطورة، يتم تفعيلها عن بعد باستخدام الهواتف المحمولة ضد قوات الجيش الإسرائيلي التي تقتحم أو تخرج من المناطق (أ)، لأننا أمام عملية لبننة لمنطقة جنين، ما يعني أن الفلسطينيين يغيرون قواعد اللعبة التي تم استخدامها حتى الآن في محاولة لإلحاق إصابات بجيش الاحتلال." وأضاف في مقال نشره موقع زمن إسرائيل أن "إصابة سبعة جنود جراء عبوة ناسفة كبيرة في جنين تعتبر في نظر الفلسطينيين انتصاراً عظيماً على الجيش الإسرائيلي، وهم يمجدون الجماعات المسلحة في وسائل الإعلام

وشبكات التواصل، وسط تسريبات إسرائيلية بأن المقاومة الفلسطينية حصلت بالفعل على معلومات عن إنتاج عبوات ناسفة كبيرة في جنين، خاصة عقب تسلل مسلح من حزب الله مؤخرًا بتفجير عبوة ناسفة كبيرة ومتطورة عند مفرق مجدو." وزعم أن "المقاومة الفلسطينية أنتجت العديد من هذه الأجهزة في معامل المتفجرات، ما يجعل من تغيير قواعد اللعبة ليس فقط في مجال تخريب إنتاج العبوات الناسفة، ولكن أيضا في محاولة إنشاء بنى تحتية لإنتاج الصواريخ في منطقة جنين، حتى البدائية في المرحلة الأولى، من أجل تهديد العمق الإسرائيلي على مدن الخضرية والعفولة. وقد اعتقل الجيش عددا من المسلحين الذين اعترفوا بأن المعرفة الفنية نقلت إليهم من قطاع غزة، وكذلك تعليمات بناء البنى التحتية من حركة الجهاد الإسلامي، وتحاول تحويل طائرات بدون طيار عادية لطائرات مسيّرة هجومية من خلال إرفاق عبوات ناسفة بها بغرض مهاجمة قوات جيش الاحتلال." وأكد أن "قواعد اللعبة تم تغييرها من قبل الخلايا المسلحة في جنين، ما يتطلب من الجيش الإسرائيلي تغيير قواعد اللعبة من جهته أيضاً، ويحتاج لإعادة فحص طرق اقتحامه للمدن الفلسطينية ومخيمات اللاجئين لتجنب الدوس على الألغام أو العبوات الناسفة التي زرعتها المقاومون، ولهذه الغاية يحتاج الجيش لزيادة جهوده الاستخباراتية، وتحديد مواقع المعامل التفجيرية." وأوضح أن "مسؤولي الأمن الإسرائيلي يوصون بزيادة نشاط الوحدات السرية حتى تقوم بالاعتقالات، ما يعني أن أي اقتحام للمناطق الفلسطينية سيكون مصحوباً بشكل وثيق بالجرفات والمعدات الهندسية لإزالة الألغام والشحنات."

بالتزامن مع تغيير أساليب عمل جيش الاحتلال، فإن الدعوات تتوجه إليه لمزيد من قمع الفلسطينيين بشكل حاسم من أجل ما يصفه بتغيير وإعادة حرق وعي جيل فلسطيني شاب يتم تجنيده في قوى المقاومة، وهذا الجيل يسمى باللغة العربية "جيل ال2000"، لم يعرف اتفاقيات أوسلو، وولد بعد اندلاع الانتفاضة الثانية، وهذا الجيل لا يعرف جيش الاحتلال عن كثب، ولم يجرب قواته العسكرية الكبيرة، ويعاني من ارتفاع معدلات البطالة، ويكره السلطة الفلسطينية وآلياتها الأمنية.. بزعم أن ذلك ضروري لبناء توازن ردع جديد ضد الجيل الفلسطيني الجديد.

* * *

استطلاعات

استطلاع: لا يزال "غانتس" في الصدارة وتقدم "لبيد"



ترجمة شبكة الاهدد للشؤون الاسرائيلية

تشير نتائج استطلاع للرأي للقناة الـ 13 العبرية، الأحد، إلى أن حزب "غانتس" لا يزال في الصدارة متقدما على "الليكود" مع تقدم "يش عتيد" بمقعدين. وفيما يلي نتائج استطلاع الرأي:

همحني همملختي (غانتس) 28 مقعدا

الليكوذ (نتنياهو) 24

يش عتيد (لابيد) 20

شاس (درعي) 10

يهדות هتوارة 7

الصهيونية الدينية (سموتريتش) 6

عوتسما يهوديت (بن غفير) 5

إسرائيل بيتنا (ليبرمان) 6

حداش / تعال (الطبيي) 4

راعام (عباس) 6

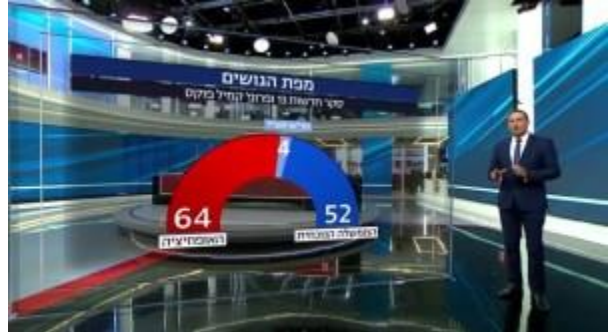
ميرتس 4

العمل (ميخائيلي) 0 لا يتجاوز نسبة الحسم

بلد (شحادة) لا يتجاوز نسبة الحسم



أما عن توزيع الكتل: كتلة نتניהو 52 مقعدا في حين أن كتلة المعارضة 64 مقعدا وحزب الطيبي 4 مقاعد.



مُطالبات بتعديل قانون العودة للسماح لليهود فقط بالهجرة للكيان

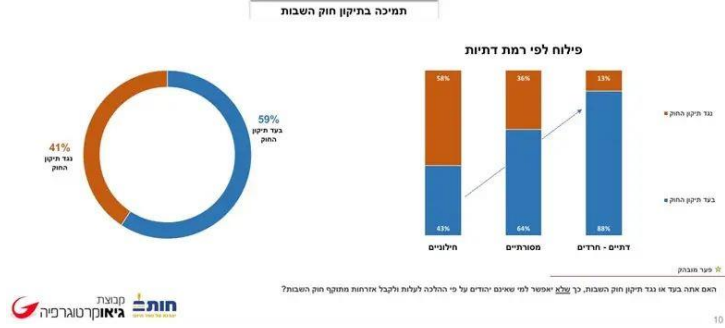
يتعاضم القلق بين مستوطني كيان العدو نتيجة للهجرة غير اليهودية إلى الكيان، مقابل انخفاض نسبة اليهود. وتشير نتائج استطلاع للرأي أجراه معهد "جيو كارتوغرافيا" أن 59% من مستوطني الكيان يؤيدون تعديل ما يسمى قانون العودة، بحيث لا يحق لغير اليهود الهجرة إلى الكيان، والحصول على الجنسية، مقارنة بـ 41% يعارضون التعديل.

ويظهر الاستطلاع أن 63% من المستطلة آراؤهم قلقون من انخفاض نسبة اليهود بعد هجرة غير اليهود إلى الكيان مقارنة بـ 37% غير ذلك. كما أن 62% يوافقون على وجود "إسرائيل" كدولة يهودية، مع زيادة في عدد المهاجرين غير اليهود المؤهلين، مقابل 38% لا يوافقون على وجود مثل هذا الخطر.

يشار إلى أن قانون العودة اليهودي والذي أقره الكنيست عام 1950 والذي يمكّن كل يهودي حول العالم من أن يتلقى "الجنسية الإسرائيلية" الكاملة في اللحظة التي يهاجر فيها للكيان، كما يشمل القانون أبناء وأحفاد اليهود، وأبناء وبنات أبناءهم وأحفادهم أيضاً.

יותר ממחצית מהציבור בעד תיקון חוק השבות כך שלא יאפשר למי שאינם יהודים לעלות ולקבל אזרחות.

ישנה עלייה בתמיכה בתיקון חוק השבות ככל שרמת הדתיות עלה.



يوجد حول العالم 10 مليون شخص تنطبق عليهم شروط القانون وقد فقد اليهود 10% من أغليبيتهم في الكيان خلال السنوات الماضية حيث كانوا يشكلون 89% في الخمسينات في حين يشكلون حالياً 74% فقط.

وبحسب الاتفاقيات الائتلافية لشركاء "نتنياهو"، سيتم تعديل بند الحفيد والذي يعني تقليص عدد المستفيدين من قانون العودة اليهودي، للتأكد من يهودية القادم إلى الكيان مهاجراً، بعد أن استفاد من هذا القانون أعداد كبيرة، أغلبهم من هجرة اليهود في التسعينات قادمين من الاتحاد السوفيتي، والذين لا زالوا يعتبروا عند بعض المؤسسات الرسمية والدينية في كيان العدو بأنهم غير يهود.

* * *

بعد ستة أشهر.. ما هي الدرجة التي يمكن أن تُعطى لحكومة نتنياهو؟

تشير نتائج استطلاع للرأي نشرته القناة الـ12، مساء الجمعة بمناسبة مرور 6 أشهر على إقامة حكومة نتنياهو، بأن أغلبية المستوطنين في كيان العدو يرون أن أداءها سيئ، وأكثر من 80 في المئة غير راضين عن أداء حكومة نتنياهو في قضايا غلاء المعيشة ومكافحة الجريمة. وقال في المئة من المشاركين في الاستطلاع إن أداء حكومة نتنياهو بعد ستة أشهر من توليها السلطة ضعيف. ووفقاً لنتائج الاستطلاع، يعتقد 25 في المئة فقط أن الحكومة تعمل بشكل صحيح. أما بين المصوتين لكتلة نتنياهو فإن 48 في المئة راضون عن الحكومة و46 في المئة يشعرون بخيبة أمل منها و6 في المئة لا يعرفون.

ويظهر الاستطلاع أن 49 في المئة من المستطلعة آراؤهم يعارضون انضمام حزبي "يش عتيد" و"همحني همملختي" إلى الحكومة. في المقابل فإن 39 في المئة يؤيدون تشكيل حكومة وحدة وطنية. بالإضافة إلى ذلك، فإن أكثر من نصف الناخبين للكتلة المناهضة لـ"نتنياهو" يؤيدون دخول (غانتس ولبيد) إلى الحكومة، مقابل 29 في المئة يعارضون الفكرة.

وعند السؤال عن الحكومة الأفضل أداء - حكومة نتنياهو أم حكومة بينيت-ليبد - أجاب 48 في المئة بأن الحكومة السابقة كانت أفضل، فيما أجاب 37 في المئة بأن الحكومة برئاسة بنيامين نتنياهو تعمل بشكل أفضل.

وطُلب من المستطلعة آراؤهم تقييم أداء حكومة نتنياهو في مختلف المجالات. وقد أجاب أغلبية كبيرة من المستطلعة آراؤهم 85 في المئة أن تكاليف المعيشة يتم التعامل معها بشكل سيئ. و 82 في المئة يشعرون بخيبة أمل من مكافحة الجريمة، مقارنة ب 11 في المئة فقط. وقالت أغلبية من 80 في المئة أيضا أن تعامل الحكومة مع مكافحة الاختناقات المرورية ضعيف مقابل 11 في المئة راضون عن الوضع.

طلب من المستطلعة آراؤهم تقييم أداء وزراء حكومة نتنياهو حيث حصل وزير الأمن القومي للعدو إيتمار بن غفير على الدرجة الأكثر سلبية، حيث اعتقد 72 في المئة أن أداءه ضعيف، مقابل 23 في المئة قالوا إنه جيد.

67 في المئة يشعرون بخيبة أمل من تصرفات وزير المالية سموتريتش فيما تقول نسبة من 26 في المئة أنهم راضون عن أدائه. وحصلت وزيرة النقل ميري ريغيف ووزيرة الإعلام غاليت ديستال أتابريان على درجة أسوأ من 62 في المئة من الناخبين. و فقط 28 في المئة يؤيدون أداء ريغيف، مقابل 16 في المئة قالوا إن أداء "أتابريان" جيد.

وتكشف نتائج الاستطلاع أن 73 في المئة يشعرون أن تعامل الحكومة مع تعزيز المصالحة بين سكان الكيان ضعيف، مقابل 15 في المئة فقط راضون عن عملها.

أجاب 66 في المئة من المستطلعة آراؤهم بأن أداء الحكومة في القضايا الأمنية ضعيف، مقارنة ب 29 في المئة يعتقدون أن التعامل العام مع موضوع الأمن جيد. وقالت نسبة من 74 في المئة أيضا أن الحكومة تتعامل مع مسألة التعديلات القضائية بشكل سيئ مقارنة مع نسبة من 17 في المئة تؤيد الطريقة الحالية.

* * *

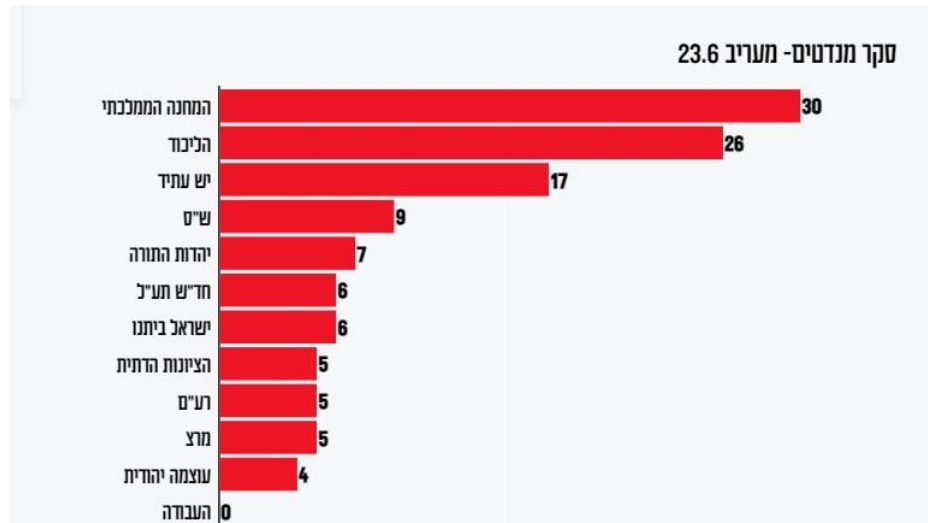
استطلاع: توازن في المقاعد بين "الليكود" و"همحني همملختي"

تشير نتائج استطلاع للرأي أجرته صحيفة معاريف صباح الجمعة، أن هناك استقرارا في عدد مقاعد الأحزاب المتنافسة، مقارنة بالاستطلاعات السابقة، حيث تراجع حزب "غانتس" إلى 30 مقعداً بدلاً من 32 في الأسبوع الماضي وارتفع "نتنياهو" إلى 26 مقعداً، مقارنة ب 24 مقعداً الأسبوع الماضي. وفيما يلي نتائج استطلاع الرأي:

- همحني همملختي (غانتس) 30 مقعداً.
- الليكود (نتنياهو) 26 مقعداً.
- يوجد مستقبل (لابيد) 17 مقعداً.
- شاس (درعي) 9 مقاعد.

- يهدوت هتוארה (غافني) 7 مقاعد.
- الصهيونية الدينية (سموتريتش) 5 مقاعد.
- الطيبي-عودة 6 مقاعد.
- راعام (عباس) 5 مقاعد.
- عوتسماه يهوديت (بن غفير) 4 مقاعد.
- إسرائيل بيتنا (ليبرمان) 6 مقاعد.
- ميرتس 5 مقاعد.
- بلد (أبو شحادة) 0 لا يتجاوز نسبة الحسم.
- العمل (ميخائيلي) 0 لا يتجاوز نسبة الحسم.

أما عن توزيع الكُتل: "كتلة نتنياهو" 51 مقعداً، في حين أن كتلة المعارضة 58 مقعداً، وحزب الطيبي 6 مقاعد + وراعام 5 مقاعد.



* * *

الخمسة الأوائل لقيادة الليكود بعد "نتنياهو"

تشير نتائج استطلاع للرأي أجراه موقع "مولكديم"، الموقع الأكثر شعبية بين موظفي الليكود، والذي صنف المرشحين الرئيسيين لقيادة الليكود في اليوم التالي لـ "نتنياهو"، حصل "يسرائيل كاتس" على المركز الأول، بينما "ياريف ليفين" المركز الثاني.

الاستطلاع التي نشرت صحيفة معاريف نتائجه، شارك فيه أكثر من 5 أعضاء من الليكود، وقد حصل "يسرائيل كاتس" على المركز الأول بـ 1317 صوتاً (43.27%)، وفي المرتبة الثانية "ياريف ليفين" بـ 595 صوتاً (19.55%)، وفي المرتبة الثالثة جاء "إيلي كوهين" بـ 238 صوتاً (7.82%)، وفي المركز الرابع "نير بركات" بـ 226 صوتاً (7.42%) وفي المركز الخامس "داني دانون" بـ 202 صوتاً (6.64%).

وقعت الكثير من الاضطرابات والغضب في دوائر الليكود الأسبوع الماضي، عندما قاد "نتياهو" الائتلاف وقال إنه ينوي نقل ممثل المعارضة إلى لجنة الاختيار القضائي إلى جانب ممثل الائتلاف. وعلى وسائل التواصل الاجتماعي، كتب نشطاء الليكود: "لقد باع نتياهو الإصلاح، واستسلم نتياهو لليسار الفوضوي، ويجب ألا نمد يد العون للحماية." ومع ذلك، نما الغضب وبلغ ذروته عندما أصبحت نتائج انتخابات لجنة القضاة معروفة.

* * *

تقارير

تايمز أوف إسرائيل: بعد مؤامرة قبرص، إسرائيل تتعهد بإحباط الإرهاب الإيراني "أينما يظهر"

قال مكتب رئيس الوزراء إن إسرائيل تعمل على نطاق واسع و"في كل مكان لحماية اليهود والإسرائيليين"، بعد أن أحبطت نيكوسيا عملية إرهابية إيرانية مزعومة

أقرت إسرائيل رسمياً مساء الأحد بأنه قد تم إحباط هجوماً إرهابياً إيرانياً يستهدف أهدافاً إسرائيلية ويهودية في قبرص مؤخراً، وحذرت من أن عناصرها سيستمرون في إحباط "الإرهاب الإيراني أينما يظهر"، بما في ذلك في إيران. وأفادت وسائل الإعلام القبرصية عن المؤامرة المشتبه بها في وقت سابق يوم الأحد، والتي يعتقد أنها مرتبطة بالحرس الثوري الإسلامي الإيراني، وهو فرع من الجيش الإيراني تعتبره عدة دول منظمة إرهابية، بما في ذلك الولايات المتحدة.

وقال موقع Phile News إن أجهزة المخابرات القبرصية أحبطت المؤامرة، بالتعاون مع وكالات أجنبية أخرى، قيل إنها من إسرائيل والولايات المتحدة.

وأصدر مكتب رئيس الوزراء مساء الأحد بياناً صحفياً جاء فيه أن "دولة إسرائيل تعمل بأساليب متنوعة في كل مكان لحماية اليهود والإسرائيليين، وستواصل العمل لتدمير الإرهاب الإيراني أينما يظهر، بما في ذلك في الأراضي الإيرانية." وقال البيان إن إسرائيل "ترحب" بعملية إحباط المؤامرة واتهمت طهران بأنها "المصدر" الرئيسي للإرهاب في العالم.

وحذر مجلس الأمن القومي الإسرائيلي في وقت سابق من هذا العام من أنه من المحتمل أن تستهدف إيران اليهود والإسرائيليين في دولتي قبرص واليونان. هذه الدول هي وجهات سفر شعبية لدى السياح الإسرائيليين، بالإضافة إلى وجود جاليات مغتربة كبيرة نسبياً.

في شهر مارس، ألقت الشرطة اليونانية القبض على مواطنين باكستانيين زُعم أنهما كانا يخططان لهجمات إرهابية كبيرة نيابة عن إيران ضد أهداف إسرائيلية ويهودية في البلاد. وقال الموساد، الذي ساعد في التحقيق اليوناني، في بيان إن الاثنين كانا جزءًا من شبكة إرهابية إيرانية. وقال مسؤول حكومي يوناني لوكالة أسوشيتد برس في ذلك الوقت أن أحد الأهداف كان مطعم كوشير في وسط أثينا، وهو جزء من "بيت حاباد" في العاصمة. وأشارت تقارير أخرى إلى أن الهدف كان "بيت حاباد" نفسه. وقالت وسائل إعلام قبرصية يوم الأحد إن المهاجمين المشتبه بهم في المؤامرة الجديدة التي تم إحباطها استخدموا الجزء الشمالي من الجزيرة كنقطة إنطلاق للهجوم المحتمل وأن أجهزة المخابرات القبرصية تابعت الخلية عن كثب لعدة أشهر. وتكهنت وسائل الإعلام الإسرائيلية العبرية بأن الأهداف المحتملة في قبرص ربما كانت أيضًا "بيت حاباد" أو مطعم كوشير. وأفادت القناة 13، دون الاستشهاد بمصادر، أن المسؤولين في إسرائيل يقيمون ما إذا كانت المؤامرة تنطوي على اغتيال رجل أعمال إسرائيلي - على غرار مؤامرة 2021 الفاشلة - أو قتل سياح إسرائيليين.

وقال مسؤول قبرصي لم يذكر اسمه لموقع Phile News إن إحباط المخطط أظهر أن قبرص لن تسمح لتزاعها الإقليمي بإحداث "فجوة أمنية" يمكن من خلالها تنفيذ هجمات. وفي أكتوبر 2021، قالت إسرائيل ل إنه تم إحباط مخطط إيراني ضد رجال أعمال إسرائيليين في قبرص. وبحسب التقارير، فإن القاتل المأجور من أصل أذربيجاني وصل إلى قبرص على متن رحلة جوية من روسيا بجواز سفر روسي. بعد أن حط في لارنكا على الجانب الجنوبي القبرصي من الجزيرة، توجه بحسب التقارير إلى مدينة باراليمي التي تسيطر عليها تركيا في الشمال حيث استأجر غرفة ومركبتين. وبحسب ما ورد عبر الحدود القبرصية التركية ذهابا وإيابا عدة مرات على دراجة. ووجهت قبرص التهم إلى ستة أشخاص في المؤامرة، من بينهم المشتبه به الرئيسي وثلاثة باكستانيين. ولقد تم أيضا إحباط مخططات إيرانية ضد إسرائيليين في عدة دول أخرى خلال العام الماضي. وفي نوفمبر، أحبط مسؤولو الأمن الجورجيون محاولة مواطن باكستاني لقتل إسرائيلي في جورجيا بأوامر من عميل إيراني. وفي الصيف الماضي، أحبطت القوات التركية محاولات عملاء إيرانيين لقتل إسرائيليين في إسطنبول، واعتقلت ثلاثة رجال. جاءت الأنباء بعد شهر من نجاح جهاز الموساد ونظرائه المحليين بإحباط ثلاث هجمات إيرانية استهدفت مواطنين إسرائيليين في إسطنبول. ولقد نفت إيران هذه المزاعم.

تخوض إيران وإسرائيل منذ عقود حرب ظلال في أنحاء الشرق الأوسط وخارجه.

* * *

تايمز أوف إسرائيل: نتنياهو يعلن وقف مؤقت لبناء توربينات الرياح في مرتفعات الجولان

أعلن مكتب رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو يوم السبت عن وقفة وجيزة ومؤقتة لمشروع بناء توربينات الرياح في مرتفعات الجولان الذي أثار احتجاجات كبيرة من قبل أفراد المجتمع الدرزي هذا الأسبوع. وقال بيان من مكتب رئيس الوزراء إن نتنياهو تحدث مع الشيخ موفق طريف، زعيم الطائفة الدرزية في إسرائيل، وأبلغه أن البناء سيتوقف إلى ما بعد عطلة عيد الأضحى يوم الأربعاء. وجاء هذا الإعلان بعد يوم من تحذير طريف للحكومة بوقف العمل على توربينات الرياح بالقرب من بلدة مجدل شمس، أو مواجهة "رد فعل لم تشهد البلاد من قبل" ودعا رئيس الوزراء لوجود ترتيب يكون مقبولاً على السكان الدرزيين.

وتحدث طريف في اجتماع طارئ في كفر ياسيف مع حوالي 2000 شخص حول أحداث الأسبوع الماضي، بحسب صحيفة "هآرتس". كما حث قادة إسرائيل على إلغاء القوانين التي تميز ضد الدرور، والتي قال إنها تشمل قانون الدولة القومية المثير للجدل لعام 2018، والذي يعرّف إسرائيل على أنها وطن الشعب اليهودي؛ وما يسمى بقانون كامينيتس لعام 2017، الذي فرض عقوبات شديدة على البناء غير القانوني والذي تقول الأقليات إنه يتم استخدامه لاستهدافهم بشكل غير متناسب. ونادى مكتب نتنياهو في البيان إلى إيجاد حلول لقضايا الإسكان للطائفة الدرزية، وخاصة أولئك الذين خدموا في الجيش. وفي لقاء كان مقررا مسبقا مع قادة الدرور يوم الجمعة، قال رئيس أركان الجيش الإسرائيلي هرتسي هاليفي إن الجيش يريد "المساواة والشراكة"، مشيرا إلى أن المجتمع الدرزي "قدم مساهمة استثنائية للأمن القومي من خلال الخدمة في الجيش الإسرائيلي". "حتى في الأوقات الصعبة، علينا العمل وفقاً للقانون وأن نسعى إلى حلول جيدة."

وقال وزير الأمن الوطني إيتمار بن غفير الخميس إن العمل على مشروع مزرعة توربينات الرياح سيتوقف خلال عطلة عيد الأضحى الأسبوع المقبل، بعد الاحتجاجات الجماهيرية، لكنه سيستأنف بعد ذلك مباشرة.

وكان بن غفير قد اتخذ في السابق نهجاً متشدداً تجاه احتجاجات الدرور ضد توربينات الرياح. وقال بن غفير على تويتر بعد اجتماعه مع طريف ومجلس الطائفة الدرزية: "سيستمر المشروع كالمعتاد. الحكم مهم لنا جميعاً. دولة إسرائيل لن تخضع لمن يلقون الزجاجات الحارقة."

وفي فيديو آخر نشره بن غفير، قال طريف إن "الطائفة الدرزية تعارض العنف، نحن ندين العنف." وقال طريف "نتفق جميعاً على هذا"، مضيفاً أن المجتمع يخطط لإجراء محادثات إضافية حول المشروع مع المسؤولين الحكوميين. وقال: "أمل حقاً أن نتوصل إلى اتفاقات خلال أيام العيد."

وتحولت الاحتجاجات الجماهيرية ضد مزارع توربينات الرياح إلى أعمال شغب يومي الثلاثاء والأربعاء، حيث أحرق المتظاهرون الدرور الإطارات وألقوا الحجارة والألعاب النارية والزجاجات الحارقة على قوات الشرطة المكثفة التي حرس المنطقة. وأصيب 12 شرطياً في المواجهات، وأصيب ثمانية متظاهرين بجروح - أربعة منهم في حالة خطيرة، بينهم واحد جرح تعرضه لاطلاق النار. وقالت الشرطة إن المظاهرات تصاعدت إلى قيام المتظاهرين بإغلاق الطرق ومحاولة اقتحام موقع للشرطة في بلدة مسعدة، واستخدام بعضهم للذخيرة الحية. ووقعت الاحتجاجات في عدة مواقع. وفي وقت سابق يوم الخميس، ورد أن بن غفير ألغى قرار مفوض الشرطة الإسرائيلية كوبي شبتاي، الذي أراد وقف المشروع. واستمرت أعمال البناء يوم الخميس رغم الاضطرابات في اليوم السابق.

وبحسب عدد من التقارير، أمرت الشرطة في البداية بوقف العمل على توربينات الرياح في أعقاب الاحتجاجات، قبل أن تراجع عن قرارها وتسمح باستمرار العمل. وأصدرت الشرطة الإسرائيلية بيانا نفت فيه التقارير، وقالت إن مثل هذا القرار يعود إلى المؤسسة السياسية وحدها. وجاء في بيان نتنياهو أن قرار تجميد البناء مؤقتا جاء بناء على توصية شبتاي ورئيس الشاباك رونين بار.

وجعلت إسرائيل من تحويل انتاجها من الطاقة نحو وسائل نظيفة هدفا لها، حيث تشكل طاقة الرياح عنصرا هامة من بين هذه الخطط. وقالت وزارة الطاقة إن مرتفعات الجولان، بارتفاعها الشاهق ووديانها التي تعصف بها الرياح، هي موقع مثالي لتوربينات الرياح.

يقول مالكو الأراضي الذين وقعوا اتفاقيات الإيجار مع "إنرجيكس (Energix)"، الشركة التي تقف وراء المشروع، إنهم لم يكونوا على دراية بالآثار المحتملة لوجود توربينات على أرضهم، وأنه تم إغواؤهم بالمبالغ الضخمة للتوقيع على ما يصفونه بعقود إيجار شديدة القسوة، إلى جانب المقاطعة للشركة التي فرضها زعماء دينيون مؤثرون، مما دفع الكثيرين إلى الانسحاب.

استولت إسرائيل على الجولان من سوريا في حرب "الأيام الستة" في عام 1967 وقامت بضمها إليها في عام 1981 - في خطوة لم يعترف بها المجتمع الدولي حتى قامت إدارة الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب بذلك في عام 2019. ويتحدث سكان الجولان الدروز، الذي يبلغ عددهم نحو 26 ألف نسمة، اللغة العبرية ويحملون إقامة إسرائيلية التي تسمح لهم بالسفر والعمل بحرية. المنطقة تضم أيضا 22 ألف إسرائيلي، وهي وجهة شعبية للسياح الإسرائيليين. ولكن معظم السكان الدروز اختاروا عدم الحصول على الجنسية الإسرائيلية - مما يعني أنهم لا يدلون بأصواتهم في الانتخابات العامة وبالتالي لا يوجد لديهم ممثلين منتخبين في الكنيست - ولا يزال الكثيرون منهم يشعرون بارتباط وثيق بسوريا، على الرغم من حدوث تغيير بطيء في هذا التوجه مع قيام المزيد والمزيد منهم بتقديم طلبات للحصول على الجنسية بهدوء. ويشارك الدروز من أجزاء أخرى من إسرائيل بشكل كامل في الحياة المدنية، ويشتهرون بمساهماتهم في الجيش وقوات الأمن في البلاد.

* * *

تايمز أوف إسرائيل: تقرير: مستوطنون يقيمون خلال ساعات الليل عدة بؤر استيطانية غير قانونية في الضفة الغربية

النشطاء يخططون لإقامة 4 بؤر استيطانية أخرى على الأقل، بالإضافة إلى إفياتار، وأقاموا مبان بالقرب من مستوطنة عيلي، التي قُتل بالقرب منها 4 إسرائيليون في هجوم إطلاق نار وتمت إقامة عدد من البؤر الاستيطانية غير القانونية خلال ساعات الليل في أنحاء الضفة الغربية، بحسب عدة تقارير إعلامية عبرية الجمعة، في أعقاب هجوم إطلاق نار دام نفذه مسلحان فلسطينيان يوم الثلاثاء وأسفر عن مقتل أربعة إسرائيليون بالقرب من مستوطنة عيلي بالجزء الشمالي من الأراضي. وأفادت القناة 12 بسبعة بؤر استيطانية غير قانونية على الأقل، في حين قالت صحيفة "هآرتس" إنه تم إقامة "عدة" بؤر استيطانية منذ يوم الأربعاء بعلم القيادة السياسية.

ونشر صحفي فلسطيني صوراً على "تويتر" لبؤرة استيطانية جديدة في منتصف الإعداد بالقرب من بلدة سلفيت الفلسطينية القريبة من بؤرة عمانوئيل الاستيطانية.

تأتي التقارير بعد يوم من قيام مستوطنين بإنشاء بؤرة استيطانية غير قانونية على بعد كيلومترات قليلة من مستوطنة عيلي ليل الأربعاء. وأظهرت صور وفرتها حركة "سلام الآن" خمسة مبان تم بناؤها من جدران معدنية مسبقة الصنع في الموقع، بالقرب من مستوطنة معاليه ليفونا في شمال الضفة الغربية عبر الطريق 60 من عيلي. وبشكل منفصل، استقر العشرات

وربما المئات من نشطاء المستوطنين في بؤرة إفياتار الاستيطانية غير القانونية، التي تم إخلاؤها في مناسبات كثيرة وتبعد بضعة كيلومترات عن عيلى، وأقاموا فعاليات وأنشطة في الموقع في الأيام الأخيرة.

وقام وزير الأمن القومي إيتمار بن غفير بزيارة إفياتار صباح الجمعة، وحض المستوطنين الإسرائيليين اليهود على "الركض إلى قمم التلال"، وهي دعوة لإقامة بؤرة استيطانية. وقال بن غفير: "ينبغي أن تكون مستوطنة كاملة هنا. ليس هنا فقط ولكن على جميع قمم التلال من حولنا. علينا استيطان أرض إسرائيل وفي الوقت نفسه ينبغي علينا شن حملة عسكرية، وتفجير مبان، واغتيال الإرهابيين. ليس واحدا أو اثنين، ولكن العشرات، المئات، أو إذا لزم الأمر، الآلاف."

بعد الزيارة، ورد أن اشتباكات اندلعت بين قوات الأمن الإسرائيلية وفلسطينيين من قرية بيتا المجاورة، الذين يقولون إن إفياتار بنيت على أراضي القرية. كما اقتحمت مجموعات من المستوطنين عددا من البلدات والقرى الفلسطينية منذ يوم الثلاثاء انتقاما من الهجوم، وقاموا بإضرار النيران في المنازل والمركبات والحقول، وأرهبوا السكان.

ليل الثلاثاء، اعتدى عدد غير معروف من المستوطنين على عدد من البلدات الفلسطينية في منطقة نابلس بشمال الضفة الغربية، بما في ذلك حوارة، التي كانت مسرحا لاعتداء دام آخر نفذه المستوطنون في وقت سابق من هذا العام بعد هجوم إطلاق نار فلسطيني، وقاموا بحرق مركبات وحقول ورشق منازل بالحجارة. كما هاجم المئات من المستوطنين الإسرائيليين بلدي ترمسعيا وعوريف الفلسطينيتين بعد ظهر الأربعاء - بعد وقت قصير من دفن ضحايا هجوم الثلاثاء. واندلعت مواجهات بين قوات الأمن الإسرائيلية، التي حاولت تفريق المستوطنين، والسكان الفلسطينيين الذين رشقوا القوات بالحجارة والألعاب النارية، مما أسفر عن مقتل شاب فلسطيني (27 عاما) وإصابة 12 آخرين على الأقل.

وقُتل شاب فلسطيني - وهو عمر قطين (27 عاما) - في ظروف غامضة في ترمسعيا. على الرغم من اللقطات التي صورتها كاميرات المراقبة والتي أظهرت يهود إسرائيليين يطلقون النار في القرية، إلا أن مصدرا دفاعيا قال لـ"تايمز أوف إسرائيل" الجمعة إن السلطات الأمنية الإسرائيلية لم تكن على علم بقيام المستوطنين بإطلاق النار خلال أعمال الشغب.

وتم اعتقال أربعة مشتبه بهم في هجمات المستوطنين. وندد الجيش بالهجمات، مؤكدا أن عنف المستوطنين زاد من صعوبة تركيز الجيش على مهمته الأساسية، وهي حماية المدنيين الإسرائيليين.

وندد رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو يوم الأربعاء باعتداءات المستوطنين في بيان تناول أيضا الاشتباكات غير ذات الصلة في مرتفعات الجولان، داعيا الإسرائيليين إلى الامتنال للقانون. وكان الرد الرسمي لحكومته هو إعلان الترخيص الوشيك لبناء 1000 وحدة سكنية جديدة في عيلى. كما أعطت الحكومة الضوء الأخضر لشرعنة بؤرتين استيطانيتين بالقرب من عيلى، التي تبعد نحو خمس كيلومترات جنوب إفياتار، بأثر رجعي. جاء ذلك بالإضافة إلى موقع استيطاني آخر في المنطقة كان من المقرر بالفعل الموافقة عليه في اجتماع يوم الاثنين حيث من المتوقع أن تصرح السلطات بنحو 5800 وحدة سكنية استيطانية في أنحاء الضفة الغربية.

حتى يوم الجمعة، لم يصدر أمر بإخلاء إفياتار، إلا أن وزارة الدفاع أحبطت محاولات سابقة لإعادة الاستيطان في المنطقة. ظهور بن غفير وشخصيات أخرى من الإئتلاف في البؤرة الاستيطانية جعل أيضا من فكرة إخلائها الوشيك أقل احتمالا. كما

أن الإدارة المدنية لم تصدر بعد أوامر لإخلاء نشطاء المستوطنين من البؤرة الاستيطانية. ووم الجمعة، أفادت القناة 13 أن نشطاء المستوطنين الذي توجهوا إلى إفياتار هذا الأسبوع يخططون أيضا لإقامة أربع بؤر استيطانية غير قانونية أخرى بالقرب من بؤر استيطانية أو مستوطنات قائمة تضم عمانوئيل، تكواع، نيفي إيرز وميفؤوت يريحو – أيضا بعلم المسؤولين. تم إنشاء إفياتار في الأصل بشكل غير قانوني وبدون ترخيص في عام 2013 بعد هجوم وقع في بالقرب من تقاطع تبواح، والذي قُتل فيه إفياتار بوروفسكي. تم هدم البؤرة الاستيطانية في وقت لاحق، ولكن في عام 2021 رتبت منظمة "نحاله" الاستيطانية عودة العديد من العائلات والناشطين إلى الموقع.

وعدت حكومة نتياهو السابقة بإيجاد حل لسكان إفياتار مقابل تركهم البؤرة الاستيطانية طواعية دون هدم المباني في الموقع. وتعدت حكومة نتياهو الجديدة، التي تولت السلطة في ديسمبر، في اتفاقياتها الائتلافية مع حزب "الصهيونية المتدينة" بزعامة بتسلئيل سموتريتش بشرعنة إفياتار، التي قد تكون مبنية على أراض مملوكة لسكان القرى الفلسطينية المجاورة، إلا أن هذه المسألة لم يتم تسويتها بالكامل.

* * *

24NEWS: تقرير: إسرائيل بحاجة إلى سلطة فلسطينية تعمل بفاعلية وفق نتياهو

"نحن بحاجة للسلطة الفلسطينية. لا يمكننا السماح لها بالانهيار. نحن مستعدون لمساعدتها ماليا". وأضاف: "حيثما تنجح في العمل، فإنها تقوم بالمهمة بالنيابة عنا"

عقب رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتياهو على مستقبل السلطة الفلسطينية وفق تقرير، على خلفية المخاوف من تآكل سلطتها بعد انتهاء فترة الرئيس محمود عباس البالغ 87 عاما. وقال رئيس الوزراء في تصريحاته أمام لجنة الشؤون الخارجية والأمن، إن إسرائيل ليس لديها مصلحة في انهيار إدارة السلطة الفلسطينية بعد عباس وتعهد بدعمها، بحسب هيئة البث الرسمية- كان. وتابع نتياهو: "نحن بحاجة للسلطة الفلسطينية. لا يمكننا السماح لها بالانهيار. كما أننا لا نريدها أن تنهار. نحن مستعدون لمساعدتها ماليا". وأضاف: "حيثما تنجح في العمل، فإنها تقوم بالمهمة بالنيابة عنا." كما قال رئيس الوزراء إن إسرائيل "تستعد لليوم التالي" بعد عباس الذي لم يمهد بعد الطريق لمن يخلفه. فيما يتعلق بتطلعات الفلسطينيين لدولة مستقلة، قال نتياهو إنه "يجب قمع طموحهم في إقامة دولة".

تأتي هذه التصريحات على خلفية التصعيد الذي تشهده الضفة الغربية وسط ضلوع الفلسطينيين بسلسلة من الهجمات المسلحة التي استهدفت مواطنين وجنود إسرائيليين في الأسابيع الأخيرة قوبلت بعمليات عسكرية انتقائية أحيانا وواسعة في بعض الأحيان أوقعت عددا من الفلسطينيين. كما سيطرت على المشهد العام الأعمال الانتقامية التي قام بها مستوطنون في قرية ترمسعا وحوارة وأم صفا في الأيام القليلة الماضية. ومما يعقد الوضع قرار الحكومة الإسرائيلية الذي أعلنت عنه الأسبوع الماضي بناء آلاف الوحدات في مستوطنات الضفة الغربية.

تجدد الإشارة إلى أن تصريح نتياهو حول 'قمع طموح الفلسطينيين في إقامة دولتهم' لا يتجانس مع سياسة حليفه الأكبر الولايات المتحدة التي تقول بوجود العمل على حل الدولتين الذي يفضي إلى إقامة دولة فلسطينية قابلة للحياة، وهي تصريحات تتكرر في الآونة الأخيرة في ظل تدهور الأوضاع الأمنية في الضفة الغربية .

* * *

الاحتلال يعزز قواته بالضفة.. وزيادة في عنف المستوطنين تجاه القرى الفلسطينية

ترجمة: عدنان أبو عامر . موقع عربي 21

قرر جيش الاحتلال الإسرائيلي، الدفع بالمزيد من القوات إلى الضفة الغربية المحتلة، وتعزيز قواته في المنطقة بـ"كتيبتين إضافيتين"، وذلك بناء على تقييم جديد للوضع الأمني، بالتزامن مع زيادة عنف المستوطنين ضد الفلسطينيين بحماية قواته. وجاء في بيان الجيش الإسرائيلي، أنه "بناء على تقييم الوضع في الجيش، تقرر استدعاء كتيبتين إضافيتين إلى منطقة يهودا والسامرة (التسمية التوراتية للضفة الغربية)، بدءاً من (الأحد). يأتي ذلك متابعاً لتعزير القوات الذي بدأ الأسبوع الماضي". وكان جيش الاحتلال قد أعلن، الثلاثاء الماضي، تعزيز قواته بالضفة بـ"عدد من الوحدات العسكرية"، في أعقاب عملية إطلاق النار التي نفذت وسط الضفة الغربية المحتلة، وأسفرت عن مقتل أربعة مستوطنين وإصابة آخرين.

عيناف حالي مراسلة صحيفة "يديعوت أحرونوت"، أجرت جولة ميدانية في القرى الفلسطينية التي تعرضت في الأيام الأخيرة لجرائم المستوطنين، لاسيما ترمسعيا ولبن الشرقية، ناقلة عن سكانها أن الهجمات التي نفذها المستوطنون تمت، فيما جيش الاحتلال لم يحاول منعهم من التقدم نحوهم، وحمايتهم. وأشارت الصحيفة إلى أن "المستوطنين حاولوا ارتكاب مذبحه ضد الفلسطينيين، كما حصل في بلدة حوارة" شمال الضفة الغربية المحتلة. وأضافت أن "المستوطنين أحرقوا العديد من منازل الفلسطينيين عند مداخل القرى الفلسطينية"، واصفة ما جرى بـ"المروع"، لافتة إلى قيام مستوطنين بإطلاق النار على الفلسطينيين الذين لا يوجد من يحميهم. وتابعت بأن جيش الاحتلال لم يحرك ساكناً تجاه اعتداءات المستوطنين المستمرة، التي طالت عشرات الممتلكات الفلسطينية، وتسببت بخسائر كبيرة. وشملت أعمال الشغب التي ارتكبها المستوطنون في القرى الفلسطينية، الحرق العمد، وتدمير الممتلكات، وإلقاء الحجارة، وحتى إطلاق النار الحي.

إليشع بن كيمون المراسل العسكري لصحيفة "يديعوت أحرونوت"، أكد أن "أعمال الشغب التي نفذها المستوطنون ضد القرى الفلسطينية، تمثلت بإضرام النار في المنازل، وإطلاق النار، ووضع المتاريس والإطارات المحترقة على الطرق، والرشق بالحجارة، مما دفع مصدراً أمنياً إسرائيلياً للتحذير من "أجواء مذبحه"، تنتقل من قرية إلى قرية. وأضاف في تقريره "معدل حوادث العنف والجرائم القومية اليهودية في أنحاء الضفة الغربية، وبات نطاق الظاهرة أخذ في الازدياد، حتى إنه في أحد الحالات كانت أم فلسطينية وطفلاها الصغيران يقيمان في أحد المنازل في ذلك الوقت، وسادت النيران في مدخله، وبمعجزة تم إنقاذهم". ونقل عن مسؤول أمني إسرائيلي، أنه "منذ عدة أشهر حصل ارتفاع في مستوى العنف اليهودي ضد الفلسطينيين، وفي عدد الأشخاص الذين يشاركون فيه، وهذا اتجاه مزعج للغاية، ويمكن أن يؤدي لعدم الاستقرار الأمني في المنطقة، ومن ثم، فإن ما يحدث في القرى الفلسطينية في الأيام الأخيرة هو إرهاب يهودي، وأصبح عدوانهم أكثر عنفاً وجرأة، في الماضي لم يكن مرئياً، بل مخفياً بطريقة معينة، واليوم باتت تحصل أحداث عنيفة في وضوح النهار دون خوف، وهذا وضع خطير".

يغفل الإسرائيليون حقيقة أن هذه الجرائم اليهودية لا تردع الفلسطينيين فحسب، بل تثير المنطقة، وقد تسبب بمزيد من

التدهور الخطير للوضع الأمني، مع أن هذه الجرائم تثير شعورا قويا بانعدام الأمن بين الفلسطينيين، وزيادة ارتفاع ألسنة اللهب، مما يؤدي لتقويض الاستقرار الأمني، في ضوء ما تحظى به هذه الجرائم من رعاية اليمين المتطرف، بمن فيهم شركاء الائتلاف الحكومي.

* * *

تقارير: المستوطنون يتواصلون مع سموتريتش وبن غفير ونفذوا 85 اعتداء

ترجمة: بلال ضاهر. موقع عرب 48

نفذ المستوطنون أكثر من 85 هجوما إرهابيا في بلدات وقرى فلسطينية في الضفة الغربية، منذ يوم الثلاثاء الماضي، حسبما قال مسؤول أمني إسرائيلي اليوم، الإثنين، فيما أشار موقع "واينت" الإلكتروني إلى أن هؤلاء المستوطنين من تنظيم "شبيبة التلال" الإرهابي على اتصال مباشر ومتواصل مع وزراء وأعضاء كنيست، خاصة من حزب الصهيونية الدينية برئاسة وزير المالية، بتسلئيل سموتريتش، وحزب "عوتسما يهوديت" برئاسة وزير الأمن القومي، إيتمار بن غفير.

ونقلت موقع "واللا" الإلكتروني عن المسؤول الأمني الإسرائيلي قوله "إننا نقرب من اللحظة التي سيخرج فيها حجم الجرائم القومية (للمستوطنين) عن السيطرة". ورغم أن قادة الأجهزة الأمنية الإسرائيلية أكدوا في بيان مشترك، نهاية الأسبوع الماضي، على اعتداءات المستوطنين ضد الفلسطينيين هي "إرهاب"، إلا أن المتحدثين الأمنيين يصفونها بأنه "جرائم قومية". وأضاف أنه "منذ العملية القاتلة والمؤلمة في (مستوطنة) عيلي (الثلاثاء الماضي) وحتى ظهر أمس الأحد، وردت تقارير عن 85 جريمة قومية. ووردت تقارير عن 25 جريمة قومية خلال نهاية الأسبوع الماضي وحدها، وغالبيتها إضرام النار (في بيوت وسيارات الفلسطينيين). ما الذي تغير عن السنوات الماضية؟ حجمها ومراكزها. ويوجد مراكز حرائق وعنف أكثر وبالترامن. واعتقل 11 مستوطنا وجرى التحقيق معهم بشبهة جرائم قومية في الأسبوع الأخير"، رغم مشاركة مئات المستوطنين في الهجمات على البلدات والقرى الفلسطينية.

وتابع المسؤول الأمني الإسرائيلي أن "الشرطة لا تعزز قواتها ميدانيا، والجيش لا ينجح في السيطرة على الوضع. ولا يوجد عدد قوات يكفي للتعامل مع كافة النقاط. لذلك تقرر تعزيزها بكتائب أخرى."

وبحسب مصادر في فرقة الضفة الغربية العسكرية في جيش الاحتلال الإسرائيلي، فإنه "يوجد شعور بفقدان الرسن في المنطقة. وعادة تستمر الجرائم القومية يوما أو يومين وليس أكثر، والمنطقة ليست هادئة. وحاليا لا توجد قوات كافية من أجل وقف الحرائق ضد الفلسطينيين". وكررت المصادر القول إن "الجرائم القومية تزيد احتمالات الإرهاب الفلسطيني ولذلك تقرر تعزيز المنطقة بقوات من وحدتي ماجلان وإغوز التي تشن عمليات هجومية من أجل إحباط نوايا لمهاجمة مستوطنات وطرقا. والتخوف الكبير هو من تسلل مفاجئ إلى مستوطنة. فعندما يحرقون منزلا تتواجد فيه امرأة مسنة مع بنات، يتزايد الاحتمال أن يخرج شاب (فلسطيني) في العشرين من عمره لتنفيذ عملية."

وقال المسؤول الأمني الإسرائيلي، على خلفية التحذير الأميركي لحكومة نتنياهو من التصعيد الأمني في الضفة الغربية، إنه "لا نتذكر فترة كهذه من التنديدات الواسعة، في الغرف المغلقة وفي العلن. وهذا يحرج الجيش الإسرائيلي، ويحرج وزارة الأمن، ويحرج الحكومة الإسرائيلية"، علما أن نتنياهو امتنع حتى اليوم عن التنيديد، أو حتى التطرق، إلى اعتداءات المستوطنين.

وأضاف أنه في ظل هذا الوضع "ليس واضحا ماذا سيحدث بعد وقت قصير، وهذا يجعل الوضع خطيرا. وهذه الأحداث وصلت إلى أماكن لم تحدث فيها في الماضي، مثل أريحا". وأشار المسؤول الأمني إلى أن "رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، يتلقى تقارير بشكل متواصل حول الأحداث الميدانية"، بادعاء أنه "يريد أن يعرف ما الذي يحدث فعليا من أجل أن يفهم إذا كانوا ينجحون بتهدئة الأجواء".

ولفت موقع "واينت" الإلكتروني إلى "العلاقات المباشر" بين عناصر "شبيبة التلال" مع أعضاء كنيست ووزراء، وإلى "وجود اتصالات مباشرة بين شبيبة التلال ومستشاري الوزيرين بن غفير وسموتريتش وأعضاء كنيست آخرين". وأضاف "واينت" أن عددا كبيرا من عناصر "شبيبة التلال" يعرفون المقربين من بن غفير جيدا. "وهناك من يدعي أن هؤلاء المقربين أصبحوا بالنسبة لهم عنوانا لأي توجه. وبالأمس، على سبيل المثال، حضرت عضو الكنيست ليمور سون هار ميلخ (من حزب بن غفير) إلى جلسة المحكمة التي تم خلالها تمديد اعتقال معتقلي الشباك" الذين شاركوا في الهجمات الإرهابية على البلدات الفلسطينية.

وأشار "واينت" إلى أن "قادة المستوطنين انتقدوا الاعتقال الإداري (ضد عناصر "شبيبة التلال")، ويعتبرون أنه يحظر تطبيقه على مشتهين بجرائم قومية يرتكبها يهود. وثمة أهمية للإشارة إلى أن الوزراء وأعضاء الكنيست يتلقون إفادات مباشرة من المشتهين بهذه الأحداث والمقربين منهم". وفي موازاة اعتداءات المستوطنين، أقام مستوطنون سبعة بؤر استيطانية عشوائية جديدة خلال ساعات معدودة، يوم الخميس الماضي، وبضمن ذلك عاد مئات المستوطنين إلى البؤرة الاستيطانية "إفياتار"، بتشجيع من حكومة نتنياهو، بزعم الرد على عملية إطلاق النار في مستوطنة "عيلي".

وأفاد المحلل العسكري في صحيفة "هآرتس"، عاموس هرئيل، بأن عودة المستوطنين إلى البؤرة الاستيطانية "إفياتار" تم بتشجيع من "وزراء اليمين المتطرف"، في إشارة إلى سموتريتش وبن غفير. "إلا أنه ليس فقط أن الجيش الإسرائيلي لم يعمل ضدهم، وإنما تلقى تعليمات مباشرة من الحكومة بعدم التدخل، وعلى إثر ذلك نشر قوات لحماية مخترقي القانون". وتستخدم الحكومة الإسرائيلية والمستوطنون عملية "عيلي" كذريعة وحسب، فقبل ذلك "لم يشعر المستوطنون أنهم يتم تقييد خطواتهم"، خاصة بعد تعيين سموتريتش وزيرا في وزارة الأمن، وفقا لهريئيل.

ونقل هرئيل عن مصادر أمنية تقديرها أنه لن يتم إخلاء البؤر الاستيطانية العشوائية التي أقيمت الأسبوع الماضي. وشددت المصادر الأمنية أن أقوال نتنياهو في بداية اجتماع حكومته، أمس، حول تصريحات بن غفير أمام المستوطنين في "إفياتار"، يوم الجمعة الماضي، بإقامة بؤر استيطانية في أنحاء الضفة "ليست مقبولة عليّ ويجب أن تتوقف فوراً"، كانت "مجرد أقوال لرفع العتب".

* * *

